

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس

كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية بنوك

الموضوع:

تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية

دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

وكالة بومرداس 623

تحت إشراف الأستاذ:

بورزامة جيلالي

من إعداد الطلبة:

- بلمرابط فريال
- جعودي هاجر

رقم المذكرة: 101

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداءات والتشكرات

كلمة شكر

فالله أشكر على نعمة الإسلام والعلم وأن من منا علينا إنهاء هذا العمل المتواضع لكن يلزمني أن أشكر أستاذي "بورزامة جيلالي" على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته لمختلف مراحلها التي لم يبخل علينا بالنصائح والتوصيات القيمة كما أتقدم كذلك بجزيل الشكر إلى سيد مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

-وكالة بومرداس-

إهداء

إلى من علمتني أن الحياة كفاح وإرادة أُمِّي العزيزة "مليكة بوعزون" إلى
والدي العزيز على قلبي أطال الله عمره "علي"
إلى إخوتي وابنة أختي أميمة رحموني
إلى الأستاذ المشرف بورزامة جيلالي
إلى كل من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي، إلى أصدقائي
وزملائي
إلى من شاركتني هذا العمل صديقتي بلمرابط فريال.
اهدي ثمرة جهدي.

هاجر جعودي

إهداء

الحمد لله الذي أنار درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا في إنجازه.

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى من ربتني وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أعلى إنسانة في الوجود أُمي الحبيبة، إلى من عمل من أجلي وعلمني معنى الكفاح أبي الكريم أدامه الله لي.

إلى الإخوة والأخوات والزملاء والأصدقاء، إلى من شاركتني عملي الزميلة جعودي هاجر.

والأستاذ المشرف بورزامة جيلالي.

إلى كل هؤلاء أهدي خلاصة عملي وثمره جهدي المتواضع.

بالمرباط فريال

الفهرس

	كلمة شكر
	الإهداء
II	قائمة الجداول والأشكال
IX	الملخص
ب	المقدمة العامة
	الفصل الأول: نظرة عامة حول البنوك التجارية
02	تمهيد الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية
03	المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية
03	الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية
03	الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية
05	المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها
05	الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية
08	الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية
09	المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادرها
09	الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية
11	الفرع الثاني: مصادر البنوك التجارية
12	المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية
112	المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية
13	المطلب الثاني: أهمية القروض البنكية ومصادرها
13	الفرع الأول: أهمية القروض البنكية
14	الفرع الثاني: مصادر القروض البنكية
14	المطلب الثالث: وظائف القروض البنكية
15	المطلب الرابع: أنواع القروض البنكية
17	المبحث الثالث: معايير وإجراءات منح القروض
17	المطلب الأول: معايير منح القروض

18	المطلب الثاني: إجراءات منح القروض
22	المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض
25	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية
27	تمهيد الفصل الثاني
28	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية
28	المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية
28	الفرع الأول: مفهوم المخاطرة
28	الفرع الثاني: تعريف المخاطرة البنكية
29	المطلب الثاني: أسباب المخاطر البنكية
29	الفرع الأول: أسباب التي تعود للمقترض نفسه
29	الفرع الثاني: أسباب التي تعود للبنك
29	الفرع الثالث: أسباب تعود لأسباب خارجية
30	المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية ونتائجها
30	الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية
32	الفرع الثاني: نتائج المخاطر البنكية
32	المبحث الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي
32	المطلب الأول: مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي
32	الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي
33	الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي
39	المطلب الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية التنقيط
39	الفرع الأول: تعريف تقنية التنقيط
39	الفرع الثاني: مراحل إعداد النموذج التنقيطي

43	الفرع الثالث: مزايا وعيوب القرض التقني
44	المطلب الثالث: تقدير مخاطر الإقراض بتقنية رجال القرض
44	الفرع الأول: تعريف تقنية رجال القرض
44	الفرع الثاني: عرض تقنية رجال القرض
46	الفرع الثالث: مزايا وعيوب تقنية رجال القرض
47	المطلب الرابع: تقدير مخاطر القروض بتقنية المخاطرة
47	الفرع الأول: تعريف تقنية نقاط المخاطرة
48	الفرع الثاني: عرض تقنية طريقة المخاطرة
49	الفرع الثالث: مزايا وعيوب تقنية نقاط المخاطرة
51	المبحث الثالث: إدارة القروض البنكية وفق مقررات بازل 1،2،3.
51	المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر وفق مقررات لجنة بازل
51	الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر
51	الفرع الثاني: مقررات اتفاقية بازل 1
54	المطلب الثاني: إدارة المخاطر وفق بازل 2
58	المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق بازل 3
61	المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي
66	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة حالة تقدير مخاطر الإقراض البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
68	تمهيد الفصل الثالث
69	المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية
69	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومراحل تطوره
69	الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
69	الفرع الثاني: تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية
71	المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتنظيمها
71	الفرع الأول: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

72	الفرع الثاني: تنظيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
75	المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس -623-
75	الفرع الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة وكالة بومرداس -623-
76	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة
79	المبحث الثاني: دراسة منح القرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
79	المطلب الأول: السياسات الإقراضية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR
79	الفرع الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
80	الفرع الثاني: تكوين ودراسة ملف القرض
83	المطلب الثاني: خطوات منح ومتابعة القروض من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
86	المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
87	المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استغلال
87	المطلب الأول: دراسة ميدانية لقرض الاستغلال لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بومرداس-
90	المطلب الثاني: دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفق نموذج التنبؤ بالفشل المالي
90	الفرع الأول: النسب المالية
97	الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي
100	المطلب الثالث: دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفقا لنموذج ألتمان وكيدا
100	الفرع الأول: وفقا لنموذج ألتمان
103	الفرع الثاني: وفقا لنموذج كيدا
106	خلاصة الفصل الثالث
108	الخاتمة عامة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال والجداول

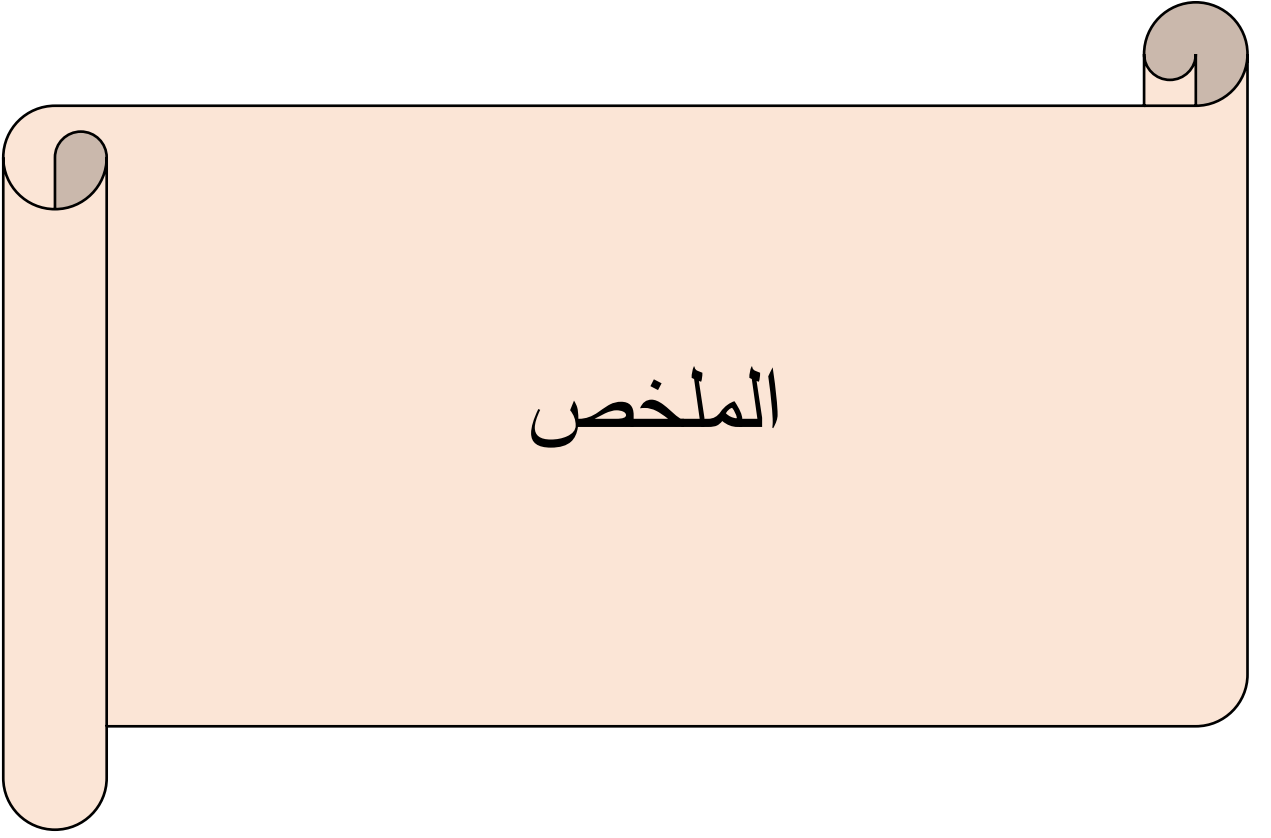
قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	وظائف الأساسية للبنوك التجارية	07
02	معايير منح الائتمان	18
03	إجراءات منح الائتمان	21
04	الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض	24
05	منحنى دالة التتقيط	41
06	المحاور الأساسية لجنة بازل 2	57
07	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال-053 -	74
08	الوكالات التابعة للمجمع الجهوي للإستغلال-053-	75
09	الهيكل التنظيمي لووكالة بومرداس-623-	78

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	نسب الهيكل المالية	36
02	نسب السيولة	37
03	نسب النشاط	38
04	نسب المردودية	38
05	قياس دقة النموذج	42
06	النسب المرجعية لطريقة رجال القرض	45
07	سلم التتقيط لكل معيار مقترح حسب طريقة تقنية المخاطرة	49
08	أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسبة بازل	52
09	ميزانية مالية لجانب الخصوم	87
10	ميزانية مالية لجانب الأصول	88

88	ميزانية تقديرية مختصرة لجانب الأصول	11
88	ميزانية تقديرية مختصرة لجانب الخصوم	12
89	جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات قادمة	13
90	حساب نسبة التمويل الدائم	14
90	حساب نسبة التمويل الذاتي	15
91	حساب نسبة الاستقلالية المالية	16
91	حساب نسبة قابلية السداد	17
92	حساب نسبة المردودية المالية	18
92	حساب نسبة مردودية النشاط	19
93	حساب معدل دوران مجموع الأصول	20
93	حساب نسب هيكلية الأصول ثابتة	21
94	حساب نسب هيكلية الأموال الدائمة	22
95	حساب رأس المال العامل الدائم	23
95	حساب رأس المال العامل الخاص	24
96	حساب احتياجات رأس المال العامل	25
97	حساب الخزينة	26



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية البنوك التجارية في دعم وتطوير القطاع الاقتصادي لأي بلد، ومن أهم وظائفها تجميع الأموال وتوزيعها باعتبارها وسيط بين المودعين والمقترضين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها، فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك لأن هذه الأخيرة تشكل خطر عليها من خلال منح قروض ليست ملكها، بل أموال المودعين.

لتفادي وتجنب هذه المخاطر يقوم البنك بتبني مجموعة من الإجراءات والأساليب لتسييرها والتقليل منها.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، البنوك التجارية، تقنيات بنكية.

Résume:

Cette étude a pour objet ; mettre le point sur l'importance des banques commerciales dans le lancet et le développement du secteur économique de tous les pays du monde.

Permis les rôles les plus élémentaires de la banque ; an à la collecte des fonds et l'octroi des crédits.

En effet la banque met en marche les différentes procédures et systèmes pour évite les risques qu'elle encoure d'un moment à l'autre.

Les mots clés:

1. système de défense.
2. les banques commerciales.
3. les techniques bancaires.

المقدمة

1. تمهيد:

تعتبر البنوك إحدى الركائز الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي لأي بلد، فهي القلب النابض للاقتصاد، مما أدى إلى زيادة أهميتها في عصرنا الحديث هو مساهمتها في دعم وتطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

تمارس البنوك التجارية بشكل عام نشاط المتاجرة بالمال، حيث يتركز نشاطها أساسا في قبول الودائع و منح القروض حيث تمثل القروض المصرفية في حقيقة الأمر النشاط الرئيسي للبنوك وعمليات الإقراض للعملاء الخدمة الرئيسية التي تقدمها و تعتبر المصدر الأول لربحيتها من خلال ما تحققها من عوائد، و من هنا يقع على عاتق البنوك الدور الأكبر في منح القروض و توجيهها إلى المشروعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى ذلك فان عملية منح القروض المصرفية تلعب دورا هاما في تمويل حاجات مختلف القطاعات الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة .

على الرغم أن منح القروض يعتبر من الوظائف الرئيسية والعامّة للمصرف ويشكل المصدر الأساسي لدخله وبقدر هذه الأهمية فيمكن أن يشكل مصدرا للمشاكل المالية التي يمكن أن يقع فيها، وذلك نتيجة المخاطرة التي يقوم بها البنك عند تسليمه لأمواله للغير لأجل محدود.

فقد الحفاظ على الأموال من المخاطر التي قد تواجهها هذه الأخيرة، تلجأ البنوك إلى إتباع إجراءات لمنح وتسيير القروض وهكذا أصبح التسيير الإستراتيجي أمرا لا غنى عنه، خاصة وأن البنوك ذو تعاملات خدمية مع أطراف عديدة ومختلفة لذلك أصبح يركز على دراسة الأخطار التي قد تواجهه عند منحه للقروض.

2. إشكالية الدراسة:

إن السؤال الجوهرى الذي نسعى لإجابة عليه وذلك لمحاولة منا تطبيق هذه الطريقة التحليلية على واقع أحد البنوك الجزائرية يمكن أن نطرحه على النحو التالي:

ماهي أسس وطرق معالجة تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية؟

3. الأسئلة الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما معنى الائتمان المصرفي وكيف تتم إجراءات منحه؟

2. ماهي المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيف يتم قياسها؟

3. كيف يساهم التحليل المالي في إدارة مخاطر البنوك؟

4. ماهي التقنيات التي تعتمد عليها البنوك التجارية في تقديرها للمخاطر الإقراض؟

4. الفرضيات:

- تلعب البنوك التجارية من خلال الإقراض البنكي دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية ؛
- الإجراءات الوقائية تقلل من خطر الإئتمان لكنها لا تقضي عليه ؛
- التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في تقدير المخاطر البنكية؛
- تقنية التقييط هي التقنية التي يركز عليها بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR في تقدير مخاطر الإقراض؛

5. أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث فيما يلي:

- التعرف على كيفية معالجة و تسيير مخاطر القروض البنكية؛
- إبراز أهمية و دور التحليل المالي داخل البنك في مجال منح القروض؛
- التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالقروض؛
- معرفة كيفية تسيير مخاطر عدم سداد القروض في البنوك التجارية الجزائرية من خلال دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

6. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس أحد أهم المواضيع الاقتصادية التي ما يزال التركيز عليها والعمل على تطويرها، ومحاولة منا إبراز أهمية الإقراض البنكي ومخاطره، الأمر الذي أدى إلى البحث عن طريق لتقدير

وتسيير لتجنب المخاطر منح القروض والمتمثلة في الطرق الإحصائية إلى جانب المتغيرات الكمية التي اعتمدها الطريقة الكلاسيكية والتي أثبتت نجعتها في التقليل من المخاطر.

7. أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب ساعدت على اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي أزلت الدراسة فيه؛
- الإطلاع على عمل البنوك خاصة في مجال تسيير مخاطر القروض؛
- إختيار موضوع مخاطر القروض البنكية كونها تقدم البنك أهم خدمة وهي منح القروض؛
- ركزنا في هذا الموضوع على الجانب التطبيقي باعتباره يجسد الواقع؛

8. المنهج المستخدم:

حتى تتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتعديل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المتبناة، وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة والإحاطة بمختلف جوانبها، فسوف نركز على المنهج الوصفي والتحليلي باعتبارهما أنسب لمعالجة مثل هذا الموضوع لأنهما يعتمدان على جمع المعطيات كما هي واستخراج النتائج وتحليلها والحكم عليها فيما بعد.

9. مصادر جمع البيانات:

أثناء قيامنا بدراستنا هذه اعتمدنا على المصادر التالية:

- البحث و الإطلاع على مختلف المراجع المتعلقة بالدراسة من الكتب و مذكرات التخرج؛
- المقابلات و الزيارات الميدانية؛
- الوثائق والبيانات الخاصة بالبنك وكذا الوثائق المتعلقة بالقرض؛

10. حدود البحث:

تركز بحثنا ضمن الحدود التالية:

- أ- الحدود المكانية: تم حصر الحدود المكانية في بنك الفلاحو و التنمية الريفية BADR ؛
- ب- الحدود الزمنية: تقع الحدود الزمنية للفترة الممتدة من 2021/2022 ؛
- ت- الحدود الموضوعية: تركز بحثنا حول تسيير مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية؛

11. الدراسات السابقة:

1. بن عمر خالد: "دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الإثمان"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2010-2011، التي هدفت للاهتمام بدراسة المركز المالي الحالي للمؤسسات إلى التنبؤ بوضعها مستقبلا، و التي أصبحت البنوك بحاجة الى دراسات أدق من أجل إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل المالي للمؤسسات، حيث كانت بدايتها مه أسلوب التحليل التمييزي الذي يعمل على إيجاد أفضل النسب المالية القادرة على تصنيف المؤسسات إلى إحدى مجتمعي المؤسسات السليمة و العاجزة وفق خصائص معينة.

2. بهية مصباح محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، بحث استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، تهدف إلى تطوير نموذج قياسي يستند إلى تحليل المالي للقوائم المالية المنشورة من خلال الوقوف على مدى تأثير بعض العوامل على درجة أمان في الجهاز المصرفي.

12. هيكل الدراسة:

ولمعالجة إشكالية البحث فقد ارتأينا تقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الذي جاء تحت عنوان نظرة عامة حول البنك التجارية.

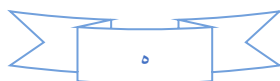
والذي يحتوي على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية.

وذلك من خلال التطرق إلى نشأة ومفهوم البنوك التجارية، وظائفها أهدافها وأنواعها مصادرها.

أما المبحث الثاني: **عموميات حول القروض البنكية**، والذي يتضمن مفهوم القروض البنكية وأهميتها ومصادرها ووظائفها أنواعها أما المبحث الثالث: **معايير وإجراءات منح القروض**، والذي يتضمن معايير وإجراءات منح القروض والاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض.

الفصل الثاني: الذي جاء تحت عنوان عموميات حول مخاطر القروض البنكية.

والذي يحتوي على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول: **مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية**، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المخاطر البنكية وأسباب مخاطر القروض التي ترجع إلى البنك وأنواع المخاطر البنكية ونتائجها.



المبحث الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي.

والذي يتضمن تقدير مخاطر الإقراض البنكي بأسلوب التحليل المالي وبتقنية التقييط وتقنية رجال القرض وتقنية نقاط المخاطرة.

المبحث الثالث: إجراءات الوقائية لمخاطر القروض البنكية ونموذج التنبؤ بالفشل المالي.

والذي يتضمن إجراءات الوقائية لمخاطر القروض والإجراءات العلاجية لمشكلة القروض البنكية ونماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الفصل الثالث: دراسة حالة تقدير مخاطر الإقراض البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .

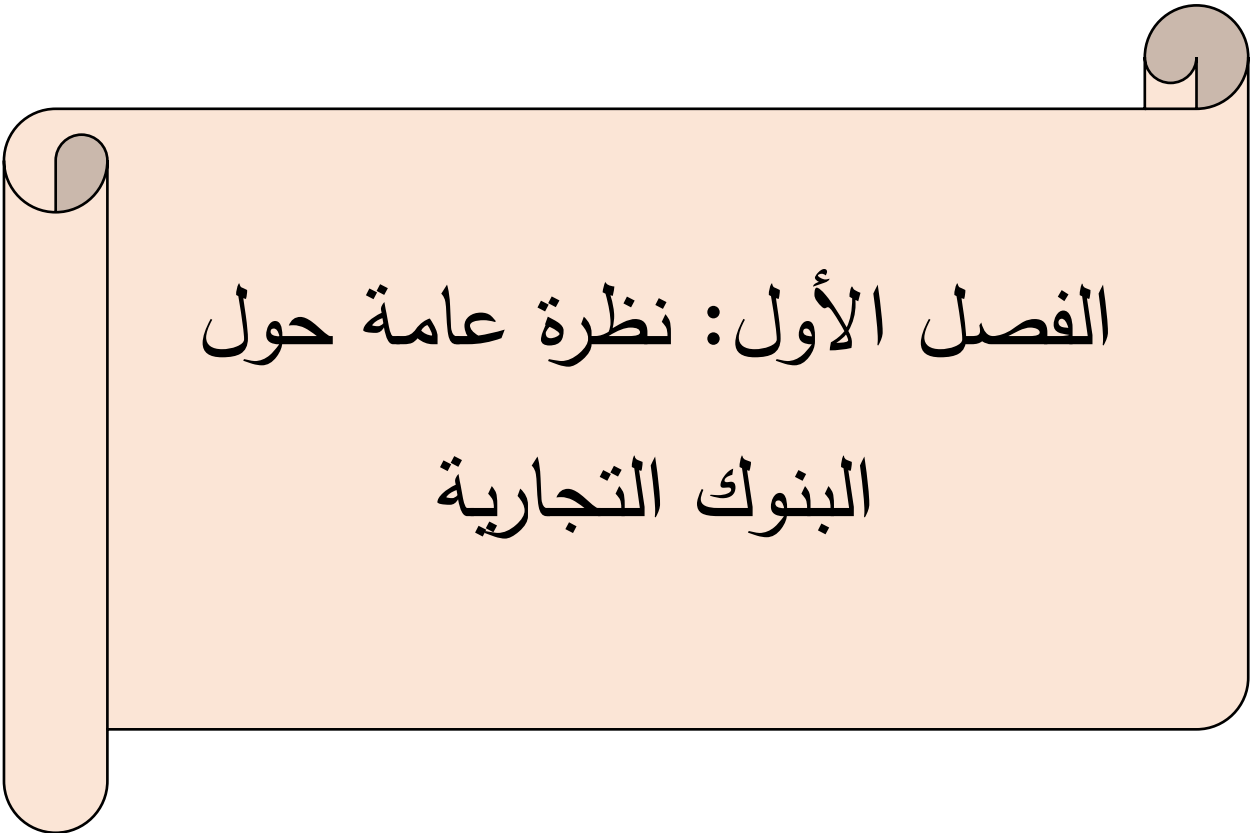
الذي يحتوي على ثلاثة مباحث، يتضمن المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

وذلك من خلال التطرق إلى نشأة البنك وتطوره، أهدافه وتنظيمه وتقديم وكالة بومرداس والهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس.

المبحث الثاني: والذي يتضمن دراسة منح القرض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

وتطرقنا من خلاله إلى السياسات الإقراضية وتسير مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الثالث: والذي يتضمن دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.



الفصل الأول: نظرة عامة حول
البنوك التجارية

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

تمهيد الفصل الأول:

يرتبط ظهور البنوك بتطور نشأة الصياغة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول بتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الأولية للشيك، ومن ثمة توافرت لدى البنوك إمكانية خلق التزامات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق المقترض والحصول على فوائد.

يعتبر الإقراض أو منح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، بالرغم من أنه هناك عدة أنشطة أخرى تقوم بها سوى الأنشطة المالية أو تلك المتعلقة بتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة في منح القروض للعملاء. هذا ما سنتطرق اليه في الفصل الأول والذي يشمل ثلاث مباحث وهي:

- ❖ **المبحث الأول:** ما هية البنوك التجارية.
- ❖ **المبحث الثاني:** عموميات حول القروض البنكية.
- ❖ **المبحث الثالث:** معايير إجراءات منح القرض.

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي بالإضافة الى مباشرة تنمية الادخار والاستثمار المالي وما تتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي بتجميع الودائع وتوظيفها ويعد هذا واضحا في الدول المختلفة بثتى أنظمتها الاقتصادية.

الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية

ارتبط نشوء البنك وتطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، إذ أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 م.

ويتقدم التجار بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري حيث قام بعض التجار والمرابين والصاغة في اوروبا وبالذات في مدن البندقية وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية وأقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع الى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينة البندقية عام 1557 م، وفي عام 1587 م ظهر بنك اخر هو بنك رياتو بمدينة البندقية ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا من بينها بنك أمستردام في هولندا عام 1609 م. بنك هامبورغ بألمانيا عام 1619 م. وبنك إنجلترا عام 1694 م. وبنك فرنسا الذي أسسه نابليون الأول عام 1800 م. وقد ساهمت تنوع العمليات الاقتصادية والمبادلات التجارية في تنوع وتعدد العمليات المصرفية، مما استدعى تخصص البنوك في أنواع معينة من العمليات فظهرت البنوك المتخصصة¹.

الفرع الثاني: مفهوم البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك اللذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك اللذين يحتاجون

¹ إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016-1437 هـ ، ص(11-12).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

لذلك الأموال، وعلى الرغم من أن البنوك التجارية لا تعتبر الوسيط الوحيد في هذا المضمار، إلا أنها تتسم بصيغيات معينة تميزها عن غيرها من الوسطاء.

يوجد عدة تعريفات تشرح مفهوم البنك التجاري نذكر منها:

التعريف الأول: البنوك التجارية هي بنك الودائع وتقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة قصيرة من الزمن كما يقوم بإقراض التجار ورجال الأعمار والصاغة قروضاً قصيرة لأجل بضمانات قصيرة.¹

التعريف الثاني: البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من نقود الودائع.²

التعريف الثالث: المصارف التجارية هي المصارف التي تتعامل بالانتماء وتسمى أحياناً بمصارف الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.³

التعريف الرابع: عرفت البنوك التجارية بداية باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل وهذا الطابع هو أهم ما يميزها ويميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية المالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل.⁴

التعريف الخامس: البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح القرض.

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج تعريف شامل:

نقصد بالبنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بوظيفتها الأساسية في منح القروض واستقبال الودائع، ولها وظائف أخرى منها خصم الأوراق التجارية والاعتماد المستندي، حيث تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح ويقابلها توفير السيولة للأفراد عند الطلب، مما يخلق الثقة بين البنك والزبون.

¹ خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ص(03)

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص(12).

³ زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة إدارة البنوك، دار المسيرة و الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1996، ص(10).

⁴ محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، لبنان، بيروت، 2002، ص(109).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية وأهدافها.

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها الوظائف النقدية والغير النقدية، كما تقدم العديد من الخدمات التي تقدمها للعملاء بعد ان كانت خدماتها تقتصر على قبول الودائع ومنح القروض ويمكن تقسيمها الى وظائف تقليدية وأخرى حديثة، أهدافها فتكمن في: الربحية، السيولة، الأمان.¹

الفرع الأول: وظائف البنوك التجارية

1. الوظائف التقليدية:

- فتح الحسابات الجارية و قبول الودائع على إختلاف أنواعها تحت الطلب، و ادخار ولاجل أو خاضعة للإشعار.
- تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين مبدأ السيولة، الربحية والضمان والأمن.²
- قبول ودائع على إختلاف أنواعها، الودائع الجارية الإدخارية، اذ تشكل هذه الودائع الجزء الكبير من موارد البنك التجاري و يمكن سحبها بواسطة شيكات.³

2. الوظائف الحديثة:

- إدارة المحافظ والإستثمار: حيث تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها و لحساب العملاء، و كذلك متابعة حركة الأسهم من خلال تطور الأسعار.
- خصم الأوراق التجارية و تحصيلها: وقد يحدث أن يقع حامل الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يطره الى اللجوء للبنوك التجارية، خصم تلك الأوراق مقابل عمولة، التي تعتبر بمثابة المقابل الذي تتحصل عليه البنوك نتيجة تحويل أخطار إليها.
- تمويل العمليات التجارية الخارجية: حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في تسوية المدفوعات الخارجية بين مستوردين ومصدرين، من خلال فتح الإعتمادات المستندية أوالتحويلات المستندية أوالتحويلات العادية.
- التعامل بالعملات الأجنبية: بحيث تتم عمليات الشراء و بيع العملات الأجنبية عاجلا أو اجلا، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ بسيطة، اذ تقوم البنوك بتحويل مبالغ بحجم محدودة و لأغراض معينة كالدراسة أو العلاج.....إخ
- تقديم دراسات للاستثمار والاستشارة لحساب الغير: حيث أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية، المطلوبة للمتعاملين لإنشاء مشاريع، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا بطريقة السداد و تواريخها.

¹ خيرت صيف، محاسبة البنوك، نفس المرجع السابق، ص(03).

² محمد مصطفى الصنهوري، إدارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،مصر، 2013، ص(84).

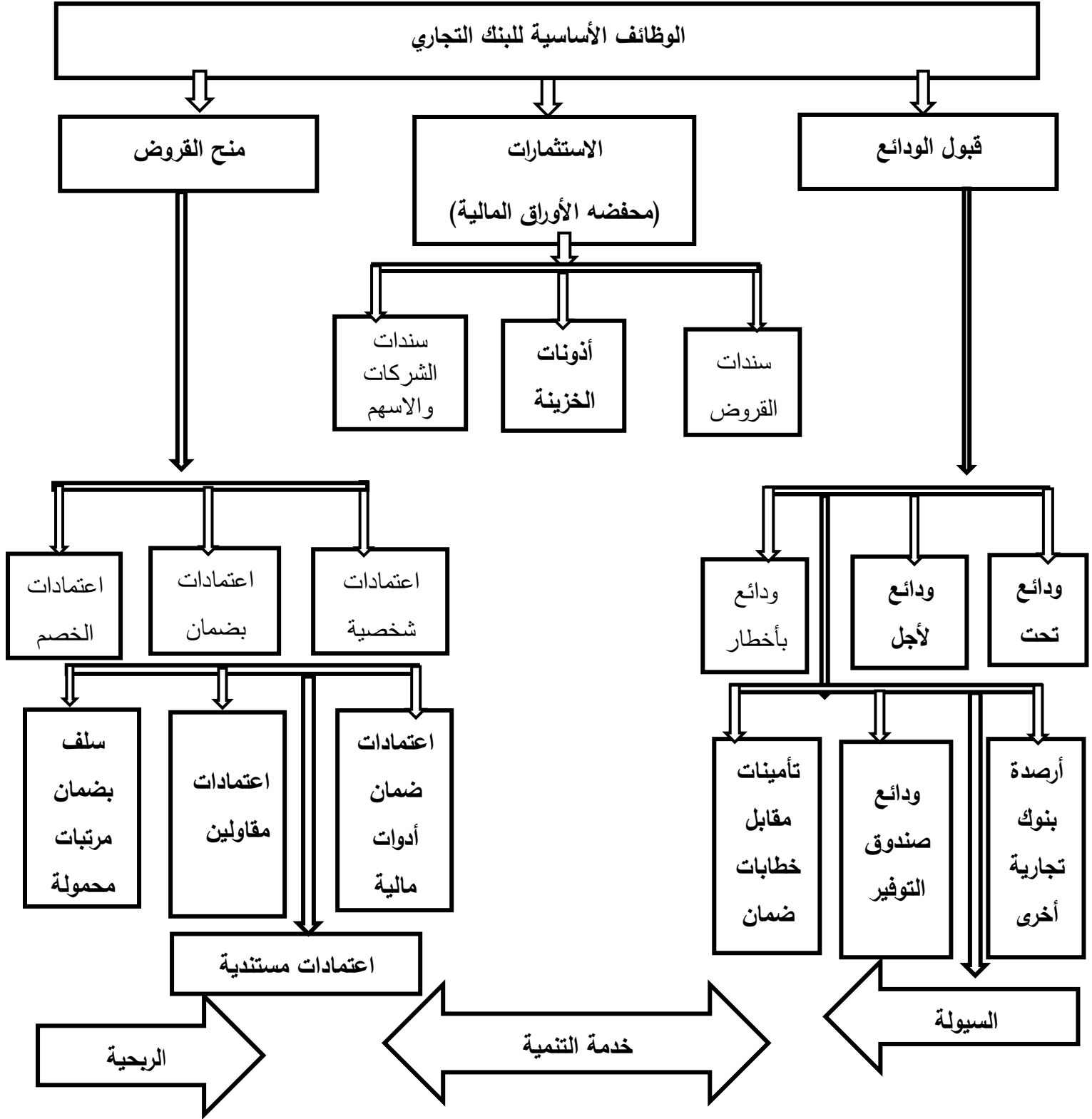
³ وديع طروس، مدخل الى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، لبنان، ص.(237-236).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

- **تحصيل الشيكات:** حيث تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة اليها من عملائها، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى تعود عليها بفوائد، تعتبر كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديثة، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء¹.

¹ حورية حميني، اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك و تأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006، 2005، ص(23-24).

شكل رقم 01: مخطط بياني يمثل الوظائف الأساسية للبنوك التجارية.



المصدر: محمد عبد الفتاح الحرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006-ص

(02).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

الفرع الثاني: أهداف البنوك التجارية:

للبنوك التجارية ثلاثة أهداف رئيسية نلخصها فيما يلي:

1. الربح: تقوم طبيعة نشاط المصارف التجارية على أساس المتاجرة بالنقود، ويكون الغرض الأساسي من وراء هذه المتاجرة تحقيق أقصى الأرباح الممكنة عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات التي تحقق له عوائد مناسبة في مقدمتها القروض التي يمنحها المصرف التجاري لعملائه، ثم الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في التوقيت المالي والنقدي، بالإضافة إلى العمولات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء خدماته وتسهيلاته المصرفية التي يقدمها الأخرى حصيلة الإيرادات الصافية المصرف بعد إحتساب تكاليف الكلية تمثل الربح الذي يحصل عليه وراء ذلك النشاط المتنوع، لذلك فإن الربحية المصرفية تتعدى عندما تبقى النقود أو الموارد المصرف عاطلة وغير مستثمرة لكن المصرف عليه أن لا يستثمر كل ما هو متاح لديه من موارد عالية ونقدية لازمة لمواجهة حالات الطوارئ ومقابلة المسحوبات المودعين¹.

إذن لابد أن يكون هناك وعي من طرف الإدارة المصرفية في كيفية التصرف بالموجودات المصرفية، كأن نأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي للبلد، فإن كان انتعاش اقتصادي تتجه البنوك نحو استثمار موجوداتها في مجالات عالية المخاطر ببرود كبير (كالقروض) وفي حالة الركود الاقتصادي فأنها تحاول الابتعاد عن الاستثمار في مجالات ذات مخاطر كبيرة والمردود المرتفع فتتجه نحو الاستثمارات في مجالات ذات ضمان أكبر ومخاطر أقل.

2. السيولة: يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنوك المالية في ودائع تستحق عند الطلب من ثمنه ينبغي على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها أية لحظة، وتعد من أهم السميات التي تتميز بها البنوك التجارية عن منشأة الأعمال الأخرى فهي الوقت الذي تستطيع فيه هذه المنشأة تأجيل سداد ما عليه من المستحقات ولو لبعض الوقت مجرد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المدعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للخطر.

لأجل هذا لابد من وجود سياسة متوازنة لتشجيع الودائع والثقة من جانب والقيام بالتوظيف ومنح الائتمان من جانب آخر.

3. الأمان: يتسم رأس مال البنك التجاري بالصغر، إذ تزيد نسبة إلى صافي الأصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك عن أموالهم كمصدر الاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإن زادت الخسائر عن ذلك تكون النتيجة هي إعلان

¹ ناظم محمود نوري الشمري، النقود و المصارف، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص (166).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

إفلاسه. لذا فهو مجبر على تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس المال الصغير لا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم.¹

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية ومصادرها:

الفرع الأول: أنواع البنوك التجارية

تتقسم البنوك التجارية الى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر الى البنوك على النحو التالي:

1. من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

أ- **البنوك التجارية العامة**: و يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الإئتمان قصي، متوسط الأجل، فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي و التجارة الخارجية.

ب- **البنوك التجارية المحلية**: وتقصد بهاتك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة

جغرافية محدودة نسبيا مثل محافظة أو مدينة أو ولاية أو إقليم..... ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

3. من حيث حجم النشاط:

أ- **بنوك الجملة**: ويقصد بها تلك التي تتعامل مع كبار العملاء، والمنشآت الكبرى.

ب- **بنوك التجزئة**: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء، المنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل مع الافراد وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

¹ منير إبراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية، مدخل إتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 1996، ص(11-12).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

4. من حيث عدد الفروع:

أ- **البنوك ذات الفروع:** وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكل قانونيا لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولا سيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث تترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وطبيعة الأمور فان المركز الرئيسي يضع سياسة العامة التي تهدي بها الفروع.

ويتميز هذا النوع من البنوك بأن يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

وتميل هذه البنوك إلى التعامل في القروض متوسطة الأجل (سنة فأقل) وذلك لتمويل رأس مال العامل لضمان سرعة استرداد القرض، وإن كانت تتعامل أيضا في القروض متوسطة الأجل وكذلك طويلة الأجل ولكن بدرجة محدودة.

ب - **بنوك السلاسل:** وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها وإتباع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها البعض إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها كذلك ينسق بين الوحدات وبعضها ولا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية الا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ت- **بنوك المجموعات:** وهي البنوك تأخذ شكل شركة قابضة تدبر مجموعة من الشركات

التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي. وتأخذ هذه البنوك طابع احتكاري، ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

ث- **البنوك الفردية:** تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها

منشأة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة وبدون خسائر.

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

ومن أمثلتها مؤسسة الراجحي المصرفية بالمملكة العربية السعودية، فهي عبارة عن بنك فردي، وليس لهذا النوع من البنوك وجود في مصر منذ تأميم البنوك في عام 1960م.¹

الفرع الثاني: مصادر أموال البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى، رغم اختلافها عن هذه الأخيرة من حيث طبيعة نشاطها إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها شأن المؤسسات الأخرى وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية، وذلك على النحو التالي:

1. الموارد الذاتية (الداخلية): وهي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلية تشمل:

أ- رأس المال المدفوع: وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس

مال البنك، وعادة لا يشكل الا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

ب- الإحتياطيات: وهي نسبة من الأرباح تضاف الى رأس المال و تتميز نوعين من الإحتياطيات

❖ الإحتياطي القانوني : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك

المركزي يحدد بموجبه معدل الإحتياطي النقدي و حده الأقصى.

❖ الإحتياطي الخاص: وهو إحتياطي إختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفقا

لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي، فضلا عن ذلك هناك نوع اخر من الإحتياطي لا يظهر في ميزانية البنك أو في سجلاته، كونه احتياطي سري، ونلمس هذا النوع من الإحتياطي في الاشكال التالية:

- تقدير قيمة بعض الأصول المملوكة للبنك بمبالغ أقل من قيمتها الحقيقية بشكل كبير

- تكوين إحتياطي للديون المشكوك في تحصيلها بشكل مبالغ فيه.

ج- الأرباح غير موزعة: عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها، والباقي يضاف الى رأس مال البنك.

تجدر الإشارة بأن دور رأس المال والإحتياطيات هو ضمان حقوق المودعين والدائنين على حد سواء.

2. الموارد الخارجية: وهي تلك الموارد التي يكون مصدرها من خارج البنك التجاري، و تشمل أساسا:

أ- الودائع: وهي من أهم موارد البنوك التجارية، حيث تشكل في الظروف العادية نسبة هامة من إجمالي

موارد البنك، وهي على عدة أنواع، و كل نوع ينفرد بخصائص معينة تميزهن أنواع الأخرى وهي: ودائع

جارية، ودائع لاجل ودائع باشعار ودائع التوفير .

¹ محمد الصرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص ص(28-

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

ب- القروض: من مصادر أموال البنوك التجارية نجد الإقتراض، و الذي يتم من مختلف المؤسسات، خاصة منها:

❖ البنك المركزي

❖ المؤسسات المالية و النقدية سواء كانت وطنية أو أجنبية

قد يحتاج البنك التجاري في ظروف معينة إلى سيولة مما يضطره لمواجهة مثل هذه الظروف، كأن يقع في أزمة سيولة نتيجة تقدم عدد كبير من المودعين لسحب ودائعهم مما يلجأ الى الإقتراض لمواجهة طلبات السحب.....¹

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

المطلب الأول: مفهوم القروض البنكية

سنتطرق أولاً إلى مفهوم القرض لغة، ثم إلى مجموع التعاريف المقدمة من طرف عدة كتاب كل حسب الزاوية التي ينظر لها إلى القرض.

أ- لغة : إن كلمة "قرض" ترجع إلى الكلمة اللاتينية "CREDERE" التي تعني "FAIER CONFIANCE" على إعتبار أن الثقة هي أساس على قرار منح القرض .

ب- إصطلاحاً: لا يوجد إتفاق بين الكتاب على تعريف القرض البنكي و يرجع ذلك إلى إختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، فالبعض يعرف القرض البنكي هلى أنه :

التعريف الأول: "أن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، وهو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض والمدينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: ان يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد على البنوك بأنواعها".²

التعريف الثاني: القرض هو "مبادلة الحاضر بوعده وفاء (تسديد او دفع) ناي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتاً للطرف الآخر عن المال على أمل استعماله فيما بعد.³

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية عمليات تقنيات و تطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص (10-08).

² حسين سمير، التحليل المالي و دوره في عمليات الإقراض و التوسيع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص(11).

³ شاعر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص (90).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

القرض بمفهومه القانوني: تنص المادة 32 من القانون البنكي الصادر في 19/08/1986 بأنه "كل عمل أو فعل والذي من خلاله تقوم المؤسسات بوضع أموال تحت تصرف اشخاص معنوية وطبيعية مع احترام هذه الأخيرة بالتوقيع على الأوراق اللازمة بهذه العملية"¹

التعريف الشامل: القرض هو عبارة عن مبلغ يمنحه شخص (المقرض) لشخص طبيعي أو معنوي (المقترض) لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة، متفق عليها وبشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليها، وبضمانات تمكن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

المطلب الثاني: أهمية القروض البنكية ومصادرها

الفرع الأول: أهمية القروض البنكية

تكمن أهمية القروض البنكية في تسهيل المعاملات التي تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء، ومدى موافقة هذا الأسلوب النهوض الاقتصادي في العصور الحديثة بالإضافة الى أن القرض يعتبر وسيلة لتمويل رأس المال الاخر.

يمكن تقديم أهمية القروض في النقاط التالية:

- تحسين القدرة الشرائية للمجتمع و رفع الطلب الفعلي و بالتالي التقليل من البطالة .
- تلعب القروض دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية ،خلصة في الدول النامية التي تحتاج إسترداد مستلزمات التنمية .
- الإئتمان وسيلة للتعامل بين الأفراد و المؤسسات دون اللجوء إلى النقود ،بل الإكتفاء بتداول أوامر التسديد للديون بين بعضهم البعض .
- القروض محرك عملية التنمية و أساس للنهوض الاقتصادي والحضاري لدى الشعوب .²

¹ المادة 32 من القانون الصادر في تاريخ 19/08/1989.

² إبراهيم حسناوي، عبد الحليم عزاز ، القروض البنكية واليات تقديم و متابعة المشاريع، دراسة حالة قرض من طرف البنك الوطني الجزائري (BAN)، مذكرة تخرج شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص تسيير مالية، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة جوان 2003، ص(28-29).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

الفرع الثاني: مصادر القروض البنكية

تستمد البنوك التجارية مواردها الخارجية من ايداعات الافراد والهيئات المختلفة ويظهر هذا تحت بند الودائع ثم من ايداعات البنوك الأخرى والاقتراض منها، من خلال المؤسسات التي ساهمت في خلق النقود ونذكرها كما يلي:

1) الودائع: هي مبالغ مالية مقيدة في دفاتر لدى البنوك التجارية و تكون إما بالعملا المحلية أو الأجنبية، بيتعهد بها الافراد أو الهيئات إلى البنك، و هذه الودائع تصنف على أساس حركة السحب منها أو بإضافة عليها، و تصنف إلى ودائع جارية و ودائع غير جارية :

أ-الودائع الجارية: وتتميز بكونها ودائع تحت الطلب يستطيع العميل يسحبها دون إشعار مسبق للبنك، لا يستطيع العميل استعمال هذه الودائع في تقديم القروض أو القيام بالاستثمارات وتتميز هذه الودائع بعدم حصول أصحابها على فوائد، وتختلف حركتها باختلاف النشاط الاقتصادي لمودعها.

ب-الودائع الغير جارية: فهي ودائع ادخارية يميزها بانخفاض درجة حركتها بسبب القيود التي تنضم هذه الحركة، كما انها تتداول شيكات بطريقة الخصم.

2) القروض المصرفية: تعتبر من أهم مصادر الأموال للبنوك التجارية كما يمكن للبنك التجاري التوجه للبنك المركزي الإقراض منه وقت الحاجة، و يمكنه اللجوء للإقراض من غيره من البنوك الأخرى عندما يحتاج¹.

المطلب الثالث: وظائف القروض البنكية

هناك عدة وظائف متعددة للقروض تحديدها وتحديد أغراضها في الجوانب التالية:

1-وظيفة الإنتاج: نجد أن السمة الأساسية للإنتاج الحديث هي التركيز لمحاولة الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير ويستوجب قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال وازدياد حجم كل المشروعات نتيجة زيادة الاستثمارات الجديدة، لذا فان اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول على الائتمان، أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية المختلفة كما أن المؤسسات المالية تقوم بدور الوسيط بين عارضي الأموال وطالبيها تحقيق لفائدة الطرفين وتقليل المخاطر.

¹ حسين بلعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص (69-70).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

2- **وظيفة الاستهلاك:** تتركز وظيفة الاستهلاك في تمويل المستهلكين على إعادة رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية على الأثاث والأجهزة المنزلية والتي لا تسمح قوتها الشرائية العاجلة على توفيرها، وهنا يأتي دور الائتمان في زيادة رقعة السوق عن طريق مساعدته للمشروعات في الحصول على احتياجاته من أموال في أي وقت لشراء السلعة.

3- **وظيفة الوسطاء الماليين:** فالوظيفة الأساسية التي يقوم بها الوسطاء الماليون هي الوساطة بين الوحدات ذات الفائض والوحدات ذات العجز بمعنى مجموعتين من الأشخاص المقترضين والمقرضين، ومنه نستنتج أن وظيفة الوساطة المالية تؤدي خدمات مالية مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة مختلفة، ويقوم نظامه المالي أساسا على النقود والأصول المالية المباشرة فقط.¹

المطلب الرابع: أنواع القروض البنكية

يتنوع شكل القروض البنكية (حيث في فرنسا هناك حوالي 150 صورة للقروض المصرفية) ويمكن تقسيمها إلى: قروض من حيث الغرض، قروض من حيث الضمان، قروض من حيث المدة.

1. من حيث الغرض:

أ- **قروض إنتاجية:** وهي تلك القروض التي تقدمها الدولة والمؤسسات المالية والمصرفية ويكون هدفها تمويل النشاط الاستثماري والإنتاجي خاصة.

ب- **قروض استهلاكية:** وهي تلك القروض التي تكون هدفها تشجيع الاستهلاك خاصة كالبيع بالتقسيط.²

2. من الضمان: هناك نوعين أساسيين

أ- **قروض مكفولة بضمان:** بحيث يلجأ البنك إلى طلب الضمان للقروض الذي يرغب بمنحه لمنشأة ما لعدة أسباب منها التي تتعلق بسياسة لبنك وأخرى بطلب القرض وهي:

❖ ضعف المركز المالي للمنشأة لذلك فان البنك حرصا منه على تحصيل قرضه يطلب من المنشأة ضمانات، كما يطلب عادة ضمانات من المنشأة الصغيرة .

❖ تقديم الضمان يؤدي الى إمكانية حصول المقترض على قروض أكبر .

¹ إسماعيل احمد الشناوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية، دار النشر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001 ص ص (108-102).

² شاكرا القزويني، مرجع سابق ذكره، ص (92).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

❖ فائدة القروض المضمونة قد تكون أقل من فائدة القروض غير المضمونة و تنقسم القروض المكفولة بضمان إلى :

✓ **قروض مكفولة بضمان:** و يتم ذلك بقيام شخص خلاف المقترض و التعهد بسداد قيمة القرض في حالة توقف المقترض عن دفع وعادة ما يكون الكفيل شخص يتمتع بثقة البنك.

✓ **قروض مكفولة بضمان الأصول:** إن تقديم الأصول يقلل من الخطر الذي يمكن أن يقابل البنك في منحه للقرض بحيث للبنك أن يستولي على الأصل في حالة عدم دفع المدين و بيعه و تحصيله قيمة القرض والأصول التي يمكن أن تقدم كضمان وهي :

- **الكمبيالة (أوراق القبض):** التي تملكها المنشأة التي تثبت تعهدات عملائها يدفع ما عليهم من ديون المنشأة في تواريخ محددة في هذه الكمبيالات و في الغالب يقوم البنك بدراسة حالة هؤلاء العملاء قبل منحهم كمبيالة.

- **حسابات العملاء المدينة:** لدى المنشأة و التي تمثل مديونية هؤلاء العملاء للمنشأة طالبة القرض وتشبه الحالة السابقة تختلف فقط في كون الحالة الأولى يوجد اثبات تعهد ،كما يقوم البنك بدراسة حالة هؤلاء العملاء.

- **الأوراق المالية:** والتي تتمثل في الأسهم و السندات التي تمتلكها المنشأة يمكن الإقتراض وذلك من خلال تقديمها كضمانات للقرض التي تحصل عليها، كما يقوم البنك في العادة بدراسة هذه الأوراق ومعرفة قيمتها الحقيقية قبل تقديم القرض فيقوم البنك بالإحتفاظ بهذه الأوراق حتى تحصل اما ارباح هذه الأوراق فهي من حق صاحبها .

- **البضاعة:** لايمكن للمنشأة التصرف في البضاعة إلا بعد الحصول على إذن من البنك.¹

ب- القروض الغير مكفولة: البنك لا يقدم قرض بدون ضمان، لكن يمكن له ان يلجأ الى تقديم هذا النوع من القروض في بعض الحالات (في حالة عمليه يقترض باستمرار).. لهذا يكون على دراية بمركزه المالي وبإمكانياته وقدراته المالية على تسديد. لذلك يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله حتى يتمكن من السحب وفقا لمبلغ ومدة متفق عليهما وتعتمد البنوك على شرطين:

الشرط الأول: في هذه الحالة يقوم العميل بترك حسابه الجاري بنسبة مؤوية معينة (10%-20%) من قيمة الاعتماد (ما يعرف بالرصيد المفوض).

¹ محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية(في القطاع الخاص)، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،الأردن، 1997، ص(137-136).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

الشرط الثاني: أي وجوب العميل دفع قروضه مرة واحدة على الأقل كل سنة. وهذا من أجل ان يبين ان القرض من النوع القصير الأجل (العميل لا يمكن له أن يعتمد عليه في تمويل استثمارته).

كما يشترط البنك على مدينه بضرورة اتباع سياسات مالية معينة طول فترة القرض، كالمحافظة على درجة معينة من السيولة، عدم التوسع في الاقتراض.¹

3. من حيث المدة:

أ- قروض قصيرة الأجل: هي قروض لا تقل عن سنة، وتمثل 85% من إجمالي القروض.

ب- قروض متوسطة الأجل: وهي قروض تكون بين سنة الى خمس سنوات، وتمثل 15% عادة من إجمالي القروض.

ج- قروض طويلة الأجل: تكون أكثر من خمس سنوات، ولا تقدمها البنوك التجارية.²

المبحث الثالث: معايير إجراءات منح القروض

المطلب الأول: معايير منح القروض

يقوم البنك بمنح القروض اخذا بعين الاعتبار الأهداف الاقتصادية، وإن المعايير الاقتصادية هي الأساس لمنح الائتمان والتي تتمثل في:

1. شخصية العميل: تعتبر من أهم العناصر عند منح الائتمان، والتي تعني مدى استعداده أو رغبته في الوفاء بالتزاماته، يمكن التعرف عليها وذلك من خلال البنوك التي تتعامل معها إضافة الى مدى انتظامه في السداد لديونه.

2. رأس المال: وذلك من خلال تمتع العميل برأس مال مناسب وذلك حتى يتمكن من استرداد البنك لمستحقاته وكذلك تمتعه بمركز مالي سليم.

3. الضمانات: وهذا ما يطلبه البنك أو المقرض من أجل تعزيز ثقته وضمان تشجيع منح القروض، وكلما كان كافي (الضمان) يستطيع المقرض او العميل الحصول على قروض كبيرة، يقوم البنك بطلب هذه الضمانات من أجل ضمان استرجاع حقه.

¹ عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص (40-41).

² محمد محمود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص (44-45).

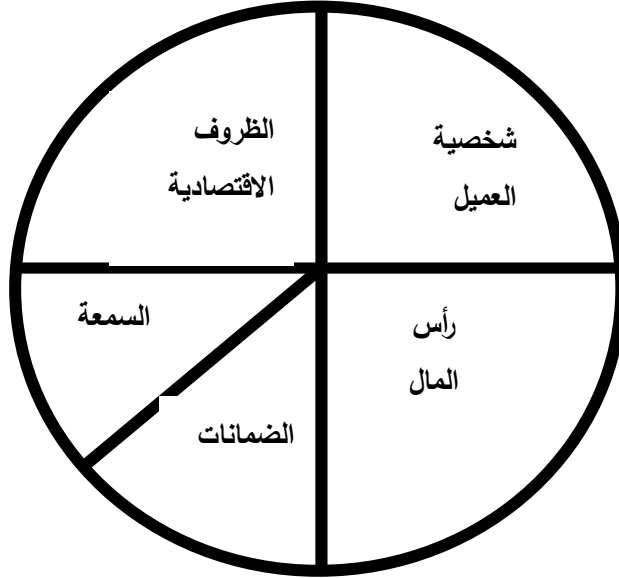
الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

4. السمعة: وذلك من خلال معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق.¹

5. الظروف الاقتصادية: وتشير الى الاتجاهات تثير الاتجاهات الاقتصادية العامة على وضع العميل

والى التطورات الغير العادية في الاقتصاد التي يمكن أن تؤثر على مقدرة العميل على دفع دينه.²

شكل رقم 2: يوضح معايير منح الائتمان



المصدر: بيان عن معايير منح القروض من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: إجراءات منح القرض

تقوم البنوك بتمديد هذه الإجراءات باعتبارها دليل يرشد موظفي قسم الائتمان الى خطوات منح القروض المصرفية، وفيما يلي سنعرض للأهم الإجراءات التي تمر بها هذه العملية:

1. البحث عن الفرص وجذب العملاء: حيث يجب على البنك المبادرة في جذب العملاء، ولا بد له من البحث عن القرض لتسويق القروض.

2. تقديم طلبات الإقراض: وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب ان تكون صالحة لادخارها الحساب الالي لتكوين بنك المعلومات.

¹حسين بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص(71-72).

² عزيزة بن سميحة، الائتمان في البنوك التجارية"المخاطر و أساليب تسييرها"، دار الأيتام للنشر والطبع، الطبعة الأولى، 2016، ص(60-61).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

3. الفرز والتصويت المبدئي: وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات للتقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة للبيانات حيث يطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4. التقييم: وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل وتقدير عن المنافع والتكاليف من منطقة معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم شخصي اعلى في مستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.¹

5. التفاوض: بعد دراسة المعلومات المجمعّة عن طبيعة القرض ومقدم طلب القرض يقوم البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ القرض، كيفية الصرف منه، طريقة سداد القرض، الضمانات التي يختارها البنك، سعر الفائدة وغير ذلك من شروط.²

6. إتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض اما بقبول العميل او عدم قبوله شروط البنك، و في حالة قبول التعاقد يتم إعادة مذكرة للاقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة الطالبة للإقراض معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز المصرفي و موقفها، الضريبي و صنف القرض و الغرض منه، الضمانات المقدمة، مصادر السداد و طريقته، إضافة الى ملخص الميزانية عن السنوات الثلاث الأخيرة و التعليق عليها و مؤشرات السيولة و الربحية و النشاط و المديونية الرأي الائتماني و التوصيات بشأن القرض و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

7. صرف قيمة القرض: يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض وكذلك تقديمه الضمانات المطلوبة واستفاء التعهدات والالتزامات التي تنص عليها اتفاق القرض

8. متابعة القرض والمقترض: الهدف منها الاطمئنان على حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة وقد تظهر من خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك.

9. تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك اذ لم تقبله أي من الظروف السابقة عند المتابعة (الإجراءات القانونية، تأجيل السداد، تجديد القرض).³

¹ عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص (135).

² عزيزة بن سميحة، نفس المرجع السابق، ص (67).

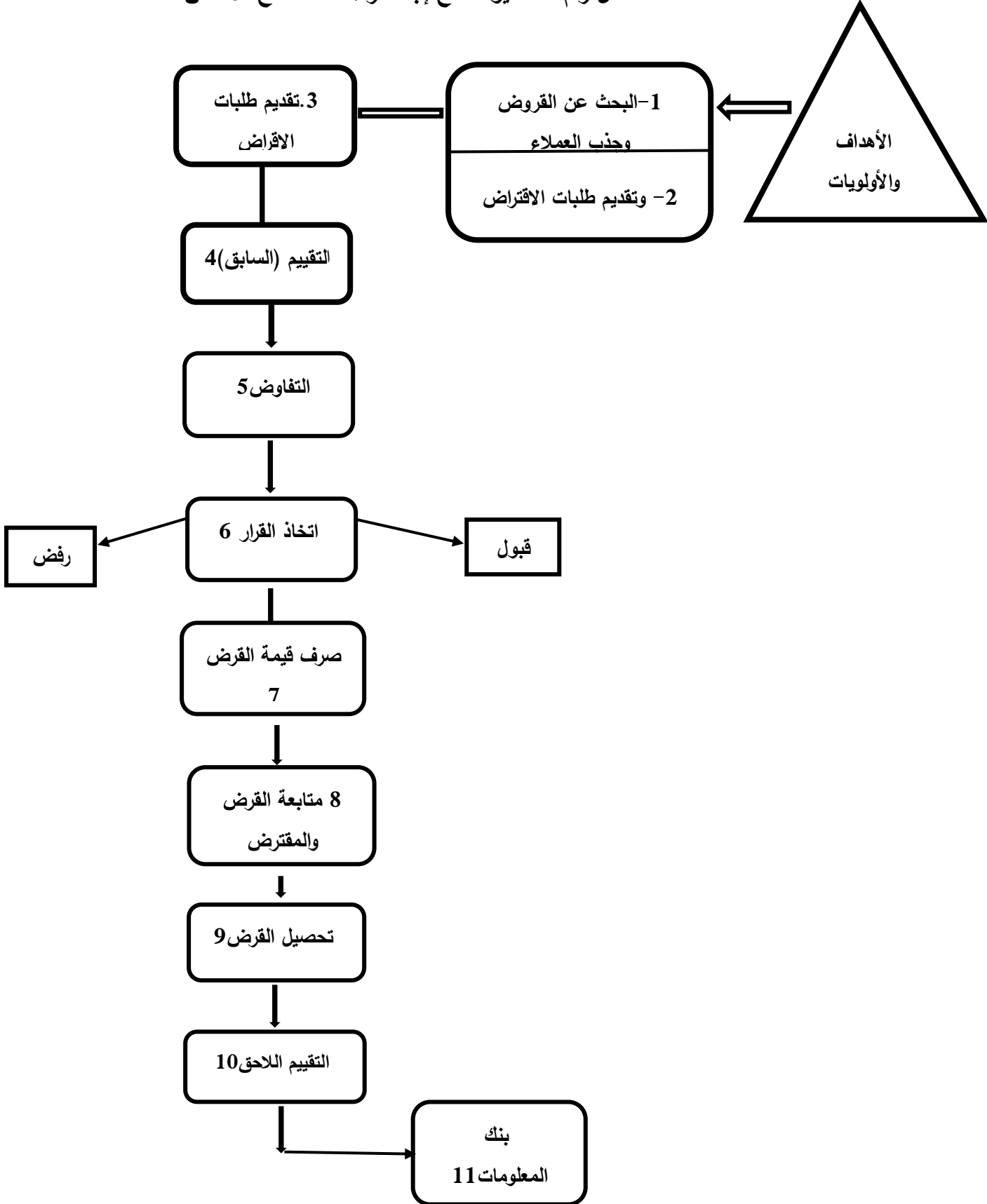
³ جلال محمد أحمد، إبراهيم السيد، القروض المصرفية و التمويل، إدارة التعليم الجامعي، 2016، ص (48-49).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

10. التقييم اللاحق: من المهم تقييم القروض، لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت، ومعرفة نقاط الضعف فيها، وهذا لتلاقيها مستقبلاً.

11. بنك المعلومات: من الواجب ادخال تلك المعلومات المجمعة في ملفات او سجلات او وضعها في الحاسوب وذلك لاستعادتها عند الحاجة إليها، والعودة إلى البداية حيث يتم رسم السياسات ووضع الأهداف والأولوية

شكل رقم 03: يوضح إجراءات منح الائتمان



المصدر: جلال محمد أحمد السيد، القروض المصرفية والتمويل، إدارة التعليم الجامعي، 2016، ص (48-49).

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

المطلب الثالث: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض

عندما يفحص المختصون في البنك طلبات القروض يدخل في اعتبارهم عناصر متعددة لها علاقة مباشرة بالطلبات قيد البحث وعلى أساس ان هذه الاعتبارات يمكن النظر إليها كمبادئ أساسية للإقراض، يصدر بعد أخذها في الحسبان قرار بالموافقة أو بالرفض لطلبات المقدمة، ويمكن تناول أهم تلك الاعتبارات على النحو التالي:¹

1. سلامة القروض:

ينشأ أي قرض مصرفي نتيجة تقديم الأموال أو قيدها في حساب المقترض نظير وعد كتابي بالسداد طبقاً لشروط يتفق عليها عند عقد القرض ولا يمنح إلا عندما يثق من سلامته واستطاعته (العميل) على السداد وفق الشروط (المتفق عليها) رغم كل الحرص لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض. بحيث يمكن للعميل ان يقع في ظروف تجعله لا يستطيع السداد وبذلك يتحمل البنك الخسائر لذلك يجب على البنك تجنب المخاطر التي لا مبرر لها لان خسارته في الإقراض، يعني تراجع أرباحه.

2. سيولة القرض:

ويقصد بسيولة القرض liquidity توافر قدر كاف من الأموال السائلة لدى البنك التجاري، أي النقدية والاستثمارات التي يمكن تحويلها الى نقد اما بالبيع او بالاقتراض من البنك المركزي لمقابلة طلبات السحب دون تأخير وعندما نقول سيولة القرض نعني سرعة دوران القروض ويترتب على قصر اجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ القرض وتاريخ استحقاقه.

3. التنوع:

بحيث يتم تنوع القروض عندما يوزع البنك على أكبر عدد ممكن من العملاء، أي عدم التنوع الاقتصاد على نوع معين من المقترضين في نشاط اقتصادي مماثل وإنما على مختلف الصناعات والأنشطة التجارية، ويقصد بالتنوع أيضا عدم تركيز الاقتراض على مناطق معينة اذ يستحسن تنوع القروض على نطاق جغرافي واسع ان أمكن ويتميز هذا التنوع بتقليل المخاطر وتمكين البنك من استعمال الأموال على مدار السنة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص (105-110).

4. طبيعة الودائع:

تتعدد أنواع الودائع والبنك المسؤول عن زرع الثقة في نفوس المودعين ومسؤولين البنك اتجاه المودعين تؤثر بلا شك على طريقة توظيف الأموال وتحديد طبيعة الودائع.

5. القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي:

توضع قيود قانونية تحدد من نشاط البنوك في منح القروض، قد تشمل هذه القيود الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأس مال البنك واحتياطياته.

6. سياسة مجلس الإدارة:

يحدد مجلي الإدارة البنك التجاري السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وإجالاتها، والضمان الممكن قبوله، والقيمة التسليفية للضمان، وسلطة المديرين في منح القروض وإعطاء لجنة القروض المصرفية، كما يراقب المجلس هذه السياسة.

7. الدورات التجارية:

تشير هذه الدورة الى النشاط الاقتصادي من فترة انتعاش الى فترة الكساد، هذا ما يجعل البنوك تغير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية، ففي فترة الانتعاش نجدها تتوسع في منح الائتمان وهذا لحاجة المقترض له، فكلما زاد النشاط ازدادت الحاجة الى الائتمان لتمويل النشاط المتزايد.

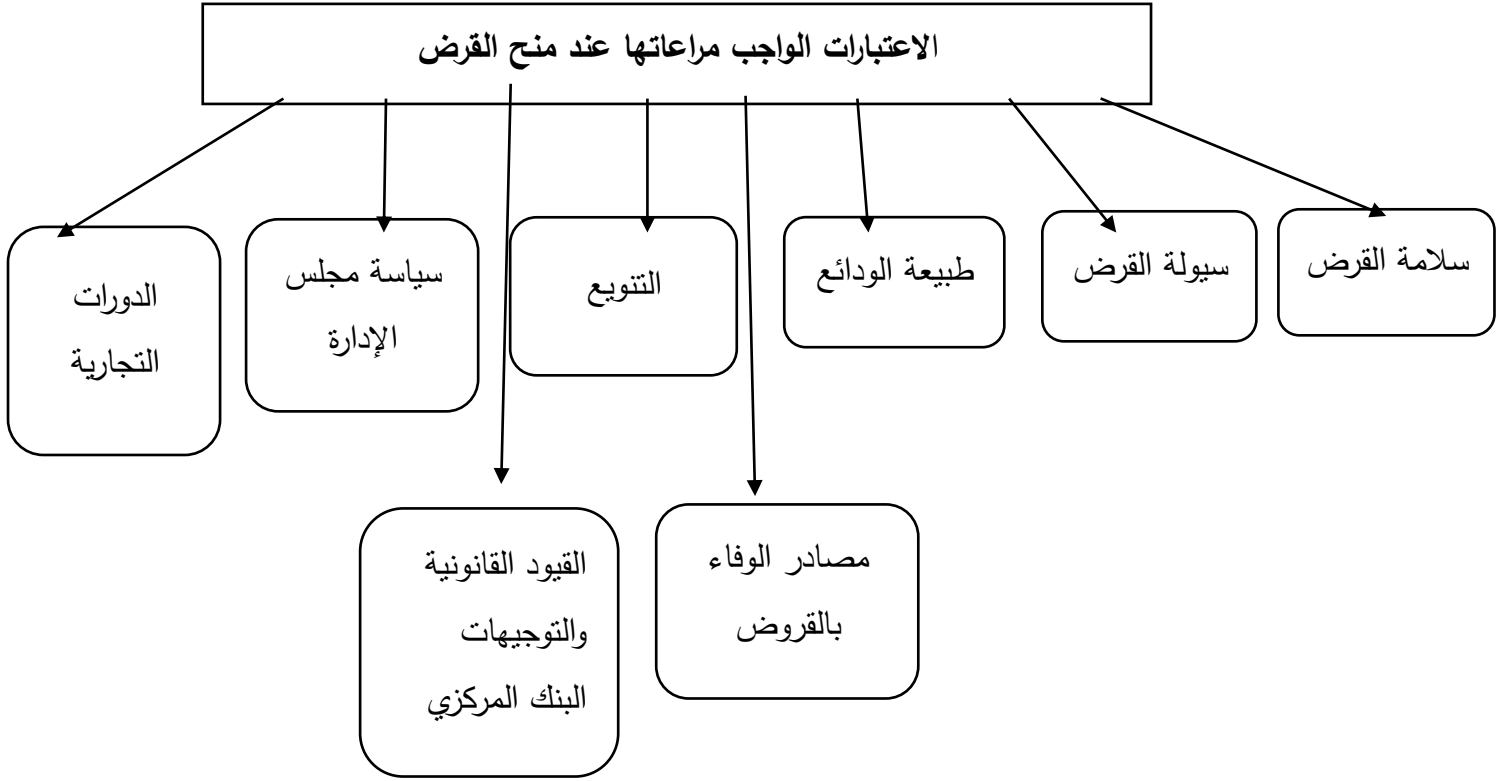
8. مصادر الوفاء بالقروض:

المقترض بمصادر الاموال ومعرفة ذلك، وهذا لا يعني ان المقترض لا يرجع اليه، اذ ان المقرض لا يرجع اليه الا في حالة العجز عن السداد وتتخلص مصادر الوفاء بالقروض المضمونة والغير المضمونة فيما يلي:

- ❖ تحويل الصول الى نقد منة خلال بيع أوراق مالية او ارض يمتلكها لسداد قيمة القرض أو بيع انتاج او تحصيل أوراق .
- ❖ الدخل و الزيادة رأس المال من خلال إنجاز جزء من الدخل أو الأرباح أو إصدار اسهم جديدة و بيعها للمساهمين .
- ❖ افتراض و ينشأ من حاجة بعض المشروعات الناجمة التي حققت الأرباح أي الإقتراض على الدوام لاستكمال المشروع، و دورة الإنتاج و توليد الدخل و يعرف هذا النوع بقرض مشاركة البنك .

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

الشكل رقم 04: الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القرض



المصدر: من إعداد الطلبة

الفصل الأول: نظرة عامة عن البنوك التجارية

خاتمة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على البنك التجاري وأهم وظائفه وأهدافه التي يسعى إليها، وأهم موارده واستخداماته كما تطرقنا إلى التعرف على أنواع البنوك التي تقدمها لذلك نرى أن القروض تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال تسهيل عملية استخدام واستثمار الأموال المجمدة داخل البنوك التجارية حيث تتولى مهمة القيام بالوساطة بين المودعين والمقترضين، كما تقوم من خلال تمويلها لإصحاب الحاجة للأموال والبحث عن ذوي الوفرة أو الفائض الذين يملكون أموالاً تفوق احتياجاتهم.

كما عرفنا القروض البنكية وأهم مصادرها والوظائف التي تتميز بها، وتقوم البنوك التجارية عند منح القروض بالإجراءات اللازمة والاعتبارات الواجبة مراعاتها عند منح الائتمان.

الفصل الثاني

عموميات حول مخاطر القروض

البنكية

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

تمهيد الفصل الثاني:

يعتبر منح القروض من الوظائف الرئيسية العامة للمصرف، ويشكل المصدر الأساسي لدخله، ويعتبر كل عملية إقراض محفوفة بدرجة معينة من المخاطر، حتى وإن كانت القروض الممنوحة محاطة بالضمانات اللازمة، وقد يعجز المقرض عن سداد أصل القرض والفوائد، وقد تكون له المقدرة المالية على السداد لكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر، و مخاطر الإقراض تتضمن الخسائر التي قد يتحملها البنك بسبب عدم قدرة المقرض على سداد أصل القروض وفوائده.

وهذا ما يجعل البنك يسعى جاهدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل من هذه المخاطر والجدير بالذكر ان هناك عدة أنواع من المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ممارسة لوظيفته كوسيط مالي بحيث لا بد أن يكون البنك عن دراية بها لتسييرها بشكل يسمح له الاستمرار في نشاطه.

ينكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث تتمثل في:

- ❖ المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر البنكية.
- ❖ المبحث الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي.
- ❖ المبحث الثالث: إدارة القروض البنكية وفقا لمقررات لجنة بازل 1.2.3

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر القروض البنكية

المطلب الأول: مفهوم المخاطر البنكية

سنتناول في هذا المطلب تعريف المخاطرة بصفة عامة، ومخاطرة البنوك بصفة خاصة

الفرع الأول: مفهوم المخاطرة

يمكن تعريفها على أنها احتمال عدم تسديد من طرف المدينين وتعني أيضا "انها خسائر

المحتملة من جراء امتناع الزبون أو عدم قدرته على تسديد ما مدين به كاملا أو في الوقت المحدود".¹

الفرع الثاني: تعريف المخاطرة البنكية

تنشأ المخاطر البنكية نتيجة عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه المصارف في اجال الاستحقاق المتفق عليه، وعندما نتكلم عن الائتمان يجب أن نتطرق إلى المخاطر، لأنهما مرادفتان متلازمتان لا يمكن الفصل بينهما إنما التقليل منهما فقط ويمكن أن نعرف مخاطر البنوك كما يلي:

التعريف الأول: مخاطر البنكية هي عدم قدرة المقترض أو الجهة المصدرة على الوفاء بالتزاماته.

التعريف الثاني: المخاطرة البنكية هي النسبة المئوية لاستحالة دفع قيمة الدين وفوائده حسب شروط المتفق عليها في عقد الائتماني.²

التعريف الثالث: المخاطرة البنكية هي سلوك مرفق باحتمال تحقق خسائر مالية أو بشرية بسبب عدم شروط المتفق عليها في العقد الائتماني.³

مما سبق يمكن تعريف مخاطر القرض أنها: عجز العملاء عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين ويولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقترض للطرف الاخر.

¹ عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، المسيرة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، جامعة الإسراء، عمان،الأردن،2010 ص (244).

² بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص(111).

³ رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي مفاهيم،تحاليل، تقنيات، للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، قسنطينة،الجزائر، 2008، ص(20).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المطلب الثاني: أسباب المخاطر البنكية

تعود أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في المواعيد المحددة إلى العديد من الأسباب وهي كما يلي:

الفرع الأول: الأسباب التي تعود إلى المقرض نفسه

- فشل المشروع نفسه و هذا هو أهم سبب من أسباب تعثر القروض، فإذا فشل المشروع وحقق خسائر فادحة فإن ذلك يعني عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته.
- تقدم معلومات مضللة ومبالغ فيها للبنك عند تقديم طلب الإقراض من أجل الحصول على موافقة بمنح الإئتمان أو من أجل زيادة سقف التسهيلات الإئتمانية.
- استخدام القرض لتمويل العمليات ليست من طبيعة عمل المقرض، مما يعني ان الأموال لم توقع في مكان الذي تحتاج إليها.

الفرع الثاني: الأسباب التي تعود للبنك

- عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل و دقيق وذلك قد يرجع إلى قلة وفرة موظفي الإئتمان و المحللين الماليين.
- عدم وجود نظام محكم لمنح الإئتمان اذ قد يحابي مسؤول الإئتمان بعض أقاربه او معارفه و يتساهل معهم في شروط منح الإئتمان .
- عدم أحد الضمانات الكافية من المقرض او اخذ ضمانات لا تتوفر فيها صياغات الأساسية كالבضاعة التالفة او غير تامة الصنع.

الفرع ثالث: أسباب تعود الى أسباب خارجية

- الظروف السياسية غير المستقرة التي تؤثر على أعمال المقرض و نتائجه
- الظروف الاقتصادية العامة، و الدورات الاقتصادية من رواج إقتصاد و كساد.
- مجابهة العميل للأزمات طارئة مثل أحزاب العاملين، عدم توفر المواد الخام، تغير الصورة الذهنية لعملاء المقرض عن المنتجات العميل و تغير اذواق المستهلكين.
- تغير التشريعات و القوانين كالأنظمة المتعلقة بمراقبة العملة او قوانين الإستيراد والتصدير .
- تعثر الظروف المنافسة في السوق كدخول منافس قوي يمثل نسبة كبيرة من حصة السوق.¹

¹ عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر نعمان، الطبعة الأولى، 1999، ص (282-285).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية ونتائجها

وانطلاقاً مما سبق ذكره، لأسباب تعرض البنك للمخاطر يجب عليه اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي اضرارها، ولذلك سوف نتطرق لتعرف على انواع المخاطر الائتمان المصرفي واهم نتائجها.

الفرع الأول: أنواع المخاطر البنكية

وهناك العديد من مخاطر البنك ومن أهمها:

1. **مخاطر متعلقة بشخصية العميل:** ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل: اهليته، سعته، نزاهته، التزامه والوفاء بحقوق الآخرين والمتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية.¹

2. **مخاطر عدم التسديد:** ونقصد به عدم سداد العميل لديونه في وقتها المحدد فتصبح مجمدة ويقع البنك في خطر عدم مواجهة المسحوبات المستمرة من المودعين، فينتج عنه تزعزع ثقة العملاء اتجاه البنك.²

4. **مخاطر متعلقة بالنشاط الذي يزاوله المقترض:** ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي اليه العميل، وهي مخاطر مختلفة من نشاط الى اخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية في الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك مخاطر تتعلق بعدم توفر مواد الخام الإنتاج او التغيير اذواق المستهلكين او دخول منافسين جدد.³

5. مخاطر متعلقة بالبنك:

أ- **مخاطر السيولة:** وتتمثل في الخسارة الناتجة عن عدم موافقة مابين التحصيلات و المدفوعات من الأموال السائلة، يفقد البنك فرصة في السوق بسبب عدم توفره على السيولة كما يفقد سمعته اذا تكرر عجزه عن تلبية سحبيات زبائنه.

ب- **خطر إداري:** يتعلق هذا الخطر باعتماد العميل على افراد من عديمي الخبرة، او منخفضي الكفاءة و الدراية الفنية و العملية في إدارة النشاط، و قد تؤدي هذه العوامل من مصدر ايراد و ربح.⁴

¹ أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان و التمويل في اطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأسكندرية، مصر، 1999، ص (37).

² عزيزة بن سميحة، مرجع سبق ذكره، ص (99).

³ عبد الحق بعنروس، مرجع سبق ذكره، ص (48-49).

⁴ عزيزة بن سميحة، نفس المرجع السابق، ص (99).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

6. المخاطر العامة:

وهي مخاطر التي قد تظال أي مؤسسة ومنها:

أ- **مخاطر سعر الفائدة:** وهو خطر الذي يتحصله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات ثابتة، ويكمن الخطر في كون الفارق بين معدلات الفائدة من سنة الى أخرى يؤثر على مردودية البنك، اذ يمكن ان ترتفع معدلات الإقراض وتحدث الخسارة فهي تشير الى التغيرات الأساسية في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بمقارنة مع التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة السوقية.¹

ب- **مخاطر التضخم:** وهي المخاطر الناتجة على ارتفاع العام في الأسعار وما يرافقه من انخفاض القوة الشرائية للعملة.²

ج- **مخاطر سعر الصرف:** هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن حدوثها خلال التغيرات المختلفة في أسعار الصرف، و يكون هذا في حال كون جزء من ميزانية البنك محرر بعملات اجنبية بحيث يترتب عن ذلك ربح او الخسارة يؤثر على نتائج المصرفية، حيث يكون البنك امام وضعيتين أي ان يكون القرض (القروض الممنوحة) بالعملة الأجنبية اقل من الديون بنفس العملة فيكون البنك في وضعية جيدة اذا ارتفع سعر الصرف، او في وضعية سيئة اذا حدث العكس، اما اذا كانت الحقوق اكبر من الديون فيكون في وضعية سيئة اذا انخفض سعر الصرف و في وضعية جيدة اذا ارتفع.³

د- **مخاطر سياسية والقانونية:** يعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات أهمية التي تتطلب من المسؤولين بالاقتراض متابعتها، ان عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية ومن المخاطر السياسية يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والقاء بديونها وكذلك يتعلق بكيفية الاشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لدخل ضمن النظام الدولة.

7. **مخاطر الطبيعية:** كالزلازل البراكين، وغيرها من العوامل الطبيعية التي قد تؤثر على قدرة المنشأة على الاستمرار.⁴

¹ طارق عبد العالي حماد، تحليل العائد و المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص (73).

² بهية مصباح محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في دراسة تحليلية، بحث استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير إدارة الاعمال، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008 ص(65).

³ حسين بلعجوز، مرجع سيق ذكره، ص(07).

⁴ مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الإئتمانية، تحليلها و قياسها و ادارتها و الحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، "إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الزيتونة، الأردن، يومي 16-17 افريل، 2008، ص(18).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

الفرع الثاني: نتائج المخاطر البنكية

1- **تعثر التسهيلات الائتمانية:** لما كان المقصود بمخاطر القروض هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق شروط التعاقدية بين الطرفين فان تعثر التسهيلات الإقراضية هو عدم او توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه، أي ان المخاطر التي كان من المحتمل ان تقع قد وقعت بالفعل وأصبحت المشكلة عدم تسديد قائمة بالفعل والمعلوم ان كافة البنوك تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

2- **فشل البنوك:** لقد اثبتت الدراسات البنكية ان اهم العوامل المؤدية لارتفاع البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الإقراضية التي تقدمها هذه البنوك لعملائها وأسباب فشل البنوك هي نفسها أسباب تعثر التسهيلات الإقراضية.¹

المبحث الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي

المطلب الأول: تقدير مخاطر الإقراض البنكي باستعمال أسلوب التحليل المالي

من أبرز الطرق التي تستعملها لبنوك الجزائرية لتقييم مخاطر العجز التي تتعرض لها من طرف المؤسسات التحليل المالي والذي تسمح لها في تقدير قابلية حصول المؤسسات على القروض البنكية.

الفرع الأول: مفهوم التحليل المالي

ويمكن تعريفه على انه:

"التحليل المالي عملية فنية تهدف الى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن مؤسسة معينة خلال فترة زمنية او فترات ماضية بهدف استنتاج بعض المعلومات عن مدى تقدم المؤسسة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج اعمالها عن فترات مستقبلية، حيث تتعدد مجالات التحليل بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه سواء داخلية او خارجية."²

ويعرف أيضا: على أنه عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة من اجل الحصول على المعلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات، في تقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في

¹ بهية مصباح محمود مصباح، نفس للمرجع السابق، ص (88).

² تبة سومية، دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في مؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء (GCB)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة الاعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013-2014، ص(42).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

الماضي والخاص، وكذلك في تشخيص اية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل¹.

وكتعريف شامل لمفهوم التحليل المالي يمكن ان نقول انه: هو عملية تعتمد على جمع البيانات اللازمة المصرح بها في القوائم المالية، ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية للوصول الى تفسير واستنتاج النتائج المتوصل اليها وذلك لاكتشاف النقاط القوة والضعف والهدف منه الحصول على أكبر قدر من دلالات ومؤشرات الأداء المالي.

ومن خلال التعريف الشامل يمكن استنتاج:

- أهمية التحليل كطريقة تسمح بالحصول على معلومات تساعد في اتخاذ القرار.
- تحويل المعطيات والبيانات من ارقام مطلقة الى ارقام لها مداوات يعتمد عليها.

الفرع الثاني: أساليب التحليل المالي

يقوم المحلل المالي بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة وذلك عن طريق تحليل مؤشرات التوازن المالي او باستعمال النسب المالية.

1. التحليل المالي باستعمال مؤشرات التوازن المالي: هناك ثلاث مؤشرات لتوازن المالي هي: رأس المال العامل، احتياج رأس المال العامل، والخزينة.

1.1 رأس المال العامل FR: يمثل اجمالي المبالغ التي تشتملها المؤسسة في الأصول قصيرة الاجل، ويعرف رأس المال العامل بأنه اجمالي الأصول المتداولة مطروح منها اجمالي الخصوم المتداولة، ويستخدم في الحكم على مقدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.²

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:³

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول الدائمة} - \text{أصول الثابتة}$$

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف و اخرون، الإدارة و التحليل المالي، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2002 ص(151).

² شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبق المعايير الدولية، دار الزهراء، الطبعة الأولى، 2016 ص (118-119).

³ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص (67-70).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

ويمكن حصر ثلاث حالات له:

$FR < 0$ الأموال الدائمة اكبر من الأصول الثابتة، في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة، أي ان المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة و تحقق فائض يتمثل في راس المال العامل.

$FR > 0$ يعني ان الأموال الدائمة اقل من الأصول الثابتة، يعني الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء منها هذه الاحتياجات فقط. مما يستدعي البحث عن موارد مالية اخرى لتغطية العجز في التمويل.

$FR = 0$ الأموال الدائمة تساوي الأصول المثبتة حيث تمثل حالة التوافق في هيكل الموارد و الاستخدامات و تمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

- من خلال أدنى الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الاجل

ويمكن أيضا في ثلاث حالات:

$F < 0$ الأصول المتداولة اكبر من القروض قصيرة الاجل، يعني ان المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الاجل باستخدام أصولها المتداولة، و يبقى فائض مالي يمثل هامش الأمان و هو راس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورها هام في التوازن المالي للمؤسسة.

$FR > 0$ الأصول المتداولة اقل من القروض قصيرة الاجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الاجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الاجل القصير.

$FR = 0$ الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الاجل، هنا تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الاجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض و لا عجز و هي حالة مثلى نادرة الحدوث.

2.1. احتياجات رأس المال العامل BFR: هو جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة

مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تعطي من طرف الموارد الدورية، او هو راس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة، قدرة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

الأصول المتداولة (قيم جاهزة قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل هي مرتبطة بسرعة دوران ديون قصيرة الأجل باستثناء التسبيقات ويحسب كما يلي:¹

(قيم الإستغلال+قيم غير جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل تسبيقات بنكية)

الاحتياطات الدورية - الموارد الدورية

3.1. الخزينة: هي الفرق بين رأس المال العامل واحتياج رأس مال العامل أو الفرق بين

القيم الجاهزة وسلفيات البنكية أو الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الخصوم، فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية الاحتياجات تكون الخزينة موجبة (حالة فائض) أما إذا كانت الخزينة سالبة أي عدم قدرتها على تغطية احتياجاتها (حالة عجز) وتحسب كما يلي:

القيم الجاهزة - سلفيات البنكية

رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

وتأخذ الخزينة الحالات التالية:

$TR = 0$ و هي الوضعية المثالية، حيث لا إسراف فيها ولا تبذير مع عدم وجود احتياطات.

$BFR < TR$ إذ لا يكفي تحقيق رأس مال العامل موجب بل ان يكفي هذا الهامش لتغطية احتياجات دورة الاستغلال.

¹ يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم التسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي و التقنية العصبية الإصطناعية بالبنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية (BADR)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008، ص (108).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

$TR < 0$ و يتحقق لك بتحقيق الشرطين السابقين، و عندما تتمكن المؤسسة من تغطية موارد الخزينة المتمثلة في الاعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المنح.¹

4.1. التحليل عن طريق النسب المالية:

تتسع دائرة استعمال طريقة التحليل بالنسب بالنسبة لكل حالات التسيير حيث تعتمد البنوك أساسا على هذه الطريقة في تحليل المخاطر:²

أ- **نسب الهيكل المالي:** توضح هذه النسب نصيب كل قسم بالنسبة لما بحوزة المؤسسة

إذا يقوم المصرفي بحساب هذه النسب ومقارنتها مع الوضعية المثلى: كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم 01: نسب الهيكل المالية

التحليل	النسبة
توضح هذه النسبة مدى تحقيق المؤسسة لهامش امان موجب.	1.نسبة التمويل الدائم = $\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الصول الثابتة الصافية}}$
توضح هذه النسبة عدم اعتماد المرسسة في تمويلها الإستثمارات على الديون.	2.نسبة التمويل الذاتي = $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة الصافية}}$
توضح هذه النسبة القدرة الكافية على تسديد و الإقتراض.	3.نسبة الإستقلالية المالية: $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الثابتة الصافية}}$
توضح هذه النسبة القدرة الكافية على تسديد والإقتراض.	4.نسبة قابلية السداد = $\frac{\text{الخاصة الأموال}}{\text{الديون إجمالية}}$

المصدر: قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أمحد بوقرة بومرداس، 2009، 2008، ص-ص 77.78.

ب- **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الإئتماني للمؤسسة و الذي يعبرعادة على مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل³. كما يوضح الشكل التالي:

¹ حليلة مديون، خبرة مساعد، لتمويل البنك للمشاريع الإستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في البنوك التجارية، التكوين المهني بوغفالة، ورقلة، دفعة مارس، 2014، ص(80).

² يوسف صوار، نفس المرجع السابق، ص(104).

³ محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي الإئتماني، بالاساليب، الأدوات و الاستخدامات العلمية، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، 2003، ص (34).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

جدول رقم 02 : نسب السيولة

النسبة	العلاقة	التعليق
نسبة سيولة الأصول	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$	تكون هذه النسبة للمؤسسة اذا فاقت 50% لان ذلك يعني ان الأصول المتداولة اكبر من الأصول الثابتة ¹
نسبة السيولة العامة	$100 \times \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$	تعبّر عن مدى قدرة مواجهة المؤسسة للديون القصيرة الاجل عن طريق أصولها المتداولة و كلما زادت هذه النسبة كلما اعطت ثقة كبيرة للبنك. ²
نسبة السيولة المختصرة	$\times \frac{\text{قيم قابلة للتجهيز} + \text{قيم قابلة للتحقيق}}{\text{ديون قصيرة الاجل}} 100$	تقيس هذه النسبة إمكانية تغطية حقوق لمقدار الديون قصيرة الاجل حيث انها تعبر عن حالة المؤسسة العادية بين 0.3 و 0.5
نسبة السيولة الانية	$100 \times \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{ديون قصيرة الاجل}}$	تكون هذه النسبة محصورة بين 0.25 و 0.33 في الحالات العادية حيث يستحسن وجود سيولة لكن ليس بالقدر الذي يحدث تجميد أموال

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من بن عمر خالد

ت-نسب النشاط: هي مجموع النسب التي تقيس مدى فعالية المؤسسة، وذلك من خلال

معرفة الطريقة المتبعة في استخدام الموارد المتوفرة والحكم على نوعية هذا استخدام هل هو جيد ام لا،

والجدول التالي يوضح اهم النسب المالية وكيفية حسابها ومعناها:

¹ ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص (50).

² الطاهر لطرش، مرجع سبق نكره، ص (149).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

جدول رقم 03: نسب النشاط

التعليق	العلاقة	النسبة
كلما كان حاصل القسمة كبيرا، كلما دل ذلك على سرعة حركية المخزون و بالتالي فان احتمال خطر السيولة ضعيف. ¹	$100 \times \frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{تكلفة المنتجات المباعة}}$	مدة دوران المخزون السلعي
من مصلحة المؤسسة ان تكون هذه النسبة اقل ما يمكن حتى تتمكن من تحصيل حقوقها و إعادة تشغيلها، و ما يهم هنا هو الوفاء الفعلي للزبائن.	$360 \times \frac{\text{الزبائن} + \text{اوراق القبض}}{\text{المبيعات}}$	مدة دوران الزبائن
تعبر هذه النسبة عن مدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تسدد ديونها اتجاههم لذا فان هذه النسبة تكون جيدة كلما كانت اكبر.	$360 \times \frac{\text{الموردين} + \text{اوراق الدفع}}{\text{المشتريات}}$	مدة دوران الموردين

هـ- نسب المردودية: تقيس هذه النسبة العائد الذي تتحصل عليه المؤسسة جراء استخدامها لمجموع موجودتها، أي ان هذه النسب تقيس مساهمة المستخدم في تحقيق مردودها، ويمكن تلخيص نسب المردودية كما يلي:

الجدول رقم 04: نسب المردودية

التعليق	العلاقة	النسبة
تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في جعل راس المال الخاص أكثر مردودية	$100 \times \frac{\text{نتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	نسبة المردودية المالية
تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة استعمال كل الأصول لبلوغ النسبة	$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة المردودية الاقتصادية
تقيس هذه النسبة العلاقة بين رقم الأعمال خلال الدورة والنتيجة الصافية المتحصل عليه كما تعطي هذه النسبة ضمانا لبقاء المشروع ونموه.	$100 \times \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$	نسبة المردودية التجارية

المصدر: من اعداد الطلبة

¹ طاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص(149).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المطلب الثاني: تقدير مخاطر الإقراض البنكي بتقنية التنقيط

على الرغم من ان الطرق الكلاسيكية ساعدت البنوك كثيرا في تخفيف نسبة الخطأ في منح القروض، على الرغم من اعتمادها على التحليل المالي لوحده لتقدير خطر عدم تسديد القرض، مما جعلها في تفكير طرق أخرى مبنية على الإحصاء وبحوث العمليات ضروري لاتخاذ القرار العقلاني فيها يخص منح القروض.

الفرع الأول: تعريف تقنية التنقيط

حيث اخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج الدراسات كنقطة انطلاق لها وكان اول ظهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تطورت تدريجيا في فرنسا في السبعينيات، الى ان أصبحت واسعة الانتشار والاستعمال من قبل العديد من المؤسسات المقرضة.

حيث اعتبر beaver اول المجهودات المبذولة لوضع نموذج للتنقيط حيث اعتمد في ذلك على تحليل احادي البعد للنسب المالية المدروسة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية¹.

ويمكن تعريف هذه التقنية انها " هي طريقة تقييم مخاطر طلبات القروض، باستخدام البيانات التاريخية والتقنيات الإحصائية، مفيدة للتنبؤ بعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم، تسمح بالاعطاء نقطة خاصة بكل زبون تعطى حسب أداء القرض.²

الفرع الثاني: مراحل إعداد النموذج التنقيطي

ان تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد باتباع الخطوات التالية:

1. إختيار العينة: العينة هي عبارة عن مجموعة من الملفات القروض للزبائن الجيدين والغير جيدين، يحتوي على أكبر قدر من المعلومات (جدول حساب النتائج، الميزانية المائية المخطط المالي، ملف طلب القرض). وتكون معينة بصفة عشوائية تكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف الى مجموعتين:

أ- **عينة لإعداد النموذج:** تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

¹ محمد عبادي، القرض التنقيطي و تحليل الشبكات الإصطناعية و دورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، ص(86-87).

² سعيدة العيادة، العربي الغويطي، اثر الإقراض على السياسة الإقراضية للبنك باستخدام طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، الشلف، الجزائر، مجلد6، العدد2، 2020، ص(117).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

ب- عينة لقياس دقة النموذج: تبين مدى صحة هذا النموذج.¹

2. **انتقاء المتغيرات:** في هذه المرحلة تم اختيار جملة من المتغيرات بهدف التوصل الى معرفة الوضعيات المختلفة للمؤسسات المقترضة، ويتم تصنيفها الى صنفين:

أ- **متغيرات محاسبية:** هي متغيرات لا يمكن التعبير عنها كميًا أي بالأرقام، وهي مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، التي تمكنها من الحصول على متغيرات المستعملة في الدراسة وتأخذ شكل نسب كمايلي: قيمة محاسبية أو مالية/قيمة محاسبية أو مالية أخرى.

ب- **المتغيرات فوق المحاسبة:** هي متغيرات غير قابلة للقياس الكمي وهي وصفية، مستخرجة من ملفات طلب القرض المؤسسة محل الدراسة خارج القوائم المالية، لكن غالبًا ما يعطي لكل متغير وصفي رقمية تسمح لنا باستعمالها في الدراسة.²

3. **التحليل التمييزي للعينة:** هي التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (ratios) سواء كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال) او غير ذلك (فوق المحاسبة والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة) يكون اقضاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض وهذا باستعمال برامج الإعلام الآلي.

ان المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد او عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تسمى حالة القرض التتقضي التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة او علامة ونرمز لها بالرمز "Z" على الشكل التالي:

$$Z = \sum a_i R_i + \beta$$

حيث:

a_i : المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية او الترجيح).

R_i : النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

¹ حاتم كريم بلجاوي، قرارات منح الائتمان في المصاريف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التتقضية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، تصدر عن كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، سنة 2017، ص(13).

² مكيد علي بن عياد فريدي، تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل احصائي، جامعة المدينة، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 24 جوان 2006 ص(65).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

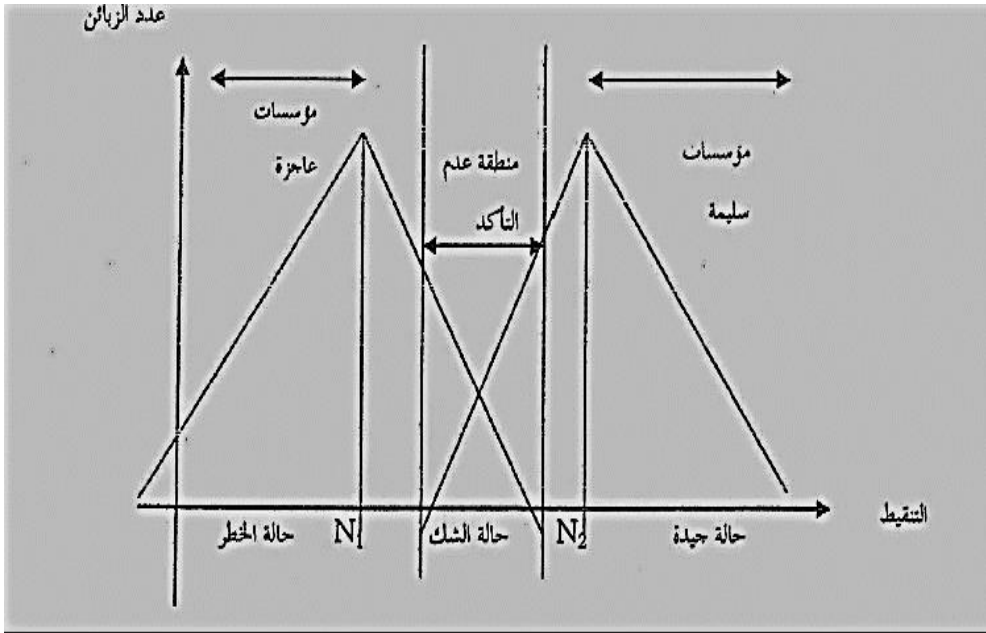
Z: النقطة النهائية (SCORCE)¹

β: ثابت و يعبر عن الجزء الثابت درجة الخطر.

4. تعيين نقطة التمييز determination de la note score

ان التحليل التمييزي يعطي النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (مؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة والمؤسسات غير جيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف المؤسسات إلى فئتين.

شكل رقم 05: يوضح منحنى دالة التقيط



المصدر: من اعداد الطلبة

ويتم تحديد قيمة Z المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$Z = \frac{(n1.z1+n2.z2)}{(n1+n2)}$$

Z: متوسط تمييز المؤسسات العاجزة.

Z2: متوسط تمييز المؤسسات العاجزة.

n1: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

¹ صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص (121-122).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

n2: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.¹

5. قياس دقة النموذج

بعد استخراج النموذج باختبار صحة بواسطة عينة قياس النموذج **echantillon de validation**.

ويتم ذلك حسب:

الجدول رقم 05: قياس دقة النموذج

B	A	
M1	H1	A
H2	M2	B

المصدر: محمد بوزيان، يوسف صوار، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، سعيدة، المؤتمر العلمي الدولي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 16-17 أبريل، 2007، ص 07.

بحيث:

A: المؤسسات السليمة

B: المؤسسات العاجزة

Hi: تمثل التصنيف الصحيح I=1.2

Mi: تمثل الخطأ في التصنيف I=1.2

دقة النموذج تحدد نسبة تصنيف الصحيح ((G حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{h1(a \text{ عدد الملاحظات الصنف } a) + h2(h \text{ عدد ملاحظات الصنف } h)}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

¹ محمد بوزيان، سوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص(65).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

كلما كانت G كبيرة كلما كان النموذج ملائم. بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z) ومن حق كل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.¹

الفرع الثالث: مزايا وعيوب القرض التنقيطي

تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من المزايا والعيوب ودورها في إدارة المخاطر البنكية.

1. مزايا طريقة القرض التنقيطي

- ❖ السرعة بالنسبة المقرض و المقترض بحيث تسمح المقترض بالمعالجة و التحليل في ظرف زمني قصير و بالتالي اتخاذ القرض من عدمه في حيث يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- ❖ البساطة: فهي تختلف عم الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة و نتخذ القرار على أساسها.
- ❖ أداة لاتخاذ القرار: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لامركزية في اتخاذ القرار.
- ❖ أداة المراقبة: حيث يمكن النموذج مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة و ذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.

تخفيض التكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات، فطريقة القرض التنقيطي تسمح بريح الوقت من جهد وبذل الجهد من جهة أخرى، هذا ما يؤدي الى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن. تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.

2. عيوب طريقة القرض التنقيطي: على الرغم من وجود مجموعة من المزايا تتصف بها طريقة

القرض التنقيطي، الا أنها توجد مجموعة من العيوب أهمها:²

- يجب ان تكون العينة المدروسة كبيرة.

¹ العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، 2008، ص(44).

² N.van praage le credit mangment et le credit et economie paris p 44.

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

- المعطيات القاعدية يجب ان تكون حقيقية و متجانسة.
- مرحلة العمل يجب ان تكون طويلة و ذلك من اجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة و قياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي الى انقاص المعلومات القاعدية، و بالتالي لا يؤخذ بعين الإعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محدودة، معا في ايطار اقتصادي، مالي، سياسي.
- دالة score ليس دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الإحصائية و الرياضية جد معمقة.

المطلب الثالث: تقدير مخاطر الإقراض بتقنية رجال القرض:

فرع الأول: تعريف رجال القرض

ظهرت هذه الطريقة في الو.م. أ، يقصد برجال القرض أخصائيين يقومون بدراسة وفحص قابلية استحقاق الديون وكيفية تسيير المؤسسات وذلك اعتمادا على بعض المؤشرات الاقتصادية الى جانب المؤشرات المالية، يتم مقارنتها مع النسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة، وتعرف طريقة رجال القرض بانها التقنية التي تسمح بإعطاء لكل مؤسسة تحدد قيمتها حسب المعايير (العامل الشخصي، العامل الاقتصادي، العامل المالي).

الفرع الثاني: عرض تقنية رجال القرض

توصل رجال القرض بعد دراسات إحصائية معمقة في عدد معين من المؤسسات الى نتائج اتخذوها كمرجع أساسي لهذه الطريقة والتي تعتمد في عملها على إعطاء كل مؤسسة نقطة تحدد قيمتها بناء على ثلاث عوامل أساسية والمكونة في مجملها لوضعية المؤسسة وهي:¹

1. **العامل الشخصي:** الذي ترتبط بكفاءة المسيرين وقدرات المستخدمين ومدى وجود انسجام بين مختلف الطبقات العمالية، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

2. **العامل الاقتصادي:** بين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي، أي وضعيتها العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه، الوضع التنافسي لها ومدى تأثيره على نشاطها معامل ترجيح هذا العامل هو 20%.

¹ سليم بن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص(09-10).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

3. العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة وذلك استنادا الى ميزانياتها وبالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانياتها، ومعامل ترجيح هذا العامل هو 40%.

يقوم العامل المالي في تحديد عملية مقارنة بين نسب الميزانية الحقيقية للمؤسسة مع النسب المثالية بعدما تلخص كل النسب المستعملة في نسبة واحدة (نسبة إجمالية) تترجم الحالة المالية للمؤسسة والنسبة الإجمالية، وتتكون من خمسة نسب لكل منها أهمية نسبة العامل الترجيح محددة من جمعية CREDIT MEN وهي كالتالي:¹

الجدول رقم 06: النسب المرجعية لطريقة رجال القرض

النسبة	الصيغة الرياضية للنسبة	المعامل
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق القيم الجاهزة/ديون قصيرة الأجل	25%
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	25%
نسبة دوران العملاء	رقم الأعمال بما فيه الضريبة/مجموع الحقوق على الزبائن	10%
نسبة دوران المخزون	سعر التكلفة البضائع المباعة/متوسط المخزون (سعر التكلفة)	20%
نسبة تمويل القيم الثابتة	الأموال الخاصة/القيم الثابتة الصافية	20%

المصدر: Eliasch Cohen. Analyse Financiered. economica. 1997.

- نسبة الخزينة: تبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها على المدى القصير.
- نسبة الملاءة: تبين اذا كانت المؤسسة المستقلة في اتخاذ القرار.
- نسبة دوران العملاء: تبين سرعة حصول المؤسسة على مواردها من الزبائن.
- نسبة دوران المخزون: تبين عدد المرات التي تتحدد فيها المخزونات
- نسبة التمويل للقيم الثابتة: تبين مدى تغطية الأموال الخاصة.

¹ صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص(95-96).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

بعد ذلك يتم المقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة X_i مع النسب مثالية y_i استخرجت بطرق إحصائية من المؤسسات ذات نفس النشاط والمقارنة تتم عن طريق العلاقة التالية:¹

$$R = \frac{\text{النسبة } y_i \text{ المؤسسة المثالية}}{\text{النسبة } X_i \text{ المؤسسة المثالية}}$$

حيث كلما اقتربت النسبة X_i للمؤسسة المدروسة من النسبة y_i للمؤسسة المثالية كلما اقتربت R الى الواحد بعدها نرفق العلاقة او النسب (R_1, \dots, R_5) بمعاملات ترجيح (y_1, \dots, y_5) لنتحصل على النسبة الإجمالية N .

$$N = 0.25R_1 + 0.25R_2 + 0.20R_3 + 0.20R_4 + 0.10R_5$$

حيث نميز الحالتين التاليتين:

الحالة 01: $N \geq 100$ الوضعية المالية للمؤسسة جيدة الا ان القرار النهائي لمنح القرار يعتمد على نسبة 40% من العامل الشخصي و 20% من العامل الاقتصادي و 40% من العامل المالي. وبالتالي هناك إمكانية الحصول على قروض.

الحالة 02: $N \leq 100$ الوضعية المؤسسة المالية سيئة بالتالي فان هناك نقص في إمكانية الحصول على قروض.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب طريقة رجال القرض

1. مزايا طريقة رجال القرض:

- اهم ما يميز طريقة رجال القرض هو الشمولية في دراستها لوضعية العميل الطالب للقرض حيث انها تقتصر على العامل المالي فقط لدراسة وضعية حيث تناولت وضعية الزبون الطالب للقرض بجميع جوانبها بما في ذلك العامل الاقتصادي الذي يسمح بالتنبؤ بالصعوبات التي ستواجهها المؤسسة مستقبلا و لا يمكنها التحطكم فيها، اما العامل الشخصي فانه يعكس أداء المسيرين و مهاراتهم الذي يعطي نظرة حول قرار منح القرض يكون موضوعيا و اقل مسؤولية.

¹ cecile kharoubi et philippe thamas, analyse du risque de credit.rbedition.paris.2016.p65.

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

- ان تحليل المعتمد في طريقة رجال القرض لا يفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة لدراسة المؤسسة، وانما يأخذها بعين الإعتبار جملة و هو يؤدي الى تحليل شامل و منسجم للحالة العامة المؤسسة.
- من الجدير بالذكر ان طريقة رجال القرض تجنب البنك مشقة للبحث عن نموذج كما هو الحال في طريقة التنقيط، فهي نمودجا قابلا للإستعمال بصفة مباشرة.¹

2. عيوب طريقة رجال القرض: تواجه هذه الطريقة صعوبات في التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية وهي كالتالي:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتزويد المؤسسات و الهيئات المالية بكل ما يتعلق بمجال النشاط و كذا عدم وجود مؤسسات متخصصة في بيع المعلومات.
- صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية غير الواردة في ملف الطلب القرض كالمعلومات المتعلقة بالعامل الشخصي و المعلومات المرتبطة بالوضع الاقتصادي و كذلك صعوبة تحديد النسب المالية.
- تواجه بعض الدول صعوبات لايجاد مؤسسات لها توازن هيكلي و مالي في نفس الوقت، و التي على أساسها تحديد النسب المثالية، لذلك فقد قام البنك المركزي بتحديد نسب نموذجية تعتمد عليها المؤسسات لتقييم وضعيتها.
- يجمع طريقة رجال القرض كل المؤسسات على نموذج واحد لتقييمها و ذلك مهما اختلفت طبيعة نشاطها، على الرغم من ان معايير النموذج تكون على أساس طبيعة النشاط المؤسسة.

المطلب الرابع: تقدير مخاطر القروض بتقنية نقاط المخاطرة Method du point risqué

تعتبر طريقة نقاط المخاطرة من طرق الإحصائية التي تعتمد على توفير المعلومات الكافية حول المؤسسة الطالبة للانتمان بالإضافة على تقييم مجموعة من المعايير النوعية والتي تتم على أساسها اتخاذ قرار منح الائتمان والتقليل من المخاطرة.

الفرع الأول: تعريف نقاط المخاطرة

لقد بينت التجارب السابقة انه لا يمكن الاعتماد في عملية التنبؤ بمدى تعرض المؤسسة لظاهرة الإفلاس على العوامل المالية و فقط بل يتعدى ذلك لأنه يشمل تقييم العناصر النوعية الخاصة بالمؤسسة مثل: نوعية الزبائن ونشاط المؤسسة وعمر المؤسسة فكانت طريقة نقاط المخاطرة من بين ما توصلت اليه بعض الدراسات الإحصائية.

¹ بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص(100-101).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

ومنه يمكن تعريفها: نها تقنية التي تهتم بتقديم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية و ذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم التقييط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة لتصل في الأخير الى نقطة تقديرية للمؤسسة متساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، و يتم اتخاذ القرار بناء على تلك النقطة التقديرية، و بناء لأعليه فان طريقة نقاط المخاطرة تعتمد على التفريق بين المؤسسة العاجزة و المؤسسة السليمة و على مبدأ ساسي و هو إمكانية إصدار حكم على مدى تعرض مؤسسة الى مخاطر اعتماد على معايير نوعية و الشيء الإيجابي في هذا التحليل هو انه يقوم البنك بالأعداد اليومي لتقييم المخاطرة، لكي يمكن للبنك ان يحسن اختيار المعايير المستعملة من اجل رفع فعاليتها.¹

مختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة، فاذا كان المعيار المستعمل ليطالب وضع سلم تقييط لكل معيار مستعمل تحديد مستويات النقاط لمختلف الوضعيات المتوقعة للمؤسسة المدروسة فاذا كان المعيار المستعمل عن عمر المؤسسة مثلاً، فان سلم التقييط المقترح كما يلي:

- عمر المؤسسة اقل من سنتين النقطة:1(المخاطرة القصوى)
- عمر المؤسسة من 2 و7 سنوات النقطة:2
- عمر المؤسسة بين 7 و15 سنة النقطة:3
- عمر المؤسسة اكبر من 15 سنة نقطة:4(المخاطرة الدنيا)

فمبدأ هذه الطريقة اذن هو إمكانية تقييم المؤسسات والحكم عليها بناء على معايير نوعية مستقلة تماماً عن حالتها المالية، لعدد زبائن المؤسسة وعمر المؤسسة مستوى راس المال الخاص ضيقة قطاع نشاط المؤسسة، لكن على البنك ان يعترف بانه مهما بلغت درجة كفاءتها لا يمكنها ان تزيل المخاطرة بصفة كلية وانما تعمل على تقليصها فقط.

الفرع الثاني: عرض تقنية طريقة المخاطرة

يمكن عرضها من خلال تتبع المراحل التالية:

1. إختيار العينة: ان اختيار المعايير النوعية المستخدمة في تحليل بعناية ودقة من شأنه يرفع من فعالية ومدى وكفاءة هذه الطريقة في فترة تقديره مخاطر القرض بالنسبة للبنوك التجارية ويستند الاختيار الى عاملين أساسيين هما:

¹سليم بن يوسف، أهمية الطرق الإحصائية في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، الملتقى الدولي السابع حول إدارة المخاطر و الاقتصاد المعرفة 16- 18 افريل، 2009، الأردن، ص(11-12).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

– أهمية المعيار في تقديم المخاطر فليس لجميع المعايير النوعية نفس الوزن في تقييم المخاطر لذلك يجب ترتيبها و اختيار الأكرها دلالة.

– توفر المعلومة و تكلفتها فتوفرها صعب و الحصول عليها مكلف لذلك يجب دائما مقارنة قيمة المعلومة بتكلفتها التي يكون البنك على استعداد لدفعها حتى تكون لهذه المعلومة فائدة معينة.

2. إنشاء سلم تنقيط: بعد اختيار المعايير النوعية التي سيتم على أساسها تقييم المؤسسات مع إضافة بعض المعايير المالية لإثراء التحليل، فان هذه الطريقة تتطلب إنشاء سلم تنقيط لكل معيار مختار للدراسة وذلك من اجل حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة الجدول الموالي يعطي مثلا توضيحا عن ذلك:

جدول رقم 07: سلم التنقيط لكل معيار مقترح حسب طريقة تقنية المخاطرة

النقاط المعيار	0	1	2	3	4	5
الإنتماء الى المجموعة	نعم					لا
عدد الزبائن	اكبر من 500	اكبر من 2500	اكبر من 1000	اقل من 500	اكبر من 20	اقل من 20
عمر المؤسسة	اكبر من 20 سنة	اكبر من 10 سنوات	اكبر من 5 سنوات	اقل من 5 سنوات	اقل من 3 سنوات	اقل من سنة
الهيكل القانوني	SPA		SARL			AP

المصدر: IDEM: P201

3. حساب النقطة النهائية: يتم حساب النقطة النهائية كما يلي:

$$N = \text{مجموع النقاط} / \text{عدد المعايير المدروسة}$$

وتكون قاعدة القرار بعد حساب النقطة كمايلي:

– اذا كانت $N \leq X$ فان المؤسسة سليمة.

– اذا كانت $N \leq X$ فان المؤسسة عاجزة. حيث X يمثل حدود منح القرض التي تتم انشاؤها او الحصول عليها بالاعتماد على نقطة المؤسسة و نصفوفة بعض القيم، وبالتالي يمكن اخذ أضعف قيمة او اختيار تقدير لتلك القيم، و هي طرق إحصائية و رياضية معقدة.¹

¹ عبادي محمد، مرجع سبق ذكره، ص(58-59).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

الفرع الثالث: مزايا وعيوب نظام نقاط المخاطرة

1. مزايا نقاط المخاطرة: تعد تقنية المخاطرة من اهم طرق الإحصائية المستعملة لقياس مخاطرة القرضة هي كالتالي:

- التلائم مع خصوصيات الزبائن لتفسير العجز المحتمل لديها، بإدخال عدة عناصر (مالية او غيرها) كالمحيط الاجتماعي، مستوى العينة، تنظيم الإنتاج، أدوات التسيير المستعملة.
- الإعتماد على التجربة المحصلة من طرف المكلفين بالبيع في الميادين
- إمكانية مسايرة المعطيات و جعلها حالية
- تسمح بتنقيط المؤسسة حتى لو تتوفر كل المعلومات حول المؤسسة محل الدراسة
- تترك كل الحرية للبنك في اختيار معيار النموذج مع فرض نموذج محدد لتطبيقه.
- تعطي أهمية كبرى للمعايير النوعية التي بإمكانها ان تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة تفتح مجالاً أوسع للدراسة.

2. عيوب نقاط المخاطرة: بالرغم من المزايا التي تتصف بها الطريقة الا انه هناك بعض الصعوبات في تطبيقها المتمثلة فيما يلي:

- صعوبة و تكلفة الحصول على المعلومات المطلوبة نظرا لطبيعة المعلومات التي تتطلبها نقاط المخاطرة، فان عملية الحصول عليها تعد صعبة و شاقة بالنسبة للبنك و هي لا تتوفر بأكملها في ملف طلب الإقراض بالشكل الذي هي عليه في طرف الطرق الأخرى، وحتى ان توفرت في المحيط الداخلي للمؤسسة، فانها قد تكلف البنك مصاريف بقيمة اكبر من قيمة مدفوعاتها.
- صعوبة وضع سلم تنقيط، نظرا لاعتماد طريقة المخاطرة على متغيرات كيفية بشكل نسبي، فانها تحد صعوبة في وضع سلم تنقيط لكل متغير من المتغيرات المدروسة حتى و ان سهل القيام بذلك لمجموعة منها فانه يصعب جمع كل المتغير من المتغيرات على سلم واحد.
- إعطاء نفس الوزن لكل متغيرات فاذا كانت كل المتغيرات التي تعتمد عليها الطريقة لها دلالة على وضعية المؤسسة فانه لا يمكن ان يكون لديها نفس الوزن للتعبير عن ذلك.¹

¹ بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص(104-105).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المبحث الثالث: إدارة القروض البنكية وفقا لمقررات بازل 3.2.1

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر وفق مقررات بازل

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

تتركز مهام إدارة المخاطر في التنسيق بين كافة الإدارات بالبنك لضمان توفير كافة البيانات حول المخاطر وخاصة في مجال مخاطر الائتمان و مخاطر السيولة ومخاطر السوق من مسؤولياتها الأخرى التأكد من صحة البيانات والمعلومات واستمرار تدفقها والمساعدة في اعداد تقرير المخاطر بشكل دوري ودقيق، ويعتبر دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا من أهم الأهداف الرئيسية لإدارة المخاطر.

ومن بين أهم اهداف إدارة المخاطر نجد:

- الهدف الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو التقليل المخاطر الائتمانية ويجب ان تتناسب هذه المخاطر مع طاقة البنك و قدرته على تحقيق الأرباح.
- يتعين ان يهدف البنك الى إدارة كافة المخاطر الائتمانية و الحد منها.
- يجب التقيد بكافة القوانين و التعليمات في كل الأحوال.
- يجب ان تتناسب عوائد الائتمان والمخاطر الناجمة عنه على المدى الطويل.¹

الفرع الثاني: مقررات اتفاقية بازل 1

سنقوم بدراسة أهم ما جاءت به لجنة بازل كونها نظام رقابي للمخاطر المصرفية، بالرغم من كل الوسائل التي يستعملها البنك في تقييم المخاطر الا انه يحتاط دائما من اجل تجنب هذه المخاطر وذلك بمعالجتها وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

1.1. إدارة المخاطر وفق لجنة بازل 1

يعتقد الكثير ان الاهتمام بموضوع كفاية الراس المال يعود الى ازمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، و يعتبرونه السبب الوحيد في ظهور مقررات لجنة بازل 1، لمن في الحقيقة يعود سبب الاهتمام بكفاية الرأس المال الى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن العشرين زاد الاهتمام السلطات الرقابية وذلك من خلال وضع نسب مالية تقليدية (حجم الودائع) الى الراس المال و حجم راس المال الى إجمالي الأصول، لكن هذه الطرق فشلت و تعتبر فترة 1974/ 1980 فترة مخاض

¹ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك منهج علمي و تطبيق علمي، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 2005، ص(17-18).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، حيث ظهرت عدة مخاطر في هذه الفترة من بينها (مخاطر السيولة، مخاطر الإحلال) وهذا راجع الى انبهار لبعض البنوك، وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن اليات لمواجهة تلك المخاطر و إيجاد حلول مشتركة بين البنوك المركزية في كافة بقاع العالم، و نتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل سنة 1988، اقرت عن معيار موحد لكفاية رأس المال و الذي يعتبر كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك. و أقرت اللجنة في هذا الصدد إتفاقية بازل التي أصبح بموجبها يتعين على البنوك العامة أن تلتزم بان تصل نسبة الراس مالها مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الى 8% كحد أدنى و على الجميع أن يوافقوا أوضاعهم من هذه النسبة سنة 1998¹ و التسمية الشائعة لها هي نسبة كوك و تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كوك} = \frac{\text{الرأس المال (الشريحة 01 + الشريحة 02)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \leq 8\%$$

وقد تم تحديد معدلات المخاطرة الخاصة بكل أصل من أصول البنك، حيث قسمت الى خمس مجموعات هي: 0%، 10%، 50%، 100%. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: أوزان المخاطر المرجحة للأصول والعناصر داخل الميزانية حسب نسب بازل

نوعية الأصول	درجة المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> - النقدية. - المطلوبات من الحكومات المركزية بالعملة المحلية و الممولة بها، - المطلوبات بضانات أوراق مالية صادرة من الحكومات المركزية من الدول OCDE او مضمونة من قبل الحكومات المركزية لدول OCDE. 	0%
<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات² من المؤسسات القطاع العام المحلية و القروض المضمونة من أو المغطاة بواسطة إصدارات أوراق مالية من تلك المؤسسات. 	0 أو 10 أو 20 أو 50 حسبما تقرر السلطات المحلية.

² المطلوبات: يقصد بها المبالغ الإئتمانية الممنوحة لجهة ما أو الأموال المودعة لديها.

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

%100	<ul style="list-style-type: none"> - المطلوبات من القطاع الخاص - المطلوبات من المصاريف المسجلة خارج (OCED) باستحقاقات متبقية تزيد عن سنة. - المطلوبات على الحكومات المركزية خارج (OCED) (بما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية). - المباني و الألات و الأصول الثابتة. - العقارات والاستثمارات الأخرى.
------	---

المصدر: بن خالد بن عمر، دراسة النماذج الحديثة لقياس مخاطر الائتمان لدى البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2011، 2010، ص 120-121

2.1. مكونات الإطار الجديد لكفاية رأس المال المصرفي:

تم تقسيم الرأس المال الى شريحتين:

❖ الشريحة 01: تتكون من

- الرأس المال الأساسي
- رأس المال المدفوع (حقوق المساهمين)
- الإحتياطات (الإحتياطات العامة و القانونية)
- الأرباح

❖ الشريحة 02: رأس المال المساند

يتكون من :

- الإحتياطات الغير معلنة+إحتياطات إعادة التقييم الأصول+مخصصات لمواجهة أي مخاطر غير محددة
- +القروض المساندة +أدوات رأسمالية أخرى.¹

3.1. إيجابيات وسلبيات لجنة بازل 1

أ- إيجابيات لجنة بازل 1: والتي تتمثل في إيجابيات معيار الكفاءة الراس المال باعتبار ان اتفاقية بازل 1 تناولت موضوع معيار كفاية رأس المال ومن أهمها:

- الإسهام في دعم إستقرار النظام المصرفي العالمي و إزالة التفاوت في قدرة المصاريف على المنافسة.
- المساعدة على تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال بالمصاريف و جعلها أكثر واقعية.

¹ أحمد سليمان خضاونة، المصاريف الإسلامية، لجنة بازل -تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، ا لجدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008، ص(115).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

- أصبح من المتاح للمساهم العادي أو لرجل الشارع القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية و ذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته و عناصره و بذات بين الدول و أخرى و البنك و اخر فيما لو قامت البنوك بالإعلان عن موقفها من الإلتزام بالمعيار المذكور
- سيدعوا تطبيق المعيار الى ان تكون البنوك أكثر إتجاها الى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة، وهو ما قد يترتب عليه ارتفاع نسبي في درجة الأمان من الأصول البنوك، حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما لا يقتضيه الأمر من الإحتفاظ براس المال بأصول مخاطرة اذا صعب عليها زيادة عناصر راس المال.

ب- سلبيات لجنة بازل 1:

- من أهم سلبيات هي إضافة تكلفة إضافية على المشروعات المصرفية تجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات شبيهة إذ يتعين عليها زيادة عناصر رأس المال بما يتطلب من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة.
- قد يحاول أحد البنوك التهرب من الإلتزام بالإتجاه الى بدائل الإتمان التي تدرج الميزانية، الأمر الذي يجب متابعته من جانب السلطات الرقابية.¹

المطلب الثاني: إدارة المخاطر وفق بازل 2

لقد قامت اتفاقية بازل 1 بتوفير خيار واحد فقط لقياس راس المال المناسب للمصاريف العاملة دوليا حيث كانت طريقة قياس وإدارة المخاطر تختلف من مصرف لأخر، لذلك في عام 1996 تم ادخال بعض التعديلات على اتفاقية بازل 1 بحيث يتم التركيز على مخاطرة المتاجرة مما سمح لبعض المصارف باستخدام أنظمتها الخاصة لقياس مخاطر السوق.² ومن هذا المنطق بدأ الإعداد لاتفاقية بازل 2 لحيث مرت بعدة مراحل:

كخطوة الأولى، فقد تم عام 1998 اجراء تعديلات على اتفاقية بازل، حيث أقرت اتفاقية بنك التسويات الدولية ان معدلات التقليدية للأصول المحفوفة بالمخاطر ليست مناسبة بالضرورة واتفقت على ضرورة السماح للبنوك باستخدام نماذجها الداخلية الخاصة لحساب راس المال الذي تكون في حاجة اليه. ومنه أصبح لكل دولة الحق في تطبيق قواعدها الخاصة بملاءة راس المال وذلك بالأخذ بعين الاعتبار اتفاقية بازل.

¹ اسلام عبد القادر عثمان، مرجع سبق ذكره، ص (161-162).

² احمد سليمان خضاونة، نفس المرجع السابق، ص (119).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

كما قامت لجنة بازل في عام 1999 بتقديم مقترحات تتضمن العديد من الأفكار الجديدة، بحيث تعتمد أساسا على ادراج عدد اكبر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بجانب المخاطر الائتمانية. وأهم إجراء قامت به لجنة بازل التابعة لبنك التسويات الدولية في عام 2001 حيث أصدرت مقترحات جديدة بشأن طريقة حساب معيار كفاية رأس المال و أطلق عليها اتفاقية بازل 2 و هدفها الأساسي هو تدعيم الملاءة المالية للأجهزة البنكية في الدول العام و توفير المناخ الملائم للنشاط الائتماني و ذلك سعيا لتنفيذ الفعالية على المخاطرة.¹ و من بين اهم المبررات التعديلات لحساب معيار كفاية الرأس المال :

- عدم مراعاة النظام الحالي لدى تحديد اوزان المخاطر، و اختلاف درجة التصنيف بين المدين و اخر .
- من غير المناسب استمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها من الدول المجموعة الأوروبية أو غيرها **NON-OCED** وذلك لان مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بجدارة إئتمانية عالية.

- تحسين الأساليب التي تتبعها المصاريف لقياس المخاطر و إدارتها خلال الفترة الأخيرة.

- توافر أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية مثل استخدام عقود المشتقات المالية.

- ضرورة توفر رأس المال إضافي لمواجهة المخاطر الجيدة التي تتعرض لها المصاريف

(مخاطر تقلبات أسعار العائد بالنسبة الأصول، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة).²

وترى اللجنة ان التعديلات المقترحة، تركز أساسا على مصاريف الكبيرة ذات تواجد عالميا فيما يلي تتناول العناصر الأساسية التالية:

1.متطلبات الرأس المال: تتضمن اتفاقية بازل 2 في حساب كفاية الرأس المال والحد الأدنى المقدر 8% لنسبة الرأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتنقسم المخاطر إلى مخاطر الإقراضية، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية.

وتقوم هذه الدعامة على عنصرين أساسين:

- ادخال التعديلات على أساليب قياس مخاطر الإئتمان مقارنة بالاتفاقية السابقة.
- استحداث أسلوب جديد مباشر للتعامل مع مخاطر التشغيل، و ذلك بجانب مخاطر الإئتمان

ومخاطر السوق المتضمنين في الاتفاقية السابقة.

¹ بن عمر خالد، مرجع سبق ذكره، ص(124).

² احمد سليمان خضاونة، مرجع سبق ذكره، ص(120).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

ويتم حساب معدل كفاية الراس المال كمايلي:

$$\%8 \leq \frac{\text{اجمالي راس المال (1شريحة+2شريحة)}}{\text{الأصول المرجحة باوزان المخاطر + (مخاطر السوق + مخاطر التشغيلية)} \times 12.5}$$

2. المراجعة من قبل السلطة الرقابية والإشرافية:

أعطت لجنة بازل 2 للرقابة فرصة إضافية للسلطات الرقابية لمراجعة متطلبات راس المال، وذلك من خلال تركيزها على كفاية راس المال وقدرته على مواجهة المخاطر ليعتمد الفحص الرقابي الجيد وفقا لمتغيرات بازل 2 على المبادئ التالية:

✓ **المعايير الدنيا:** البنوك مطالبة بالاحتفاظ بمستوى معين من راس المال، كحد ادنى لكفاية راس المال بالوسائل التي تراها مناسبة وفق الأهداف التي تريد تحقيقها.

✓ **تدخل السوق:** ان خلف نظام يعتمد على مراجعة رقابية لمتطلبات راس المال وفق ظروف السوق تدعم عملية إدارة المخاطر و تحمي إستقرار السوق تقاديا لوقوع أزمات مالية أو إفلاس البنوك.

✓ **التقييم الداخلي:** من اجل تحقيق معدل كفاية راس المال تقوم كل مؤسسة مالية بوضع نظام تقييم محكم، تحدد فيه أهدافها، احتياجاتها و المخاطر التي يمكن ان تواجهها.

✓ **المراجعة الإشرافية:** تقوم بها سلطات إشرافية بالتنسيق مع مراقبين أكفاء لمعرفة قدرة البنوك على تحقيق الأرباح والإستراتيجيات المسطرة، تنفيذ الخطط، و إدارة المخاطر، لمعرفة النقائص في وقتها.¹

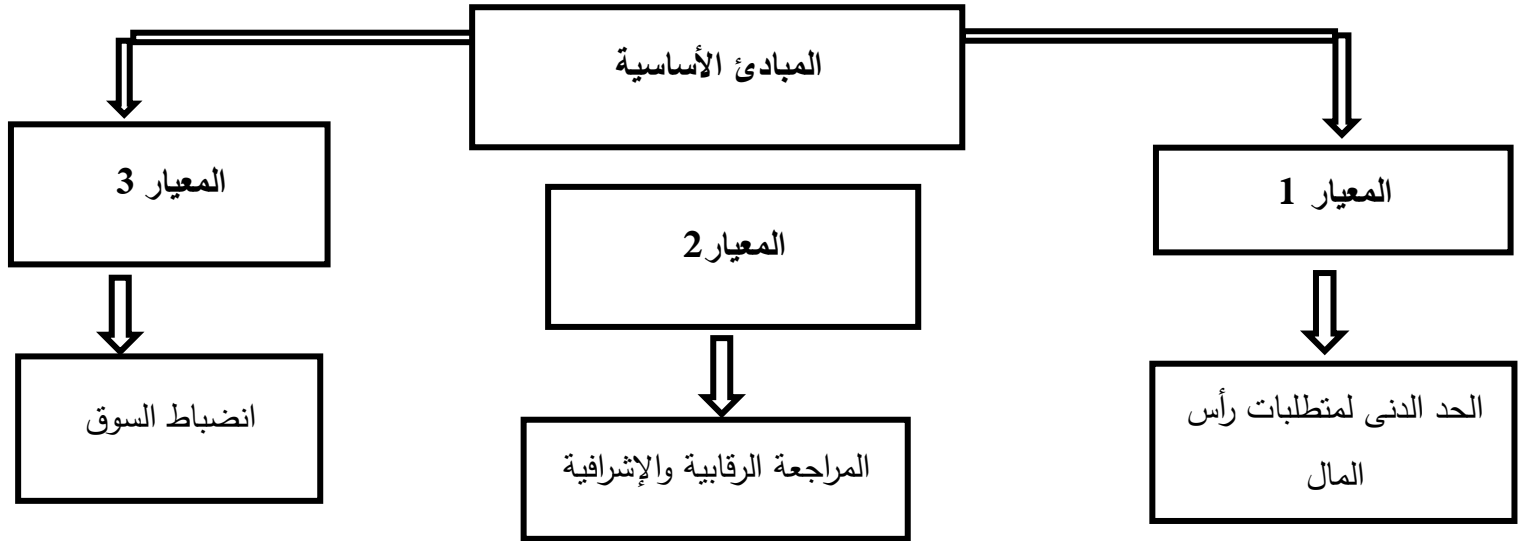
3. تحقيق الانضباط الفعال للسوق: ان عدم وقوع في أزمات مالية او مصرفية يفترض وجود نظام مصرفي قوي ومتمين لا يمكن الوصول اليه الا بإقامة سوق منظم ومنضبط يقوم على أساس الإفصاح والشفافية، يخص إفصاح كل المعلومات المتعلقة بالبنوك التي تسمح المتابعين في السوق بمعرفة حجم وتركيب راس المال حجم وأنواع المخاطر وتقييمها، معالجة الضمانات، تفاصيل عن القروض تخص مواعيد استحقاقها، وتخصصاتها للديون المشكوك فيها.²

¹ شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاسها على سياسة الإئتمانية في المصاريف التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص(137).

² بن طلحة صليحة، دعموش بوعلام، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31-2015، ص(147).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

شكل رقم 06: المحاور الأساسية للجنة بازل 2



المصدر: من إعداد الطلبة

أ- إيجابيات اتفاقية بازل 2:

- إبراز أهمية توحيد جهود الدول للتعاون و التنسيق فيما بينهما لتفادي سلبيات يمكن ان تنشأ.
- توفير مداخل متعددة لقياس مخاطر التي من المحتمل ان يتعرض لها البنك.
- زيادة معدلات الأمان و سلامة النظام المالي.
- تقديم تعريف أوسع للمخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تعظيم دور التقييم و الرقابة الداخلية.

ب- سلبيات اتفاقية بازل 2:

- يرتبط مصير القطاع المصرفي بمجموعة محدودة من وكالات التصريف التي لا تخضع لاي جهة ولا يمكن الجزم بحيادتها.
- الحاجة الى مزيد من الحوافز لدفع البنوك الى تبني نظم و إجراءات أكثر تقدماً لتقييم المخاطر.
- يتضمن الإطار المقترح لحصول البنك المدين على وزن مخاطرة أقل من 100% ان تطبق السلطة الرقابية للدولة المسجل بها ذلك البنك المبادئ الأساسية لتحقيق رقابة مصرفية فعالة.¹

¹ شليق رايح، نفس المرجع السابق، ص(175).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المطلب الثالث: إدارة المخاطر وفق بازل3

1. تعريف مقررات لجنة بازل3: أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل برقابة البنكية وهي مجموعة مكونة من محافظي لبنوك المركزية ومديري الإشراف فيها عن إصلاحات القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010، وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في البنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في سيول العاصمة الكورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية بازل3 للبنوك بتحسين انفسهم جيدا ضد الأزمات المالية في المستقبل و بالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن ان تتعرض لها من دون مساعدة او تدخل البنك المركزي والحكومة، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل3 الى زيادة متطلبات رأس المال، وبالتالي تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى ينتمي له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية.¹

2. أهداف اتفاقية بازل3

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية فيما يلي:

- تحسين نوعية رأس المال في البنوك.
- زيادة قوية في المستوى رأس المال المطلوب في البنوك.
- الحد من المخاطر النظامية.
- إتاحة الوقت الكافي للانتقال الى مستوى النظام الجديد بسلاسة.²

3. الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل3

- التزام البنوك بالإحتفاظ بقدر من الراس المال الممتاز يعرف باسم (رأس المال الأساسي) او هو المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة المالية والمقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من اسهم عادية و يعادل 2.5% من الأصول أي

¹ مفتاح صلاح رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل 'على النظام المصرفي الإسلامي' مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الإسلامي النمو و العدالة و الاستقرار و من المنظور الإسلامي، أيام 09-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص(07).

² سدره انيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات العالمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، دار الجامعة الجديدة، الأسكندرية، 2016، ص(214).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

البنوك التي يجب ان تزيد كمية رأس المال الممتاز التي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية الى ثلاث اضعاف ليبلغ نسبة 7% في حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7%. يمكن للسلطات المالية ان تعرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين او منح المكافأة المالية لموظفيهم، و رغم الصرامة في المعايير الجديدة الا ان المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير التي قد تصل الى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء وعرفت الاتفاقية الجديدة بانتفاض البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين الصفر و 2% من رأس المال الأساسي حقوق المساهمين و مع توافر حد ادنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في منح الائتمان و الاستثمار.

- رفع معدل المستوى الأول الإجمالي الحالي من 4% الى 6% و عدم احتساب الشريحة

الثانية في معدل كفاية الراس المال ومن المفترض ان يبدأ العمل تدريجيا هذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 و صولا الى بداية العمل بها في عام 2015 و تنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.¹

وقد اضافت بازل 3 معيارا جديدا يهدف لوضع حد اقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي هي نسبة بسيطة تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر والمعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية، وهذه النسبة يجب ان لا تقل عن 3% كما هو موضح في المعادلة التالية:²

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الراس المال من الشريحة الأولى}}{\text{الأموال داخل و خارج الميزانية}} \leq 3\%$$

¹مالك الأخضر، بعل الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 و تحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 28، ص (310).

² اوصغير الويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررت لجنة بازل و اثرها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، مصر، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017، 2018، ص (109).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

4. محاور اتفاقية بازل 3

تتكون من خمسة محاور:

ينص المحو الأول: بتحسين نوعية ونسبة وشفافية رأس المال البنوك، وقصرت مفهوم رأس المال الأساسي على رأس المال المكتتب به، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المفيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.¹

المحور الثاني: اضافت اتفاقية بازل 3 نوعا اخر من رؤوس الأموال وهي الأموال التحوطية الإضافية والغرض منها هو ضمان احتفاظ البنوك برأس مال يمكن استناده لامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية.

المحور الثالث: تدخل لجنة بازل بإضافة نسبة جديدة وهي الرفع المالي.²

المحور الرابع: بموجب الاتفاقية ستخفض البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الأثار المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية، وذلك لضمان عدم تأرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا الى جنب لان الامتناع عن الإقراض أيام الركود يعمق الركود الاقتصادي ويطيل أداء الزمني.³

المحور الخامس: اقترحت اتفاقية بازل الثالثة اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة

- الأولى للمدى القصي، وتعرف بنسبة تغطية السيولة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجية خلال 30 يوم}} \leq 100\%$$

- الثانية للمدى المتوسط والطويل ويهدف توفير موارد سيولة مستقرة للبنك وتحسب كمايلي:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\%$$

¹ سدره انيسة، نفس المرجع السابق، ص(214).

² أو صغير لويزة، نفس المرجع السابق، ص(107).

³ حاجي العلجة، بازل 3 ودوافعها وإمكانيات تطبيقها، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، مخبر تسيير الجامعات المحلية في تحقيق التنمية، العدد4، ديسمبر 2013، ص(13).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

المطلب الرابع: نماذج التنبؤ بالفشل المالي

نظرا لما تكتسبه الطريقة من أهمية علمية جد بالغة، فقد ظهرت هناك تطبيقات في هذا المجال تناولتها مختلف الجيهاات من الباحثين وهيئات مختصة، هدفها الساسي الحصول على نموذج بإمكانه التصريف بين المؤسسة السليمة والمؤسسة عاجزة ولتحقيق ذلك أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها منذ 1996، والتي نذكر منها ما يلي:

الفرع الأول: نموذج ألتمان (1968) AD. ALTAMAN

يعتبر التمان اول من اعتمد في دراسته على مبدا التحليل الخطي التمييزي وذلك سنة 1968 حيث اهتمت دراسة بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية.¹ واهتمت في نمودجه على عينة تتكون من 66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة سليمة و 33 مؤسسة عاجزة، توصل ألتمان والذي يعتبر الأول استعمالا للعملية التنقيطية، الى دالة تتكون من خمسة نسب مالية وتكون على الشكل التالي:²

حيث:

R1: رأس المال العامل /مجموع الأصول

R2: الاحتياطات/مجموع الأصول

R3: الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الأصول

R4: الأموال الخاصة/مجموع الديون

R5: رقم الأعمال خارج الرسم/مجموع الأصول

حيث يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب هذا النمودج كالتالي:³

$Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)

$Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها الى الإفلاس (عجزها) و 35 مؤسسة عاجزة.⁴

¹ محمد عبادي، مرجع سبق ذكره، ص(88).

² صوار يوسف، مرجع سبق ذكره، ص(126).

³ dominique doisk. introduction la methad de scores. la difficultes financier des exploitatous agricoles.p17³

⁴ herre hutin. l'agestion financiere editions dorganisttions.2000.P192

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

توصل الى تكوين دالة سكور ينغ (Z1) المتكونة من ثلاث نسب:

$$1.81 \leq Z \leq 2.675 \text{ حالة المؤسسة غير متأكد منها.}$$

ولقد حقق هذا النموذج نجاحا كبيرا قبل سنتين من الإفلاس، صنفت المؤسسات العاجزة بنسبة 94%، اما إجمالي التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والعاجزة هو 95% وبمجرد ظهوره اعتمدته الكثير من البنوك في تنبؤتها بمخاطر الإفلاس.

الفرع الثاني: نموذج كولنجس 1976

اعتمد كولنجس في دراسة على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات (أشغال عمومية، صناعة، بناء) وعددها 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة

$$Z = 4.983R1 + 66.836R2 - 11.834R3$$

حيث:

R1: مصاريف المستخدمين القيمة المضافة.

R2: مصاريف مالية/رقم أعمال خارج الرسم.

R3: رأس المال العامل الصافي /مجموع الميزانية.

حيث إذا كانت:

$Z < 5.455$ يعني ان المؤسسة عرفت صعوبات مالية.

وبهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقة لابد من معرفة أو دراسة حالة أخرى Z2 تعتمد على النسب التالية:

$$Z = 4.61R1 - 22R4 - 196R5$$

حيث:

R1: مصاريف المستخدمين القيمة المضافة

R4: نتيجة الراس المال/رقم الأعمال خارج المخزون

R5: رأس المال العامل الصافي/المخزون

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

حيث إذا كانت:

$$Z < 3.077 \text{ هذا يعني المؤسسة في وضعية سيئة}$$

الفرع الثالث: نموذج كونان هو لدار (CONAN-HOLDAR)

ان وجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف كونان هودر حيث يسمح بتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القطاع الذي تنتمي اليه، حيث وضعت دالة مكونة من 5 متغيرات تعتبر عن نسب مالية (من بين عينة تضم 50 نسبة مالية على النحو التالي:¹

$$z=0.24R1+0.22R2+0.16R3-0.8R4-0.1R5$$

حيث:

Z: هي درجة عجز المؤسسات الصناعية.

R1: الفائض الإجمالي للاستغلال/مجموع الديون.

R2: الأموال الدائمة لمجموع الميزانية.

R3: الذمم والمخزون/مجموع الميزانية

R4: مصاريف مالية/رقم الأعمال خارج الميزانية.

R5: مصاريف المستخدمين القيمة المضافة

وعليه يتم الحكم كمايلي:

$z < 4$ يعني المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65%.

$4 \geq z \geq 9$ ويعني المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 30%.

$z \geq 9$ يعني المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

¹قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القرض في البنك، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بومرداس، الجزائر، 2009، ص(75).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

الفرع الرابع: نموذج Kida (1981):

يعد هذا النموذج من النماذج التنبؤ بالفشل المالي ويعتمد على أهم خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية إذ يعتمد أسلوب التحليل التمييزي لتصنيف المشاهدات إلى أصناف متوافقة لكي يتم التمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة عن الوحدات الاقتصادية غير الفاشلة.

ويتم تحديد قيمة Z من خلال جمع وطرح المتغيرات الخمس مضروبة بمعاملات أوزانها بموجب المعادلة التالية:¹

$$Z = 1.042R1 + 0.42R2 - 0.461R3 - 0.463R4 + 0.271R5$$

حيث أن:

R1: صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات.

R2: مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات.

R3: الموجودات السائلة إلى المطلوبات السائلة.

R4: الإيرادات إلى مجموع الموجودات.

R5: النقدية إلى مجموع الموجودات.

ويتم الاعتماد على التنبؤ بالفشل المالي للشركات في هذا النموذج حسب قيمة Z، كلما كانت النتيجة سالبة كلما كانت احتمالية الفشل أكبر، وكلما اتجهت نحو الموجب زادت الشركة استقرار.

وتتمثل متغيرات هذا النموذج بالتالي:

R3 = صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات: يقيس معدل الأرباح الصافية التي تحققها المنشأة عن كل دولار مستثمر في الموجودات قبل السداد من الفوائد و الضرائب دخل أرباح الأعمال، فان كان هذا المؤشر مرتفع فان وضع المنشأة يعتبر جيداً، و العكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

R2 = مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات: يعتبر مؤشراً لكفاية حقوق الملكية في تغطية الإلتزامات المستحقة علة المنشأة، و ان ارتفاع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها و

¹ الحساوي، سالم صلال راهي، التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الإستثمار باستخدام النسب المالية لنموذج KIDA و أثرها على EPS : دراسة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية و الاقتصادية، العدد 9، 2014، ص(47).

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

بالتالي يقل احتمالية تعرضها للفشل المالي، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فيعتبر دليلاً على عدم مقدرة المنشأة على الوفاء بديونها و مما يؤدي إلى احتمالية تعرضها للفشل المالي.

R3 = الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة: يقيس مدى مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل من خلال مجموع موجوداتها النقدية وشبه النقدية، وكلما ارتفع هذا المؤشر يدل على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها مما يجعلها عرضة للفشل المالي.

R4 = الإيرادات إلى مجموع الموجودات: يقيس كفاءة إدارة المنشأة في استغلال موجوداتها لتوليد الإيرادات.

R5 = النقدية إلى مجموع الموجودات: يقيس حجم النقدية المتاحة للمنشأة مقارنةً بأجمالي استثماراتها في الموجودات، فكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر دليلاً على توفر السيولة اللازمة للوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة عليها و بالتالي ينعدم المنشأة للفشل المالي، أما إذا انخفض فإنه يعتبر مؤشراً على عدم توفير السيولة المنشأة للوفاء بديونها مما يؤدي إلى احتمال تعرضها للفشل المالي.

الفصل الثاني: عموميات حول مخاطر القروض البنكية

خاتمة الفصل الثاني:

إن القروض هي أفعال الثقة و لكن من الناحية العملية لا يمكن فصل المخاطر عن القروض إذ أنه ليس هناك أي قرض لا يوافقته الخطر و ذلك مهما كانت نوعية الضمانات المقدمة.

ولا يمكن الحد من هذه المخاطر كلياً، إلا في حالة تسييرها من قبل البنوك التجارية بهدف التقليل منها إلى أدنى حد ممكن.

كما تتسع عملية تقدير مخاطرة القرض إلى الأسلوب الكلاسيكي الذي يعتمد على التحليل المالي و هناك أساليب أخر تعد حديثة من بينها تقنية التفتيط، حيث تم في فصلنا هذا التطرق الى كل الطرق المتبعة لتسيير و تقليل من درجة المخاطرة و كيفية العمل بهذه الطرق و حتى إيجابيات و سلبيات لكل طريقة متبعة.

كما تتخذ البنوك إجراءات لتسيير مخاطر الإقراض و نماذج التنبؤ بالفشل المالي و هناك أربعة نماذج تم التطرق له.

حيث تناولنا مخاطر الإقراض البنكي ولا بد أن تطرق إلى لجنة بازل و كيفية إدارتها للمخاطر و ماهي أهم الإجراءات التي تقوم بها و ما هو الجديد الذي جاءت به من بازل 1 و2 و3.

الفصل الثالث

دراسة حالة تقدير مخاطر الإقراض
البنكي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
(BADR)

تمهيد الفصل الثالث:

بعد أن تناولنا في الفصل الثاني في الجانب النظري عن مفهوم المخاطر التي تواجه البنوك وكيفية تسيرها وإدارتها، سنحاول تطبيق ذلك ميدانيا من خلال الوكالة محل الدراسة، لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض وكيفية تقدير مخاطر القروض وفق الأسلوب الكلاسيكي والحديث.

وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- ❖ **المبحث الأول:** نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- ❖ **المبحث الثاني:** دراسة منح قرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
- ❖ **المبحث الثالث:** دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR .

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR و مرهل تطوره¹

يتم التركيز في هذا المبحث على العناصر التالية:

فرع الأول: نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ينتمي بنك الرامية الى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي، تم انشاءه بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لاعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي وترقيته، و دعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

و في هذا الاطار قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التابعة للقطاع الاشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، وكذلك المستفيدين الفرديين للثورة الزراعية، مزارع القطاع الخاص، تعاونيات الخدمات، والدواوين الفلاحية والمؤسسات الفلاحية الصناعية الى جانب قطاع الصيد البحري.

و في اطار الإصلاحات الاقتصادية تحول بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعد عام 1988 الى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري. مقسم الى 2200 سهم بقيمة 1000.000 دج للسهم الواحد، و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض في 06-05-1990 الذي منح استقلالية اكبر وألغى من خلاله نظام التخصص أصبح بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها بنوك التجارية و المتمثلة في منح التسهيلات الإئتمانية و تشجيع عملية الإدخار بنوعها بالفائدة و بدون فائدة، و المساهمة و التنمية، مع وضع قواعد الإئتمانية تحمي البنك و تجعل معاملته مع زبائنه أقل مخاطرة و لتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة.

فرع الثاني: تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية:

¹ www.badr-bank.net

1. **مرحلة 1982-1990:** خلال هذه المرحلة انصب إهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم على ترقية العالم على ترقية العالم الريفى عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

2. **مرحلة 1991-1999:** بموجب قانون النقد و القرض الذي الغى من خلاله التخصص القطاعي للبنوك،توسع نشاط بنك الفلاحة و التنمية الريفية ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الخاصة لقطاع الصناعاتالصغيرة و المتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربط معه علاقات متميزة في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال و تعميم الإعلام الالي عبر مختلف وكالات البنك،لقد تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- **عام 1991:** تم الانخراط في نظام سويفت " swift " لتسهيل معالجة ؟غتصال سريع يؤمن مصداقية المعلومات المتبادلة بين البنوك داخليا و خارجيا.
 - **عام 1992:** تم وضع نظام " sybu " يساعد على سرعة أداء العمليات المتطرفة من
 - خلال ما يسمى " télétraitement " ونظام " sybu " عبارة عن شبكة معلوماتية خاصة
- ببنك **BADR** تؤمن ربط الوكالات المصرفية بالمديرية العامة و تسمح بالقيام باعمال و تعاملات مصرفية تختص بها عمال البنك.

- **عام 1993:** الإنتماء من ادخال الإعلام الالي على جميع العمليات المصرفية
 - **عام 1994:** بدء العمل تسمح جديد يتمثل في بطاقة السحب البدر.
 - **عام 1996:** ادخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
 - **عام 1998:** بدء العمل ببطاقة السحب من البنوك (CIB)
3. **مرحلة 2002-2004:** تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

كغيره من البنوك العمومية في تدعيم و تمويل الاستثمارات المنتجة، و دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي و التوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و المساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجيهات اقتصاد السوق، و التكتيف مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها البلاد، و استجابة لاحتياجات و رغبات الزبائن، قام بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنه البنك و تحسين أداءه، و العمل على تطوير منتجاته و خدماته،

بالإضافة الى تنبيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردتها فيما يلي:

- **عام 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- **عام 2001:** سعيًا منه لاعادة تقييم موارده قام البنك باجراء عملية تطهير محاسبية و مالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيله بغية تحديد مركزه المالي و مواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة و غيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف عمليات مصرفية اتجاه الزبائن، الى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك جالس *la banque assise*، مع خدماته الشخصية.
- **عام 2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك
- **عام 2004:** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف ادخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر صورة، فبعد ان كان يستغرق وقت تحصيل الشيكات مدة قد تصل الى 15 يوم، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر ايجار غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر.

المطلب الثاني: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية و تنظيمها

فرع الأول: أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك الفلاحة و التنمية الريفية أن يلعب دورا أكثر ديناميكية و أكثر فعالية. في تمويل الاقتصاد الوطني.

و امام كل هذه الأوضاع و يجب على المسؤولين إعادة تنظيم تقنيات التسيير التي يتبعها البنك، و العمل على ترقية منتجاته و خدماته المصرفية من اجل إرضاء الزبائن و الاستجابة الى انشغالاتهم.

و في هذا الصدد لجا بنك الفلاحة و التنمية الريفية مثله مثل البنوك العمومية الأخرى الى القيام بالاعمال و النشاطات المتنوعة و على مستوى عال من الجودة للوصول الى استراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، و ينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، و بهذا يحضى بثقة المتعاملين الاقتصاديين و

الأفراد و الزبائن على حد سواء،و لهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:¹

- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة
- تحسين نوعية و جودة الخدمات.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق اقصى قدر من الربحية.
- التنظيمات و الهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق.
- و كان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم النشاطات بأقل تكاليف.
- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار و العملة الصعبة.

الفرع الثاني: تنظيم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

ان تحقيق البنك لأهدافه مرتبط بمدى قدرته على إتاحة و تجنيد الوسائل المادية و البشرية لأجل تحقيق أهداف و استراتيجية البنك، بتنظيمها و التنسيق بينها ضمن هيكل تنظيمي ملائم يخدم التنظيم، شكل تنظيم بنك الفلاحة المركزي و التنظيم الامركزي.

1.التنظيم المركزي:

- مجلس ايداري برئاسة الرئيس مدير (P.D.G)
- مديريات عامة مساعدة،على رأس كل منها مدير عام مساعد، و يتفرغ بعض منها الى
- مديريات فرعية أخرى حسب ما يبينه الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- تتكون أهم المديريات العامة المساعدة لعمل رئيس المدير العام من:
- المديرية العامة المساعدة لإدارة الوسائل.
- المديرية العامة المساعدة للمراقبة و التطوير.
- المديرية العامة المساعدة للإعلام الالي،المحاسبة و الصندوق
- المديرية العامة المساعدة الموارد و التعهدات.
- المديرية العامة للعمليات الدولية.

¹www.badr-bank.net

- مديرية الاتصال و السوق.

إضافة الى ما سبق، توجد المفتشية العامة المتشاورون و اللجان يقومون بمراقبة و إعطاء النصائح و الآراء فيما يخص عمل و نشاط البنك بصفة عامة. بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية تمتلك شبكة كبيرة من الوكالات عبر التراب الوطني، فانه يتعهد على تنظيم لا مركزية أين يخول للمجموعات الجهوية لاستغلال بعض الصلاحيات و الاستقلالية و كذا مهام المراقبة و التفتيش لعمل و أنشطة الوكالات المصرفية الى تحت مسؤولياتها.

2. التنظيم اللامركزي: تتمثل فيما يلي

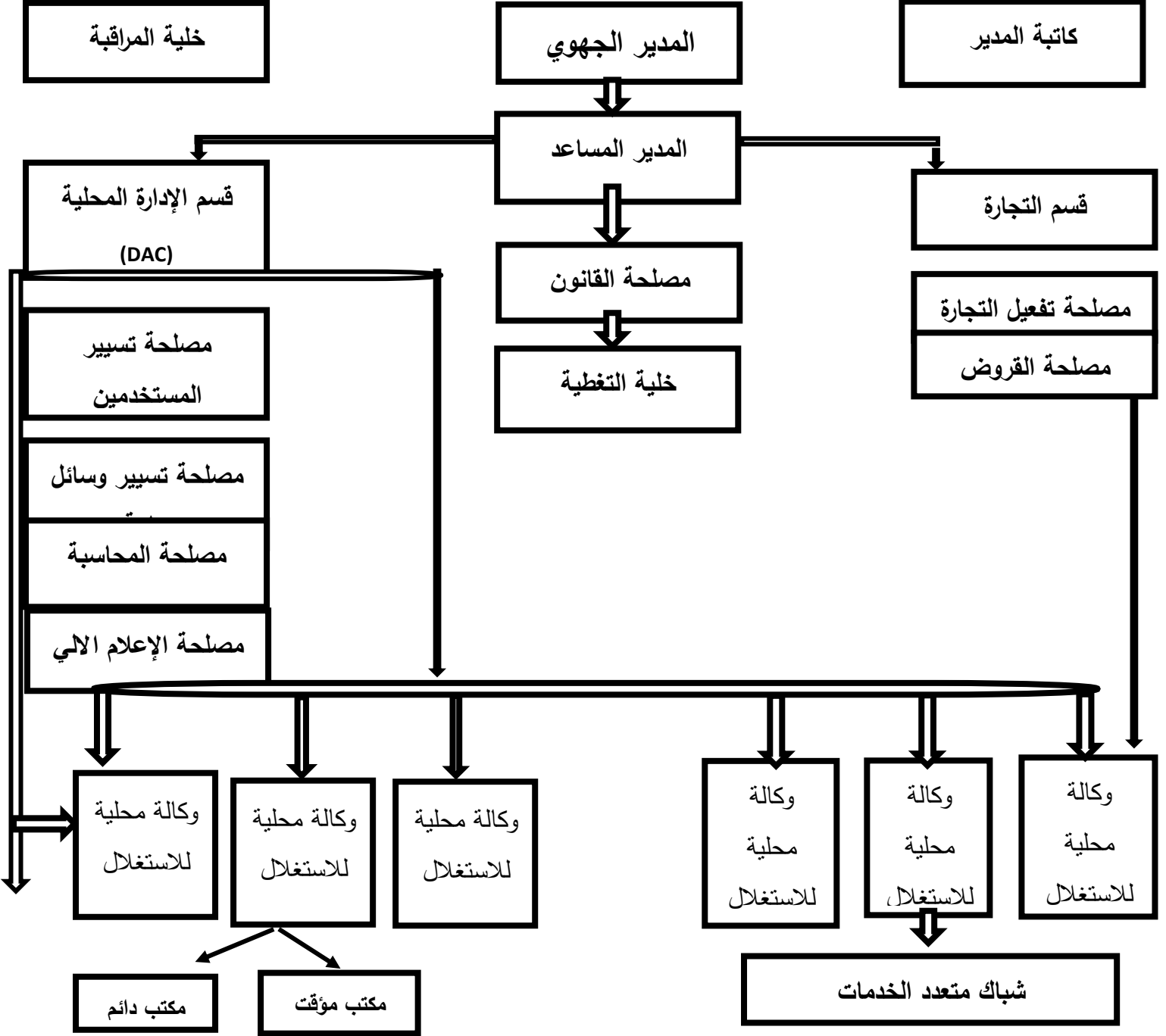
أ. المجموعة الجهوية للاستغلال (G.R.E): التي تتولى تنظيم، تنشيط، مساعدة، مراقبة و متابعة الوكالات المصرفية التي هي تحت مسؤولياتها، غالبا ما تتكون هذه المجموعات الجهوية للانشغال ولائية. يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية عبر كامل التراب الوطني 41 وكالة جهوية للانشغال.

ب. الوكالة المحلية للانشغال (A.L.E): تتمثل في الوكالة المصرفية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية تكون تابعة للمديرية العامة تحت رقابة احد بالمجموعات الجهوية للانشغال. تقوم الوكالة المحلية للانشغال بمعالجة جميع أو بعض العمليات المصرفية حسب مناطق تواجدها و ما يقتضيه عملها، أين تدخل في علاقات مباشرة مع الزبائن.

- يمتلك بنك الفلاحة و التنمية الريفية حاليا حوالي 300 وكالة محلية للانشغال عبر كامل التراب الوطني منتظمة وكالة مركزية مقرها بالجزائر العاصمة. كما يسمى البنك حاليا الى توسيع عبر فتح وكالات مصرفية جديدة قدر عدد المشاريع بها ب 47 مشروع بعد ما كان يمتلك البنك حوالي 140 وكالة عند بداية سنة 1982 مما يشير الى توسع الكبير للبنك واتساح حجم أعماله و تعاملاته .

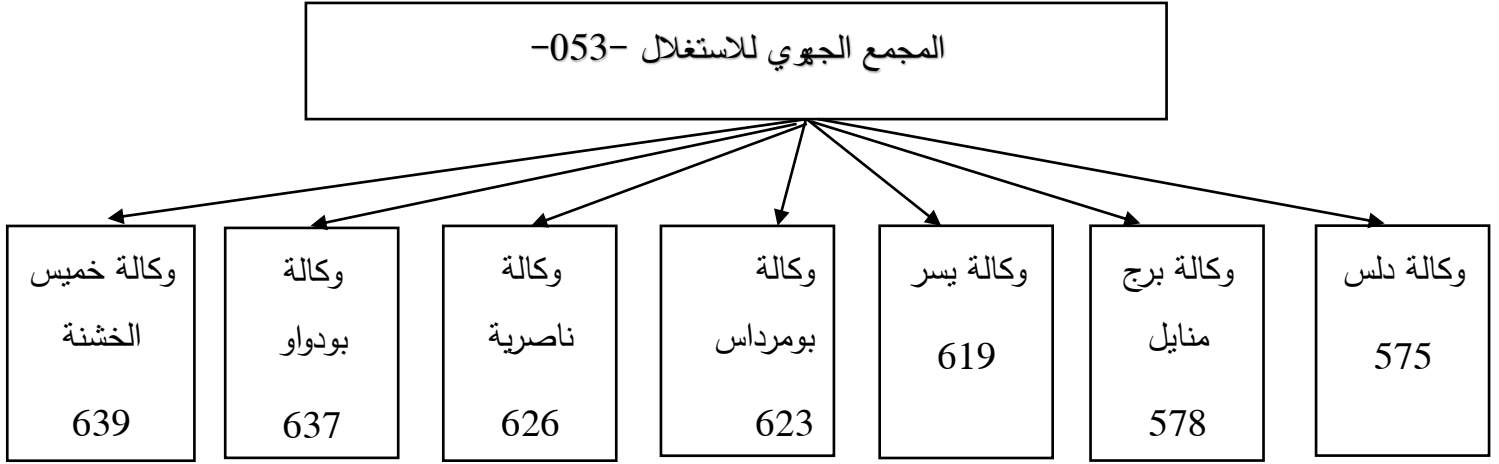
- فيما يخص كيفية منح القروض بالبنك فهو يعتمد على سياسة السوق المحددة اذ يحول للوكالة المصرفية منح قروض للزبائن اذا لم تتحد قيم مبالغها السوق المحدد من طرف الإدارة العامة وحسب نوع القرض السقف المخول صلاحيته للوكالة يتم تحويل الملف الى المديرية الجهوية للانشغال التي بدورها قد تخرج عن صلاحيتها اذا تجاوزت السقف المحدد لها. و يتم تحويل الملف الى المديرية المختصة به بالجزائر العاصمة.¹

شكل رقم 07: الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاشغال - بومرداس



المصدر: معلومات مقدمة من البنك

الشكل رقم 08: الوكالات التابعة للمجمع الجهوي للإستغلال -053-



المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية على مستوى وكالة بومرداس

الفرع الأول: تعريف المؤسسة محل الدراسة - وكالة بومرداس 623-

1. تعريف المؤسسة المستقبلية:

تم إنشاء وكالة بومرداس رقم 623 في 06-01-2006 مع زيادة الحاجة الى تمويل المستثمرين الفلاحيين، خاصة و إن منطقة بومرداس هي منطقة سياحية سهبة صالحة للزراعة¹. و باعتباره بنك يهدف إلى تمويل النشاط الفلاحي فإنه يعطي إمتياز المهن الفلاحية و يمنحها قروض بشروط أسهل أي بسعر فائدة أقل و ضمانات أخف.

2. مهام الوكالة:

تتمثل مهام التي أنشأت من أجلها الوكالة في:

- تنفيذ مختلف العمليات البنكية لها من طرف الزبائن و تحسين العلاقات التجارية مع الزبائن الجدد.
- منح قروض متنوعة لتمويل المؤسسات الاقتصادية و متابعتها.
- قبول الودائع من الجمهور و فتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة الصعبة أو محلية.
- العمل على تعبئة الضمانات اللازمة.

¹ بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك

- إعداد تقرير سنوي حول نشاطها.
- منح قروض متنوعة لتمويل الفلاحين و تنمية القطاع الفلاحي .
- ترقية النشاطات الفلاحية،الحرفيةو الصناعية المرتبطة بالفلاحة.
- الترقية الاقتصادية للعالم الفلاحي.
- تنمية المناطق الريفية

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة

يتمثل الهيكل التنظيمي للوكالة بمختلف الهيئات التي تشمل على حسن سيرها و تنظيمها حيث يقسمه الى:

-قسم خاص بالزبائن: **frant-office** : و هو الجناح الخاص بالزبائن أو بعبارة أخرى

هو واجهة الوكالة التي تستقبل الزبائن و تعمل على توفير الجو المناسب و الملائم لهم.

- قسم خاص لمعالجة العمليات البنكية **bank-office** : و هو القسم الذي يشمل كل الاستخدامات التقنية و البشرية محاسبين، محللين،من اجل معالجة الأوامر و العمليات المرسله من قسم خاص بالزبائن وهيكلته والوكالة تتكون من:

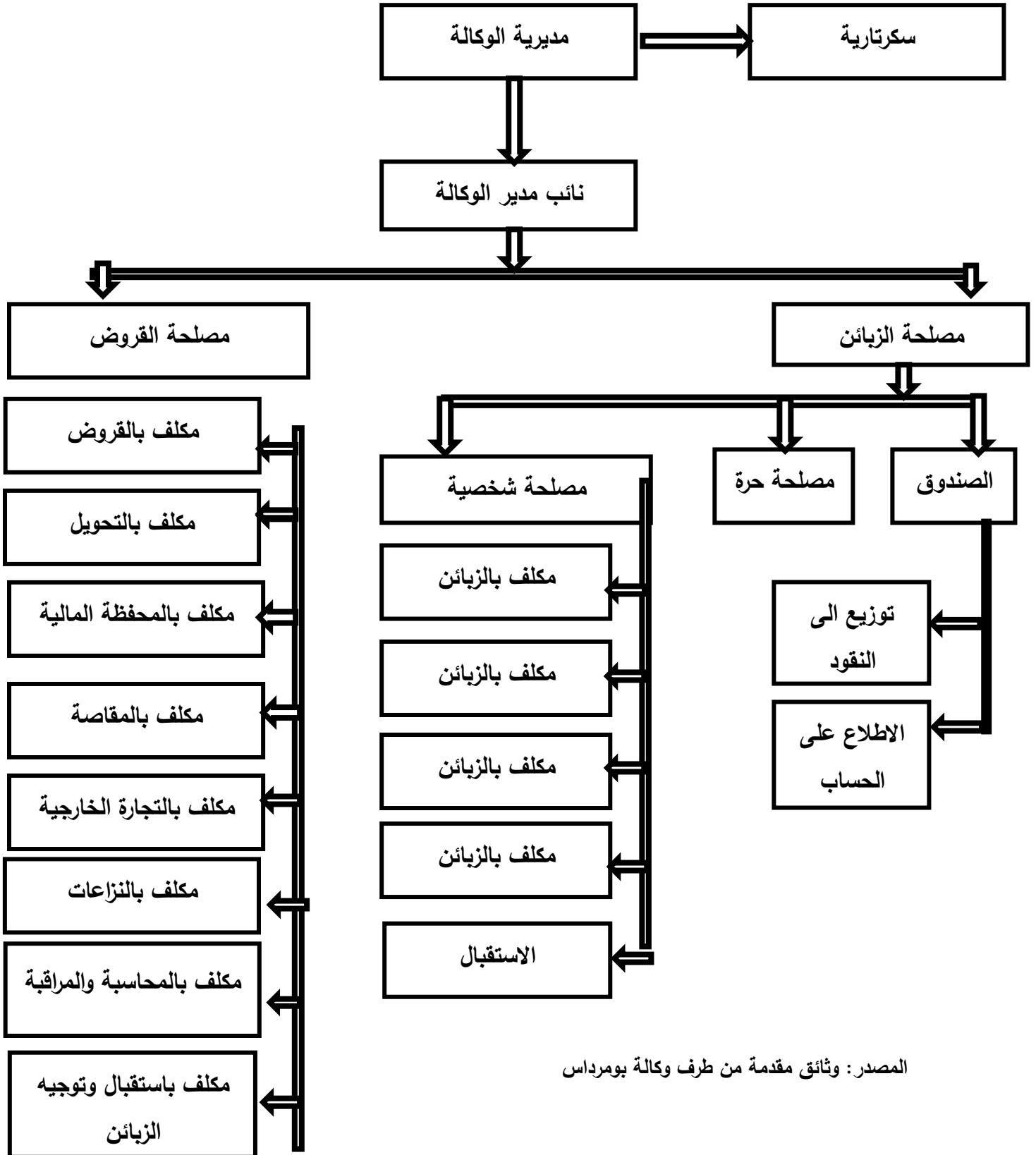
- مدير الوكالة: و يعتبر المسؤول الأول على الوكالة و المكلف بتطبيق سياستها التنموية.
 - كاتب المدير: و تتمثل مهامه في مساعدة المدير على تسيير الحسن و الربط بين مختلف أنشطة الوكالة.
 - قسم خاص بالزبائن: و هو المكتب المكلف باستقبال الزبائن و الشهر على معالجة و تنفيذ عملياتهم المختلفة حيث يسير من طرف المشرف و يتكون من:
 - ✓ الاستقبال: المكلف بالاستقبال و توجيه الزبائن يكون حريصا دائما إعطاء المعلومة اللازمة لهم.
 - ✓ المشرف: هو المكلف بالاشراف و المراقبة كل عمليات القسم الخاص بالزبائن و ضمان الربط بين هذا القسم و القسم المكلف بمعالجة العمليات البنكية.
 - ✓ مستشار الزبائن: الذي يبعث عليه الإطلاع الدائم على مختلف التعليمات و القوانين التشريعية الإعداد المعلومات الموجهة لتوضيح إختيارات المستثمرين.
 - ✓ مصلحة الصندوق: تعتبر من أهم المصالح في الوكالة و التي يساهم على حمايتها
- ضمان مركزية الأموال فيها بالشكل الذي يسمح للزبون بوضع الودائع و سحب الأموال الضخمة بكل سرية،يشرف على هذه العمليات المكلف بالصندوق و الذي يتم تعيينه من طرف مدير الوكالة.

✓ **مصلحة الخدمات الحرة:** و التي تحتوي على الوسائل المادية الموضوعية من طرف الوكالة تحت تصرف الزبائن و التي تمكن من تنفيذ بعض العمليات بمفرده بالإطلاع على حساباته.

- **قسم خاص بمعالجة العمليات البنكية:** يعتبر هذا القسم بمثابة امتداد للقسم الأول اذا يوفر لهاذا الأخير كل المعلومات و النصائح الضرورية لتنفيذ عمليات الزبون و يهتم أيضا بالمسائل الإدارية و التقنية مسيرة من طرف مشرف و تحت سلطة المدير المساعد و يتكون من :

- **المشرف:** مسؤول عن رقابة نشاط هذا القسم و ضمان التنسيق بين مختلف الموضوعية تحت اشرافه .
- **مصلحة الدفع:** و هي مصلحة المكلفة بمختلف عمليات الدفع بامل من الزبون صاحب الحساب و ضمان متابعة العمليات و الحسابات المشرفة عليها و المراقبة الدائمة لحسن عمليات الدفع الالي .
- **مصلحة المحفظة:** يكمن دوره في استقبال المساعدات من البنوك الأخرى في اطار الشراكة مابين البنوك في مجال تحصيل المبالغ المستحقة ضمان معالجة جميع عوارض الدفع.
- **مصلحة المقاصة:** مهمتها الأساسية ضمان عمليات المقاصة خاصة تلك المتعلقة بتغطية الصكوك المحلية على مستوى غرفة المقاصة المتواجدة في بنك الجزائر أو التبادل المباشر مع البنوك الأخرى .
- **مصلحة القانون و المنازعات:** تهتم هذه المصلحة كغيرها من المصالح الأخرى بتقديم المساعدات للوكالة في مجال القانوني و دراسة الشكاوي و متابعة عملية الحجز و المعارضة و حماية حقوق الوكالة لدى الغير و بعبارة أخرى فانها تهتم بكل ما يتعلق بالناحية القانونية للوكالة .
- **مصلحة المحاسبة و المراقبة:** و هي المكلفة بالتأكد من مصداقية الوثائق المحاسبية و ضمان المراقبة و التسجيل المحاسبي لليوم مع ابلاغ المصالح المعنية بكل الأخطاء لاتخاذ الإجراءات الازمة .

شكل رقم 09: يوضح الهيكل التنظيمي لوكالة بومرداس -623



المصدر: وثائق مقدمة من طرف وكالة بومرداس

المبحث الثاني: دراسة منح القرض لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

المطلب الأول: السياسات الإقراضية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

الفرع الأول: القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)

تقدم وكالة 623 بومرداس العديد من القروض يمكن تقسيمها الى نوعين أساسيين هما قروض الاستغلال و قروض الاستثمار و ضمان يدعى الاعتماد المستندي، و فيما تقوم بتوضيح هذه القروض:

1. قروض الاستغلال: و هي عبارة عن قروض قصيرة الاجل لا تتجاوز مدتها السنة يمنحها البنك لتمويل النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ويمكن تصنيف قروض الاستغلال الى صنفين رئيسيين هما: قروض الصندوق و قروض بالامضاء

أ. قروض الصندوق: و هي قروض تمنحها الوكالة للمؤسسات التي تواجه صعوبات مالية مؤقتة و ذلك لتسوية توازنها المالي، و تتمثل قروض الصندوق التي تمنحها الوكالة فيما يلي:

- **تسهيلات الصندوق:** و يتجسد هذا النوع من القروض في السماح للعميل بترك حسابه مدينا في حدود مبلغ معين و مدة زمنية قصيرة جدا يتراوح عادة بين يومين و خمسة عشرة يوما.
- **السحب على المكشوف:** و يتجسد هذا النوع من القروض في السماح للعميل بترك حسابه مدينا في حدود مبلغ معين و لفترة أطول نسبيا قد تصل الى سنة .
- **القروض الموسمية:** عبارة عن قروض تمنحها الوكالة للمؤسسات في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجات التمويل المؤقت .
- **تسبيقات على البضائع:** و هي عبارة عن قروض تقدمها الوكالة لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على ضمان ممثل في البضائع.
- **تسبيقات على الفاتورة:** و هي قروض تمنحها الوكالة لعملائها لمواجهة الحاجة الى السيولة مقابل ضمان تسديد الفاتورة في وقت لاحق، و تمنح الوكالة نسبة 70% من قيمة الفاتورة كحد أقصى و تتحصل على قيمتها منذ تاريخ استحقاقها .
- **تسبيقات الصفقات العمومية:** تمنح الوكالة هذه التسبيقات للمقاولين و أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي.

• **الخصم التجاري:** يتمثل الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق مقابل الحصول على فائدة تعرف بسعر الخصم تطبق على مدة الفاصلة بين تاريخ تقديم الورقة للخصم و تاريخ الاستحقاق .

ب-قروض بالامضاء: ولا يتمثل هذا النوع من القروض في قيام البنك بمنح قروض فعلية و انما يتمثل في الضمان الذي يمنحه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على قروض من جهة أخرى، و تتمثل القروض بالامضاء الممنوحة من طرف الوكالة فيما يلي :

1. **الكفالة:** و هي عبارة عن التزام مكتوب يتعهد فيه البنك بتسديد الديون الناشئة عن العميل في حالة عدم قدرته على الوفاء بها .

2. **الضمان الاحتياطي:** و هو عبارة عن خصم الأوراق التجارية و بالتالي و هو عبارة عن شكل من اشكال الكفالة الا انه يتعلق بالاوراق التجارية .

3. **قروض الاستثمار:** و هي قروض يمنحها لغرض تمويل الأصول الثابتة للمؤسسات

تدعيم طاقتها الإنتاجية (المباني، الأراضي، الأثاث و التجهيزات العينية)

و تكون هذه القروض اما متوسطة او طويلة الاجل .

4. **الاعتماد المستندي:** بمنح بنك الفلاحة الاعتماد المستندي لتمويل عمليات التجارة الخارجية حيث يحل

محل المستورد في تسديد ارادته الى المصدر الأجنبي طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام كافة الوثائق و المستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بارسال البضاعة المعتمد عليها .

الفرع الثاني: تكوين ودراسة ملف القرض

ان اتخاذ قرار الإقراض في الوكالة 623 بومرداس لا يتم مباشرة بل تسبقه العديد من المراحل و الخطوات

التي يحاول فيها البنك دراسة الجوانب المتعلقة بالقرض و تقييم مستوى المخاطر المحيطة به، فيمايلي نقوم

بتوضيح هذه المراحل و الخطوات¹ :

¹ وثائق معتمدة من طرف إدارة البنك

1. دراسة أولية لطلب القرض: تتميز هذه المرحلة بفحص طلب القرض المقدم من طرف العميل للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة من البنك، كما تتميز بتلخيص المعلومات عن هذا العميل، هذا و تتميز هذه المرحلة بدراسة العميل دراسة قانونية و اقتصادية.

أ. الفحص الأول لملف القرض: تقوم الوكالة بفحص ملف القرض المقدم من طرف العميل و ذلك للتأكد من احتوائه على جميع الوثائق المطلوبة بالإضافة الى التأكد من مدى موافقته للشروط المعمول بها في البنك.

وتتمثل الوثائق التي يجب ان يحتويها ملف طلب القرض فيما يلي:

❖ الوثائق الإدارية و القانونية: و تتمثل فيما يلي:

- طلب خطي ممضي من طرف العميل أو ممثل المؤسسة.
 - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
 - نسخة مصادق عليها من القانون الأساسي للمؤسسة.
 - نسخة مصادق عليها من عقود الملكية و عقود الايجار.
 - نسخة مصادق عليها من النشرة الرسمية للإعلانات القانونية (BOAL).
- ❖ الوثائق الجبائية و شبه الجبائية: و تتمثل في الوثائق تبين الوضعية اتجاه مصلحة الضرائب و الصندوق الضمان الاجتماعي لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

❖ الوثائق المحاسبية و المالية:

◀ بالنسبة لقرض الاستغلال: و تتمثل فيما يلي

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.
- ميزانية تقديرية للسنة N+1.
- جدول الحسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري N+1.
- مخطط الخزينة التقديري للسنة N+1 .

◀ بالنسبة لقرض الاستثمار: تتمثل وثائق المحاسبية و المالية فيما يلي:

- الميزانيات الختامية للسنوات الثلاثة الأخيرة ممضية من طرف مدير المؤسسة.

- الميزانيات التقديرية لخمس سنوات اللاحقة.
- جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الأخيرة.
- جدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات اللاحقة.
- مخطط التمويل.

هذا و يضم ملف قرض الاستثمار وثائق أخرى تتمثل فيما يلي:

- دراسة تقنو اقتصادية للمشروع
 - الفواتير و العقود الخاصة بحيازة التجهيزات بالإضافة الى رخصة و مخطط بناء المشروع.
- ب. **الدراسة القانونية لملف القرض:** بعد فحص القرض يقوم البنك بدراسة المؤسسة من الجانب القانوني، و في هذا الجانب يهتم البنك بمعرفة الشكل القانوني للمؤسسة، نوعها، تاريخ انشائها، قيمة راس مالها، عدد المساهمين فيها و نسب مساهمتهم، مجلس إدارة المؤسسة، عدد المسيرين و مؤهلاتهم العلمية و عمل كل واحد منهم.

ج. **الدراسة الاقتصادية:** من الجانب الاقتصادي يهتم البنك بدراسة المؤسسة من حيث نوع نشاطها، رقم أعمالها، أهم العملاء والموردين اللذين تتعامل معهم هذه المؤسسة، طريقة تسديد بالإضافة الى حصتها السوقية و مركزها التنافسي، هذا والوكالة عند دراستها للجانب الاقتصادي بأدوات ووسائل الاستغلال في المؤسسة من أراضي ومباني و معدات و الات و غيرها، كما يهتم بدراسة شبكة توزيع مبيعات المؤسسة ونسبتها الى رقم الأعمال بالإضافة الى الموارد البشرية التي تتوافر عليها المؤسسة من إيطارات وعمال.

د. **التحري عن معاملات المؤسسة:** تقوم الوكالة 623 بومرداس بالتحري عن معاملات المؤسسة مع البنوك الأخرى حيث يهتم بجمع معلومات عن حجم ونوع وسلامة هذه المعاملات وذلك من خلال مركزية المخاطر ومركزية عوارض الدفع.

كما تقوم الوكالة 623 بومرداس خلال هذه المرحلة بإرسال موظفين لاجراء زيارة ميدانية لمكان تواجد المؤسسة أو نشاط العميل الطالب للقرض وذلك للتحقق من صحة المعلومات المقدمة.

هـ. **دراسة طبيعة القرض:** تقوم الوكالة بدراسة القرض المطلوب من حيث قيمته، نوعه، الغرض منه وطريقة استعماله.

و. دراسة الضمانات: يقوم البنك بدراسة الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة وذلك من حيث طبيعتها، نوعها و قيمتها وتشتت الوكالة أن تكون القيمة السوقية للضمانات المقدمة أكبر من قيمة القرض حتى يكون للوكالة هامش أمان في حالة تدهور القيمة السوقية لهذه الضمانات.

2. الدراسة المالية لطلب القرض: وتعتبر هذه المرحلة أهم مراحل اتخاذ القرار الائتماني في الوكالة وأكثرها حساسية حيث تساعد هذه الدراسة على تشخيص الوضعية المالية وتقدير جدارته الائتمانية و تقييم المخاطر المحيطة بالقرض، وتقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بدراسة مخطط الخزينة التقديري للمؤسسة الطالبة للقرض للسنة 1 + N والميزانيات المالية للسنوات الثلاثة الأخيرة وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات بالإضافة الى حساب مختلف النسب والمؤشرات وتفسيرها ومقارنتها مع المعايير المستهدفة، بهذا وتقوم الوكالة خلال هذه المرحلة بتقييم العميل وفقا لطريقة scoring التي تسمح له بتخصيص نقطة او علامة تساعد في تقدير الملاءة المالية لهذا العميل واتخاذ القرار بشأن طلب القرض.

بعد دراسة ملف القرض من مختلف جوانبه القانونية والاقتصادية والمالية يقوم المحلل الائتماني باعداد تقرير يوضح فيه أهم نتائج التحليل المتوصل اليها وعلى ضوء هذه النتائج يتم صياغة القرار بمنح القرض اورفضه، ويضمن التقرير الذي يعده المحلل الائتماني العناصر التالية :

- معلومات خاصة بالمؤسسة و النشاط الذي تمارسه.
- مبلغ القرض و سبب طلبه و الغاية من استعماله .
- عرض نتائج التحليل المالي للمؤسسة.
- الضمانات المقدمة للحصول على القرض .
- درجة الخطر المحيطة بالقرض.
- القرار الذي يتم اقتراحه من طرف المحلل على ضوء النتائج المتوصل اليها

المطلب الثاني: خطوات منح و متابعة القروض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

تمثل خطوات منح القرض و كذا متابعة سيرورته الحلقة الدائرية لسير عملية الإقراض والتي تبتدئ بقيام المقترض بأول اتصال له مع البنك قصد الحصول على معلومات المتعلقة بقيام القرض الذي يطلبه، وتنتهي بتسديد المقترض لأخر دفعة من قيمة القرض الذي حصل عليه، وتتخلل هذه الحلقة مجموعة من المراحل والخطوات التي يمكن تصنيفها إلى:

1. خطوات منح القرض:

عادة ما يتم منح القرض من قبل بنك الفلاحة و التنمية الريفية وفق الخطوات الأساسية التالية:

1.1. إتصال المقترض بالقرض: تعد هذه الخطوة أول خطوة إيصال بين طرفي القرض-الزبون البنك- حيث يحصل الزبون خلالها على أهم و أدق المعلومات التي تتعلق بنوع قرضه، لذلك فان البدر يحرص في هذه المرحلة على إيصال المعلومات واضحة للزبون، وهذا عملا بمبادئه السابق ذكرها.

2.1. تقديم ملف القرض: بعد إطلاع على مختلف الشروط و القوانين المتعلقة بقرضه و موافقته عليها يقوم العميل بتقديم الملف الإئتماني الذي يطلب منه، والذي يتكون من جملة من الوثائق المذكورة أيضا إضافة إلى الوثائق أخرى حسب نوع قرضه.

3.1. الدراسة التحليلية للملف: حيث يقوم بدراسة الملف من الناحية القانونية والإقتصادية والمالية و ذلك من خلال التأكد من استفتاء الملف لكل الشروط اللازمة لمنح القرض وكذا التأكد من صدقية و موضوعية الدراسة التقنواقتصادية، إضافة الى دراسة القوائم المالية و تحليلها بواسطة نسب ومؤشرات التوازن المالي.

4.1. الزيارة الميدانية: قصد التأكد من صحة المعلومات الواردة في ملف يقوم المكلف بدراسة القرض بزيارة ميدانية إلى مكان إقامته المشروع موضوع القرض وذلك برفقة عمال من مصلحة العقارات ليتم في الأخير إعداد "محضر معاينة" والذي يمثل أحد أهم أنواع الرقابة الميدانية.

5.1. عرض الملف على لجنة القرض: يتم عرض الملف المراد دراسته على لجنة القرض مرفقا بمحضر المعاينة، حيث تتكون لجنة القرض من مدير الوكالة، رئيس مصلحة الصندوق ورئيس مصلحة القروض، كما يمكن للمكلف بالدراسة الإنضمام إليها بحكم درابته الجيدة بالملف، حيث تقوم هذه اللجنة باعداد "محضر لجنة القرض" الذي يشمل كل المعلومات الخاصة بصاحب المشروع، الدراسة التقنية الاقتصادية والمالية، طلب القرض والضمانات المقدمة لكي يتم إصدار القرار و الإمضاء على المحضر من طرف جميع أعضاء اللجنة، وذلك بإصدار راي بالإيجاب أو بالسلب على تمويل المشروع أوعدم تمويلهم وهنا نميز حالتين:

أ. الرفض: رفض تمويل المشروع يجب أن يرفق بمبرر مقنع، حيث يتم إعادة الملف إلى صاحبه مرفقا برسالة توضيحية تبين سبب الرفض.

ب. القبول: إذا كان مبلغ القرض ضمن إبطار سقف الإقراض المحدد بلجنة فان قبول طلب القرض يوجب تحرير وثيقة رسمية ببنك الفلاحة و التنمية الريفية تتضمن ترخيصا لمنح القرض Autorisation

Dengagement، ويشمل قيمة القرض الممنوح، مدة إهلاكه الضمانات التي يلتزم بتقديمها بعد إقامته للمشروع.

ويتم إمضاء ترخيص منح القرض من طرف مدير الوكالة بتفويض من قبل الرئيس المدير العامل حسب القانون الداخلي للبنك، كما يقوم نائب مدير الوكالة أيضا بالإمضاء على الترخيص أو يحل محله رئيس مصلحة القرض أحيانا، و يتم إعلام المقترض بقبول البنك لطلبه بواسطة رسالة موجهة اليه مع الحث على الوفاء بالشروط المتضمنة في الترخيص و كذلك الدرجة في الطلب، ومختلف أجال الرد حسب اختلاف نوعية القرض.

فبالنسبة لقروض الإستثمار مثلا نميز ثلاث حالات:

- أجل الرد على طلب قرض يكون من إختصاص الوكالة/الوكالة المركزية 30يوما
- أجل الرد على طلب قرض يكون من إختصاص الفرع/الوكالة المركزية(بصفتها المسؤول الأول عن الوكالات) 30يوما+30يوما=60يوما.
- أجل الرد على طلب قرض يكون من اختصاص المديرية العامة 30يوما+30يوما+30يوما=90يوما.

2. خطوات متابعة القرض:

تعد عملية متابعة القروض بعد منحه للعميل وسيلة رقابة فعالة لضمان البنك لاسترداد حقه في أجله المحدد وفق الخطة المرسومة لذلك من جهة و مساعدة العميل و تقديم النصائح له أثناء قيامه بالنشاط من جهة أخرى.

و لمتابعة قروضه الممنوحة يتبع بنك البدر الخطوات التالية:

- ✓ فتح ملف بالنسبة للزبون الجديد، و الذي يحتوي على كل الوثائق الضرورية التي تثبت تعامله مع البنك و كذا المعلومات الشخصية.
- ✓ تكوين أوراق خاصة بالمخاطر العامة التي يمكن ان يتعرض لها القرض و كذا تبين أساليب و طرق مواجهتها في حال حدوثها فعلا
- ✓ متابعة تصرفات الزبون و ما ينجر عنها من تجاوزات للحد منها و بالتالي ضمان أموال البنك.

- ✓ إعداد تقارير شهرية لتحديد نقاط الخطر و تقاؤها لذلك نجد أن البنك المركزي يوجب على كل البنوك إعداد هذه التقارير .
- ✓ إعداد جدول إهلاك للقرض يحدد قيمة كل دفعة و الفائدة و كذا قيمة الرسوم المستحقة الدفع و العمل يجب ان يلتزم به، حيث يتم إعلام المقترض سداد قيمة 15 يوما قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار بذلك، و في حالة عدم التسديد بعد 03 أيام يرسل له البنك إنذار يدفع قيمة الدفعة مضافا إليها غرامة تأخير، أما إذا طالّت المدة و ظهر بأن العميل لن يدفع ماعليه فان البنك يقوم بإلغاء جدول الإهلاك و مطالبة العميل بسداد قيمة القرض كاملة إضافة إلى فوائد و غراملت التأخير، أما تمادي العميل في إمتناعه عن الدفع فان البنك يلجأ الى القضاء كحل أخير لضمان حقوقه.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من المسلم به أن مخاطر القروض المتنوعة و المتعددة، فالخطر هو توأم القرض، لذلك فان بنك الفلاحة و التنمية الريفية ينتهج سياستين بتجنب مختلف المخاطر قد تعيق حركة القرض و كذا لمواجهة المخاطر التي تحدث فعلا.

1. سياسة وقائية: حيث يبدأ البنك بتطبيق هذا النوع من السياسة منذ تقديم العميل لطلب مرفوقا بالملف، حيث يتم التأكد من توفر الملف على كامل الوثائق اللازمة، إضافة إلى الإستقصاء حول شخصية العميل وكذا الشروط الواجب توفرها في مشروعه المقترح، ثم إجراء الدراسة المالية التي تظهر مراكز القوة والضعف مروراً بالزيارات الميدانية النقدية وتحرير محضر المعاينة، إضافة الى دراسة السوق و تقلباته و توقع الأخطار الممكن حصولها و دراسة الجدوى الاقتصادية من إقامة هذا المشروع مع القيام بالمنعة الدائمة والمستمرة لمراحل عملية سير القرض والمشروع مع الإطلاع على كافة المستجدات فيما يتعلق بمجال استعمال القرض.

2. سياسة علاجية: لا علاج بدون وجود داء، وكذلك الحال بالنسبة للقروض فان الداء الملازم لها هو مخاطرها، ففي حالة حدوث الخطر وتحقيقه يلجأ بنك البدر الى علاج الوضع عن طريق تحويل ملف الإئتمان الى دائرة التحصيل والمنازعات، حيث يتم اختيار السبيل الأنجع لحماية حقوق البنك وذلك كما يلي:

إما يتم استدعاء العميل وإعلامه بحقيقة الوضع والبحث معه الملازم باعتباره طرفا فاعلا في النشاط، وعادة ما يتم خلال هذه الجلسات اجال الإستحقاق اوتقليص قيمة الدفعات اوتصل المشاورات أحيانا الى تغيير مجال النشاط وذلك في حالة التأكد من عدم القدرة على الإستمرار في النشاط الأصلي.

اما في حالة امتناع العميل عن حضور فان البنك يقوم باتخاذ قرارات أحادية الجانب، حيث يقوم بإحالة الملف على العدالة ومقاضاة العميل، و بالتالي استخدام الضمانات المقدمة سلفا حتى يتم استرجاع قيمة القرض كاملة، كما يتمتع البنك عن التعامل مع هذا الزبون مستقبلا باعتباره فاقدًا لشرط حسن السيرة في تعامله.

المبحث الثالث: دراسة حالة قرض إستغلال

دراسة ملف القرض من طرف الوكالة التابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية، يعتبر خطوة هامة في مصير اتجاه المشروع وذلك بدراسة كل المعلومات المتوفرة عن المؤسسة الطالبة للقرض وهذا ماسنتطرق اليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: دراسة ميدانية لقرض إستغلال لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية -بومرداس

في هذا المطلب سوف نتعرض لدراسة مثال تطبيقي على قرض إستغلال مقدم من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بومرداس، من أجل معرفة كيفية منح قرض الإستغلال ببنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة بومرداس كما يلي:

1. التعرف بالمستثمر طالب القرض:

السيد ق.م هو مزارع لديه مزرعة مساحتها 6.24هكتار تحتوي على بناء و عمارة 12*80م و مسكن الأغراض إدارية.

النشاط: المجال الفلاحي

القطاع: الخاص

الجانب القانوني:

الإسم الإستغلالي: استغلال المزارع

الشكل القانوني: مستثمر فلاحي

2. نوع القرض المطلوب:

- قرض قصير الأجل فلاحي و هو قرض استغلال بمبلغ 3.7.908.000 دج.

-مدة استرجاعه 12شهر.

- دورية التسديد ثلاثية.

3- الغرض من القرض: لغرض شراء دواجن و تغذيتهم لمدة ثلاثة اشهر.

4- تكوين الملف: إن تقديم القروض من طرف المؤسسات المصرفية تحضى بأهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية و هذا من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من الأخطار التي يمكن أن تنجم من جراء تقديم هذه القروض، و سوف نتعرض بصورة واضحة لكيفية تقديم القرض و الأليات المتخذة من طرف البنك، و لقد إقترينا من BADR لدراسة حالة قرض استغلال مقدم من طرف صاحب المشروع من أجل شراء دواجن للإضافة إلى مواد أولية، و كان الملف المطلوب يتكون من الوثائق التالية:

أ-طلب القرض: في هذا الطلب يبين الزبون نوع القرض، مبلغ القرض، مدته ولا تتعدى سنة والهدف من القرض في مثالنا هو قرض إستغلال بمبلغ: 3.7.908.000 دج.

هذا الطلب عبارة عن وثيقة يكتبها الزبون وفي حالة قبوله يحضر بقية الوثائق المطلوبة.

ب-الوثائق الإدارية:

-السجل التجاريRegistre de commerc

مستخرج الضرائب Extrait de role تستخرج من مديرية الضرائب و لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر و تحمل ملاحظة -لا شيء-.

-شهادة الضمان الاجتماعي Attestation de mise jour.

-البطاقة الجبائية la carte fiscale

ج- الوثائق التقنية:

-الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع.

-الضمانات الممكن تقديمها.

-الضمانات لصالح بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

د- الوثائق المالية:

-تركيبات الإستثمار .

- جدول حسابات النتائج المتوقع لثلاث سنوات.

-الميزانية الإفتاحية التقديرية.

-الميزانية التقديرية لثلاث سنوات.

5.دراسة الملف:

في دراسة ملف طلب القرض يقوم المكلف بالدراسات في البنك بدراسة الميزانيات و جدول حساب النتائج المقدمة من قبل الزبون باستعمال وسائل التحليل المالي و كذا المسبب المالية.

و قبل إعطاء القرض ينبغي على الزبون إحضار الضمانات بعد إمضاء إتفاقية قرض الإستغلال بينة و بين البنك و التي تحتوي على المعلومات عن مقدم طلب القرض (إسمه، عنوانه) و نوع القرض المطلوب من قبلها، و تحديد العملات و الضمانات المقدمة و غيرها من الشروط المتفق عليها.

الفصل الثالث: دراسة حالة تقدير مخاطر الإقراض البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

المطلب الثاني: دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفق نماذج التنبؤ بالفشل المالي

الفرع الأول : النسب المالي

جدول رقم 09: يمثل الميزانية المالية لجانب الخصوم (أنظر إلى الملحق 01 و02)

الوحدة: دج

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64
الديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
ديون قصيرة الأجل	-	-	-
نتيجة الدورة	6528838.82	6651238.82	6724868.96
مجموع الخصوم	76900889.93	83552128.76	84409997.45

جدول رقم 10: يمثل ميزانية المالية لجانب الأصول

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الإستثمارات			
مصاريف إعدادية	2451531.80	1838648.85	1225765.90
تهيئات و تركيبات	29965260.61	27884884.85	25684509.10
الات و تجهيزات النشاط	29836800	26521600	23206400
تجهيزات الكهرباء	1845000	164000	1435000
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

الجدول رقم 11: يبين الميزانية التقديرية المختصرة لجانب الأصول

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأصول الثابتة	64098592.41	57825133.7	51551675
الأصول المتداولة	-	-	-
المتاحات	12802297.53	25726995.05	32858322.45
مجموع الأصول	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الأصول

الجدول رقم 12: يبين الميزانية المختصرة لجانب الخصوم

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الأموال الخاصة	35170051.11	35170051.11	35170051.11
ديون طويلة الأجل	35202000	35202000	29335000
النتيجة الصافية	6528838.82	6651238.82	6724868.69
النتيجة المؤجلة	-	6528838.82	13180077.64
مجموع الخصوم	76900889.93	83552128.76	84409997.45

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الميزانية التقديرية لجانب الخصوم

الجدول رقم 13: يبين حساب جدول النتائج (أنظر إلى الملحق 03 و04 و05)

البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الإنتاج المباع	101184000	101184000	101184000
رقم الأعمال	101184000	101184000	101184000
61-الموارد والسلع المستهلكة	82265241	82265241	82265241
62-الخدمات	888890.34	888890.34	936279.37
المجموع الجزئي (61-62)	83154131.94	83154131.94	83201520.97
القيمة المضافة	18029868.06	18029868.06	17982479.03
63-تكاليف المستخدمين	1175040	1175040	1175040
64-الضرائب و الرسوم	607104	607104	607104

الفصل الثالث: دراسة حالة تقدير مخاطر الإقراض البنكي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

BADR

2454800	2584000	2720000	66-تكاليف العمال
6273458.71	6273458.71	6273458.71	68-مخصصات و إهلاكات
10510402.71	10739602	10775602.71	مجموع التكاليف إستغلالية
7472076.32	7390265.36	7254265.36	إجمالي إيرادات الإستغلال
739026.54	725426.54	725426.54	الضرائب على الدخل
6724868.67	6651238.82	6528838.82	النتيجة الصافيلاستغلال
6273458.71	6273458.71	6273458.71	مخصصات الإهلاك
12998327.40	12924697.53	12802297.53	التدفقات النقدية
5867000	00	00	تسديد الديون
7131327.40	12984697.53	12802297.53	التدفقات النقدية الصافية

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

من خلال الميزانيات و جدول حساب النتائج أصبح بالإمكان حساب بعض المؤشرات و النسب المالية:

1.نسب التمويل:

1.1.نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الأموال الدائمة = (الأموال الخاصة+ديون طويلة الأجل)

الجدول رقم14: يمثل حساب نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	
1.09	64098592.41	70372051.11	السنة الأولى
1.21	57825133.7	70372051.11	السنة الثانية
1.25	51551675	64505051.75	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة على التوالي: 1.09، 1.21، 1.25 وهذا يشير إلى أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة و تبقى لها جزء تمويل به الأصول المتداولة مما يعني مشروع المؤسسة في أمان.

2.1. نسبة التمويل الذاتي:

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

جدول رقم 15 : يمثل حساب نسبة التمويل الذاتي

نسبة التمويل الذاتي	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	
0.548	64098592.41	35170051.11	السنة الأولى
0.608	57825133.7	35170051.11	السنة الثانية
0.682	51551675	35170051.11	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثلاثة أقل من الواحد و هذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أما الديون طويلة الأجل إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و هو مؤشر جيد.

3.1. نسبة الإستقلالية المالية:

نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة/مجموع الديون

الجدول رقم 16: يمثل حساب نسبة الإستقلالية المالية

نسبة الإستقلالية المالية	مجموع الديون	الأموال الخاصة	
0.999	35202000	35170051.11	السنة الأولى
0.999	35202000	35170051.11	السنة الثانية
1.198	29335000	35170051.11	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق مقدمة من المؤسسة

التعليق:

تبين هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون، و نلاحظ أن في السنة الأولى و السنة الثانية النسبة أقل من الواحد فهذا يجعل المؤسسة في وضعية مشبعة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إضافية إلا في حالة ضمانات أخرى، أما بالنسبة للسنة الثالثة إرتفعت النسبة وهذا يدل على أن الأموال الخاصة تساوي الديون، مما يجعل المؤسسة قادرة على التسديد.

4.1. نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الديون / مجموع الصول

الجدول رقم 17: يمثل حساب نسبة قابلية السداد

نسبة قابلية السداد	مجموع الأصول	مجموع الديون	
0.457	76900889.93	35202000	السنة الأولى
0.421	83552128.76	35202000	السنة الثانية
0.347	84409997.45	29335000	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة أصغر من 0.5 في السنوات الثلاثة، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ في الحصول على ديوم أخرى و هذا مؤشر جيد.

2.نسب المردودية:

1.2.نسبة مردودية الأموال الخاصة:

نسبة المردودية المالية:النتيجة الصافية/الأموال الخاصة

الجدول رقم18: يمثل حساب نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية	الأموال الخاصة	النتيجة الصافية	
0.185	35170051.11	6528838.82	السنة الأولى
0.189	35170051.11	6651238.82	السنة الثانية
0.191	35170051.11	6724868.67	السنة الثالثة

التعليق:

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يعطي نتيجة صافية قدرها 0.185%، 0.189%، 0.191%.

2.2.نسبة مردودية النشاط:

نسبة مردودية النشاط= النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال

الجدول رقم 19: يمثل حساب نسبة مردودية النشاط

نسبة مردودية النشاط	رقم الأعمال	النتيجة الإجمالية	
0.064	101184000	6528838.82	السنة الأولى
0.065	101184000	6651238.82	السنة الثانية
0.066	101184000	6724868.67	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المؤسسة

التعليق:

تمثل هذه النسب من عملية الإستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب(0.064-0.065-0.066) على التوالي.

3. نسب النشاط:

1.3. معدل دوران مجموع الأصول:

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الأعمال / مجموع الأصول

جدول رقم 20: يمثل حساب معدل دوران مجموع الأصول

نسبة دوران مجموع الأصول	مجموع الأصول	رقم الأعمال	
0.131	76900889.93	101184000	السنة الأولى
1.211	83552128.76	101184000	السنة الثانية
1.198	84409997.45	101184000	السنة الثالثة

التعليق:

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول المؤسسية بـ 0.131 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة الأولى يولد 0.131 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها وأن المؤسسة تعمل بعيدا من مستوى طاقتها الكاملة هذا يعني المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة رأس المال، أما بالنسبة لسنة الثانية يقدر معدل بحوالي 1.211 ارتفاع طفيف في كفاءة الإدارة و كذلك بالنسبة للسنة الثالثة بـ 1.198

2.3. معدل دوران الأصول الثابتة:

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

جدول رقم 21: يمثل حساب معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة	الأصول الثابتة	رقم الأعمال	
1.578	64098592.41	101184000	السنة الأولى
1.749	57825133.7	101184000	السنة الثانية
1.962	51551675	101184000	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فالنسبة لسنة الأولى يقدر المعدل ب 1.578 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من أصول ثابتة يولد ب 1.578 دينار من المبيعات هذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة من إستغلال أصولها الثابتة لإن المعدل لم يصل حده المثالي، بدأ في الإرتفاع خلال سنة الثانية الذي يقدر ب 1.749 و كذلك السنة الثالثة ب 1.962.3

4.نسب الهيكلية:

1.4.نسب هيكلية الأصول الدائمة:

نسبة هيكلية الأصول الدائمة= أصول الدائمة/ مجموع الأصول

جدول رقم 22: يمثل حساب نسب هيكلية الأموال الدائمة

نسب هيكلية الأموال الدائمة	مجموع الخصوم	أموال دائمة	
0.915	76900889.93	70372051.11	السنة الأولى
0.842	83552128.76	70372051.11	السنة الثانية
0.764	84409997.45	64505051.75	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلية الأموال الدائمة في حدود 0.915 في السنة الأولى بدأ في الإنخفاض في سنة الثانية 0.842 و الثالثة 0.764 وهذا راجع إلى انخفاض الأموال الدائمة.

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن المالي

1.رأس المال العامل:

1.1.رأس المال العامل الدائم:

رأس المال العامل الدائم= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

جدول رقم 23: يمثل حساب رأس المال العامل الدائم

رأس المال العامل الدائم (FR)	الأصول الثابتة	الأموال الدائمة	
6273458.70	64098592.41	70372051.11	السنة الأولى
12546917.41	57825133.7	70372051.11	السنة الثانية
12953376.75	51551675	64505051.75	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معلومات مقدمة من طرف البنك

التعليق:

نلاحظ أن المشروع يحقق رأس مال موجب خلال السنوات الثلاثة، أي أن هناك فائض من الأموال الدائمة تزيد عن تمويل الأصول الثابتة الموجبة للأصول المتداولة، و هذا مؤشر جيد يدل على الإستقلالية المالية للمشروع و ملائمتها، و بالتالي فهو يتمتع بهامش أمان يسمح لها بمواجهة التزاماتها القصيرة الأجل، و بالتالي تمكن الموارد الدائمة من تغطية الأصول الثابتة.

1.1. رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - أصول ثابتة

جدول رقم 24: يمثل حساب رأس المال العامل الخاص

رأس المال العامل الخاص	الأصول الثابتة	الأموال الخاصة	
(28928541.3)	64098592.41	35170051.11	السنة الأولى
(22655082.59)	57825133.7	35170051.11	السنة الثانية
(16381623.89)	51551675	35170051.11	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاثة سالب و هذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة لأموالها الخاصة.

3.1. رأس المال العامل الأجنبي:

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون (ديون طويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل)

في الميزانية قيد الدراسة لا يوجد ديون قصيرة الأجل، فان:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون طويلة الأجل

رأس المال العامل السنة الأولى = 35202000

رأس المال العامل السنة الثانية = 35202000

رأس المال العامل للسنة الثالثة = 29335000

التعليق:

نلاحظ أن رأس المال العامل في إنخفاض في السنوات الثلاثة و هذا راجع إلى إنخفاض ديون طويلة الأجل.

2. إحتياجات رأس المال العامل:

إحتياجات رأس المال العامل = إحتياجات التمويل - موارد التمويل

= رأس المال العامل - المتاحات

الجدول رقم 25: يمثل حساب إحتياجات رأس المال العامل

إحتياجات الرأس المال العامل	المتاحات	رأس المال العامل	
(6528838.83)	12802297.53	6273458.70	السن الأولى
(13180077.64)	25726995.05	12546917.41	السنة الثانية
(19904946.34)	32858322.45	12953376.11	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن المشروع حقق إحتياج رأس المال العامل خلال السنوات الثلاثة حيث كان سالبا، و هذا يعني أن الموارد أكبر من الإستخدامات، و المشروع له فائض في الإحتياجات و هي حالة جيدة للمشروع.

3. الخزينة:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

جدول رقم 26: يمثل حساب الخزينة

الخزينة	احتياجات رأس المال العامل	رأس المال العامل	
12802297.53	(6528838.83)	6273458.70	السنة الأولى
25726995.05	(13180077.64)	12546917.41	السنة الثانية
32858322.45	(19904946.34)	12953376.11	السنة الثالثة

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على الوثائق المؤسسة

التعليق:

من الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال الثلاث سنوات و هذا راجع إلى أملاك المشروع نسبة جيدة من رأس المال العامل، و منه نستنتج أن الخزينة لها فائض من الأموال، أي فائض معطل و بالتالي عليه معالجة هذا الأمر إما بتعظيم قيم الإستغلال عن طريق شراء مورد الأولية أو تمديد أجال الزيان عن طريق تسهيل التسديد.

المطلب الثالث: دراسة مدى سلامة المؤسسة الطالبة للقرض وفقا لنموذج ألتمان و كيدا

الفرع الأول: وفقا لنموذج ألتمان

$$Z=1.2R1+1.4R2+3.3R3+0.6R4+1.0R5$$

حيث أن:

$$R1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول}$$

$$R1 (\text{سنة 1}) = 76900889.93 / 6273458.70$$

$$R1 (\text{سنة 1}) = 0.0815$$

$$R1 (\text{سنة 2}) = 83552128.76 / 12546917.41$$

$$R1 \text{ (سنة 2)} = 0.1501$$

$$R1 \text{ (سنة 3)} = 84409997.45 / 12953376.11$$

$$R1 \text{ (سنة 3)} = 0.1534$$

$$R2 = \text{الإحتياطات} / \text{مجموع الأصول}$$

$$R2 \text{ (سنة 1)} = 76900889.93 / 0$$

$$R2 \text{ (سنة 1)} = 0$$

$$R2 \text{ (سنة 2)} = 83552128.76 / 0$$

$$R2 \text{ (سنة 2)} = 0$$

$$R2 \text{ (سنة 3)} = 84409997.45 / 0$$

$$R2 \text{ (سنة 3)} = 0$$

$$R3 = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} / \text{مجموع الأصول}$$

$$R3 \text{ (سنة 1)} = 76900889.93 / 7254265.36$$

$$R3 \text{ (سنة 1)} = 0.0943$$

$$R3 \text{ (سنة 2)} = 83552128.76 / 7390265.36$$

$$R3 \text{ (سنة 2)} = 0.0884$$

$$R3 \text{ (سنة 3)} = 84409997.45 / 7472076.32$$

$$R3 \text{ (سنة 3)} = 0.0885$$

$$R4 = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

$$R4 \text{ (سنة 1)} = 35202000 / 35170051.11$$

$$R4 \text{ (سنة 1)} = 0.999$$

$$35202000 / 35170051.11 = (سنة 2) R4$$

$$0.999 = (سنة 2) R4$$

$$29335000 / 35170051.11 = (سنة 3) R4$$

$$1.1989 = (سنة 3) R4$$

$$R5 = \text{رقم الأعمال خارج الرسم} / \text{مجموع الأصول}$$

$$76900889.93 / 101184000 = (سنة 1) R5$$

$$1.3157 = (سنة 1) R5$$

$$83552128.76 / 101184000 = (سنة 2) R5$$

$$1.2110 = (سنة 2) R5$$

$$84409997.45 / 101184000 = (سنة 3) R5$$

$$1.1987 = (سنة 3) R5$$

$$Z \text{ سنة 1} = 1.2 * 0.0815 + 1.4 * 0 + 3.3 * 0.0943 + 0.06 * 0.999 + 1.0 * 1.3157$$

$$Z \text{ سنة 1} = 2.32409$$

$$Z \text{ سنة 2} = 1.2 * 0.1501 + 1.4 * 0 + 3.3 * 0.0884 + 0.6 * 0.999 + 1.0 * 1.2110$$

$$Z \text{ سنة 2} = 2.28224$$

$$Z \text{ سنة 3} = 1.2 * 0.1534 + 1.4 * 0 + 3.3 * 0.0885 + 0.6 * 1.1989 + 1.0 * 1.1987$$

$$Z \text{ سنة 3} = 2.39417$$

لتعليق:

نلاحظ أن نتيجة النموذج محصورة بين $1.81 \leq Z \leq 2.675$ خلال السنوات الثلاثة و هذا يعني أن المؤسسة غير مؤكدة منها.

الفرع الثاني: وفقا للنموذج كيدا

$$Z = 1.042R1 + 0.42R2 - 0.461R3 - 0.463R4 + 0.271R5$$

حيث أن:

$$R1 = \text{صافي الأرباح قبل الضرائب} / \text{مجموع الأصول}$$

$$R1 (\text{سنة 1}) = 35202000 / 7254265.36$$

$$R1 (\text{سنة 1}) = 0.2060$$

$$R1 (\text{سنة 2}) = 35202000 / 7390265.36$$

$$R1 (\text{سنة 2}) = 0.2099$$

$$R1 (\text{سنة 3}) = 29335000 / 7472076.32$$

$$R1 (\text{سنة 3}) = 0.2547$$

$$R2 = \text{مجموع حقوق الملكية} / \text{المطلوبات}$$

$$R2 (\text{سنة 1}) = 76900889.93 / 35170051.11$$

$$R2 (\text{سنة 1}) = 0.4573$$

$$R2 (\text{سنة 2}) = 83552128.76 / 35170051.11$$

$$R2 (\text{سنة 2}) = 0.4209$$

$$R2 (\text{سنة 3}) = 84409997.45 / 35170051.11$$

$$R2 (\text{سنة 3}) = 0.4166$$

$$R3 = \text{الموجودات السائلة} / \text{المطلوبات المتداولة}$$

$$35202000 / 0 = (\text{سنة } 1) R3$$

$$0 = (\text{سنة } 1) R3$$

$$35202000 / 0 = (\text{سنة } 2) R3$$

$$0 = (\text{سنة } 2) R3$$

$$29335000 / 0 = (\text{سنة } 3) R3$$

$$0 = (\text{سنة } 3) R3$$

$$R4 = \text{الإيرادات} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$76900889.93 / 101184000 = (\text{سنة } 1) R4$$

$$1.3157 = (\text{سنة } 1) R4$$

$$83552128.76 / 101184000 = (\text{سنة } 2) R4$$

$$1.2110 = (\text{سنة } 2) R4$$

$$84409997.45 / 101184000 = (\text{سنة } 3) R4$$

$$1.1987 = (\text{سنة } 3) R4$$

$$R5 = \text{النقدية} / \text{مجموع الموجودات}$$

$$76900889.93 / 12802297.53 = (\text{سنة } 1) R5$$

$$0.1664 = (\text{سنة } 1) R5$$

$$83552128.76 / 25726995.05 = (\text{سنة } 2) R5$$

$$0.3079 = (\text{سنة } 2) R5$$

$$84409997.45 / 32858322.45 = (\text{سنة } 3) R5$$

$$0.3892 = (\text{سنة } 3) R5$$

$$Z = 1.042 * 0.2060 + 0.42 * 0.4573 - 0.461 * 0 - 0.463 * 1.3157 + 0.271 * 0.1664$$

$$Z = -0.15735671 \text{ سنة 1}$$

$$Z = 1.042 * 0.2099 + 0.42 * 0.4209 - 0.461 * 0 - 0.463 * 1.2110 + 0.271 * 0.3079$$

$$Z = -0.0817553 \text{ سنة 2}$$

$$Z = 1.04 * 0.2547 + 0.42 * 0.4166 - 0.461 * 0 - 0.463 * 1.1987 + 0.271 * 0.3892$$

$$Z = -0.4495249 \text{ سنة 3}$$

التعليق:

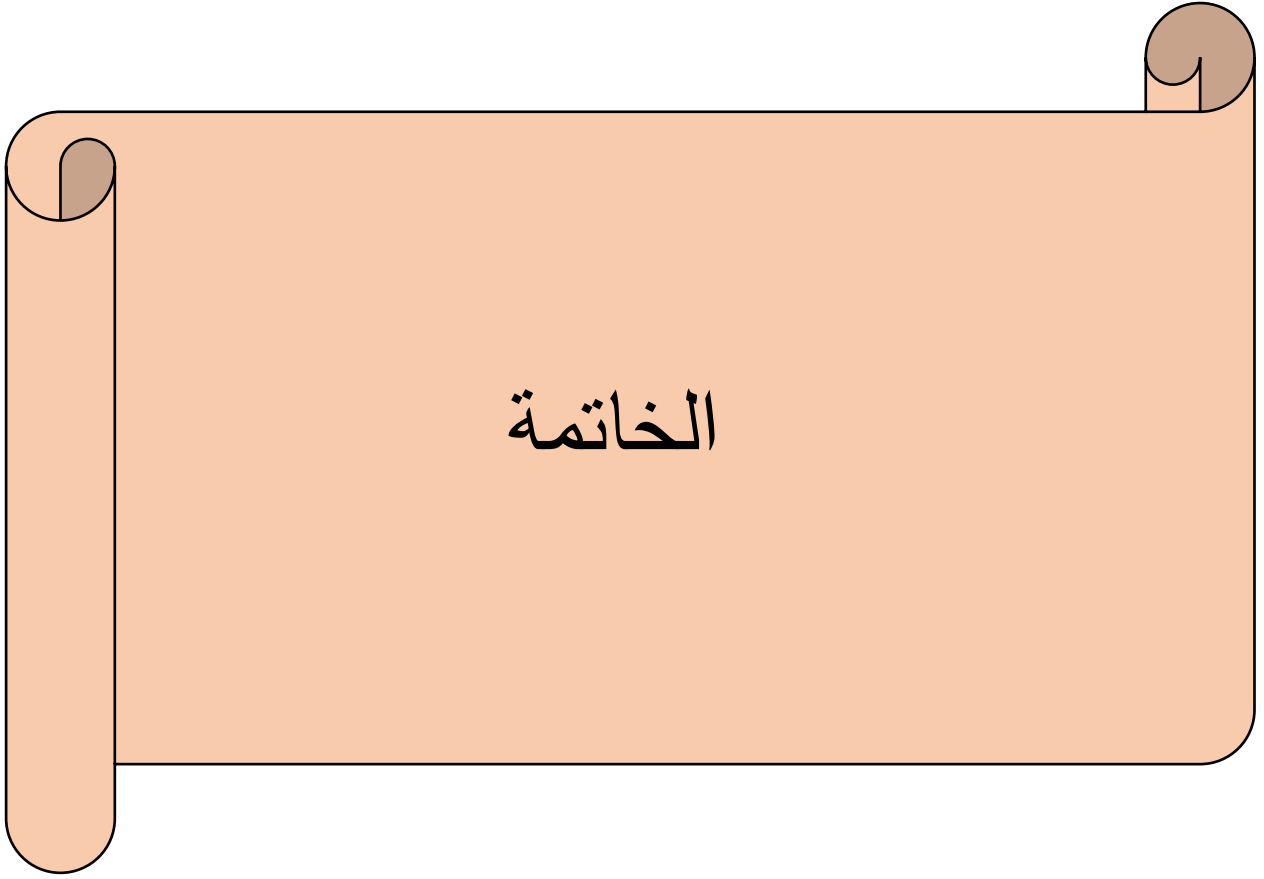
نلاحظ أن قيمة Z خلال السنوات الثلاثة سالبة هذا يدل على إحصائية الفشل.

من خلال القراءة التحليلية للوضع المالية للمشروع، و المؤشرات المالية التي تم حسابها يمكن اعتبار السياسة المالية المنتهجة من طرف صاحب المشروع (تقديريا) مقبولة.

خاتمة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية للبنك الفلاحة و التنمية الريفية و كالة بومرداس623، قمنا بدراسة المؤسسة الطالبة لإنتمان من مختلف الجوانب القانونية و الاقتصادية المالية كما يقوم أيضا على دراسة الضمانات المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

و في دراستنا للجانب التطبيقي يركز البنك على أسلوب تحليل النسب المالية و طرق التنبؤ بالفشل المالي التي يستخدمها البنك لترشيد قرار منح القروض.



تهدف البنوك التجارية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، و الذي يرتبط بين أصحاب الفائض المالي و أصحاب العجز المالي، و التي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها خلال ممارسته لوظائفه خاصة وظيفة الإقراض، لذلك يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لأن المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغائها، و يستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بهذه المخاطرة .

و الجدير بالذكر تتخذ البنوك التجارية قرار منح قروض لزيائنها، فتقوم بدراسات معمقة و تتمحور تلك الدراسات حول تقدير مخاطر القروض التي ستمنحها من أجل تجنب مخطر عدم استرداد القروض الممنوحة، و تلجأ البنوك إلى التنبأ بهذه المخاطر و تقديرها للسيطرة عليها إما بالتقليل منها أو تجنبها، هذه التقديرات لا تتم إلا باستعمال وسائل و طرق علمية نجد من بينها طريقة التحليل المالي أو الطريقة الكلاسيكية وطرق إحصائية.

تعتمد البنوك التجارية على المنهج الكلاسيكي و طرق إحصائية بما في ذلك طريقة التنقيط رجال القرض، نقاط المخاطرة، و التي أهم ما يميزها أنها أدرجت متغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية المعتمد عليها في المنهج لكلاسيكي.

بالرغم من حرص البنوك التجارية على تطبيق مقررات لجنة بازل التي تعتبر خطوة هامة في تحقيق الاستقرار المصرفي، لذلك ركزت البنوك على هذه المعايير لتحسين سياسات و استراتيجيات إدارة المخاطر، إلا أنها تشكل فرصة و تحديات في ان واحد مع أن التحديات لا تقل شأنًا عن الفرص التي تقدمها.

و من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مايلي:

1. إختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** صحيحة، تعتمد البنوك التجارية من خلال الإقراض البنكي في تفعيل نشاطه و تطويره و يعتبر الدخل الرئيسي لأي بنك
- **الفرضية الثانية:** صحيحة، الإجراءات الوقائية تقلل من خطر الإئتمان لأنها تعتبر إحدى الطرق معالجة مخاطر القروض البنكية.
- **الفرضية الثالثة:** صحيحة، يعتبر التحليل المالي من خلال مؤشرات هو نسبة أداة هامة بالنسبة للبنوك التي تقوم بمنح القروض، من أجل استمرارية هذه المؤسسات التي تمارس نشاطها.

– **الفرضية الرابعة:** خاطئة، تقنية التقيط غير كافية من أجل تقدير مخاطر الإقراض البنكي، لذلك يستعمل بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR عدة طرق نجد منها(التحليل المالي، تقنية رجال القرض، تقنية نقاط المخاطرة).

2. أهم النتائج :

- تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا و حيويا في تفعيل و تنشيط الاقتصاد؛
- يعد الأقرض البنكي مصدرا هاما في تمويل المؤسسات، إلا أن البنوك تتعرض إلى مجموعة من المخاطر(النظامية و الغير نظامية)؛
- تعمل البنوك التجارية على تبني مقررات معايير لجنة بازل من أجل تحسين استراتيجية إدارة المخاطر؛
- يعتبر التحليل المالي أداة هامة في تقييم المؤسسة الطالبة للقرض و دراسة وضعيتها المالية من خلال تحليل النسب المالية؛

3. التوصيات:

- من خلال دراسة موضوع تسيير مخاطر القروض البنكية نظريا مع دراسة حالة أحد الوكالات التابعة لبنك الفلاحة و التنمية الريفية و من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح التوصيات التالية:
- إعطاء المزيد من الأهمية للدراسة الإئتمانية و متابعة المشروع من طرف البنك لضمان إهتمامه بشكل جيد؛
 - العمل على إنشاء مؤسسات و مراكز متخصصة تتولى الإستعلام و التحري عن العملاء؛
 - ضرورة الاهتمام بموظفي البنك و خصوصا في مجال الإقراض وتدريبهم و تمكينهم من الإستفادة من التقنيات الحديثة و المتطورة؛
 - ضرورة عدم الإعتماد على الضمانات عند منح قرار الإقراض، و أن يكون مستندا على الجودة الاقتصادية للمشروع؛
 - عدم التساهل في موضوع القروض إذ يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى غاية تاريخ إستحقاقها؛
 - إدخال تقنيات حديثة و أساليب وقائية لتجنب الوقوع في مخاطر عدم السداد؛

4.أفاق البحث:

في الأخير يمكننا القول أنه لا يمكن الإستغناء عن التحليل الإئتماني كونه أداة هامة تساعد، و نتمنا أن نكون قد وفقنا في تقديم البحث بصورة ملائمة، على أن يتم فتح أفاق جديدة مستقبلا للتعلم في بعض

الجوانب أو دراسة جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة، و عليه يمكن تصور مواضيع لها صلة بما تم إنجازه من طرفنا و التي نشير إلى البعض منها فيما يلي:

- إدارة المخاطر في البنوك التجارية في ظل متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي.
- إجراءات التحوط من مخاطر القروض في البنوك التجارية.
- اعتماد نظام المعلومات الحديث لإتخاذ القرارات الجيدة في قرار منح القروض.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع بالكتب بالعربية

1-الكتب

1. احمد سليمان خضاونة، المصاريف الإسلامية لجنة بازل-تحديات العولمة-استراتيجية مواجهتها، الجدار للكتاب العلمي، الأردن، 2008
2. احمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1999.
3. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016.
4. اسماعيل احمد المنشاوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، دار النشر قيم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2001.
5. الطاهر لطرش، تقنيات بنكية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
7. جلال محمد أحمد، ابراهيم السيد، القروض المصرية والتمويل، ادارة التعليم الجامعي، 2016.
8. حسين بالعجوز، مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية، دراسة مقارنة مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009.
9. حسين سمير، التحليل المالي ودوره في عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010.
10. خيرت ضيف، محاسبة البنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
11. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي في مفاهيم تحاليل تقنيات، الطبعة الأولى، قسنطينة، الجزائر، 2008.
12. زيان سليم رمضان، محفوظ احمد جودة، ادارة البنوك، دار الميسرة والصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 1996.

13. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق علمي"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005.
14. شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
15. شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبق المعايير الدولية، دار زهراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
16. طارق عبد العالي حماد، تحليل العائد والمخاطر، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
17. عبد الحق بعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، عمليات وتقنيات وتطبيقات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
18. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
19. عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 1999.
20. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية "المخاطر وأساليب تسييرها"، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2016.
21. محمد ابراهيم عبيدات، اساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
22. محمد الصيرفي، ادارة المصاريف، دار الوفاء لندنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2006.
23. محمد عبد الفتاح الحرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
24. محمد عزت عزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.
25. محمد محود عبد ربه محمد، محاسبة التكاليف، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
26. محمد مصطفى الصنهوري، ادارة البنوك التجارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

27. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني بالأساليب "الأدوات والاستخدامات العلمية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
28. منير ابراهيم هنري، إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، 1996.
29. ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
30. وديع طروس، مدخل إلى الاقتصاد النقدي، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت لبنان.
31. عدنان تايه النعيمي، إدارة الائتمان، المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2010.
32. ناظم محمود نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
- 2-المجلات:**
1. مالك الأخضر، بعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل 3، مجلة الحقوق الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 28.
2. بن طلحة صليحة، دحموش بوعلام، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير التجارة، العدد 31، 2015.
3. حاتم كريم بلجاوي، قرارات منح الائتمان في المصاريف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، تصدر هن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 25، 2017.
4. حاجي العلجة، بازل 3 ودوافعها وإمكانيات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، مخبر تسيير الجامعات المحلية في تحقيق التنمية، العدد 04، ديسمبر 2013.
5. الحساوي، سالم صلال راهي، التنبؤ بالتعثر المالي للشركات الاستثمار باستخدام النسب المالية نموذج KIDA وأثرها على EPS: دراسة في سوق العراق الأوراق المالية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 09، 2014.
6. سعيد العيادة، العربي الغويتي، أثر الإقراض على السياسة الإقراضية للبنك باستخدام طريقة القرض التنقيطي، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الشلف، الجزائر، مجلد 06، العدد 02، 2020.

7. محمد عبادي، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 05، 2012.

8. مكيد علي بن عياد فريديه، تقييم مخاطر القروض البنكية بمدخل إحصائي، جامعة المدية، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 24، جوان 2006.

3-المذكرات والرسائل والأطروحات:

1.3. رسائل الدكتوراه:

1. أوصغير لويزة، دراسات اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وأثرها على البنوك التجارية، دراسة مقترنة بين الجزائر، تونس ومصر، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، الجزائر، 2017-2018.

2. بن خالد بن عمر، دراسة الحديثة لقياس نقاط الائتمان لدى البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 210-2011.

3. شليق رابح، أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على سياسة الائتمانية في المصاريف التجارية الجزائرية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.

4. يوسف صوار، محاولة تقدير خطر عدم التسديد القرض واستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية في البنوك الجزائرية (دراسة حالة البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR)، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر لقائد، تلمسان، الجزائر، 2008.

2.3. مذكرات الماجستير:

1. بيهية مصباح محمود مصباح، عوامل المؤثرة على درجة امان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، بحث استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008.

2. نبة سومي، دور المعايير المحاسبية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في مؤسسة دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (GCB)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات

نيل شهادة الماجستير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2013-2014.

3.حورية حميني، اليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية وفعاليتها، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2005-2006.

4.سدرة انيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات العالمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر3، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2016.

5.العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

6.قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في تقييم جدوى القروض في البنك، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.

3.3. مذكرات الليسانس:

1.إبراهيم حسناوي، عبد الحليم عزاز، القروض البنكية واليات تقديم ومتابعة المشاريع، دراسة حالة قرض من طرف البنك الوطني الجزائري (BAN)، مذكرة تخرج شهادة ليسانس في العلوم التجارية تخصص تسيير مالية، جامعة بومرداس، الجزائر، دفعة جوان 2003.

4.3. شهادة تقني سامي:

1.حليمة مديوم، خيرة مساعد، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة تقني سامي في البنوك التجارية، التكوين المهني بوغفالة، ورقلة، دفعة مارس 2014.

4.الملتقيات والمؤتمرات:

1.4. الملتقيات:

1.سليم بن يوسف، أهمية الطرق الإحصائية في إدارة مخاطر الإقراض في البنوك التجارية، الملتقي الدولي السابع حول إدارة المخاطر والاقتصاد والمعرفة، 16-18 أفريل 2009، الأردن.

2.4. المؤتمرات:

1. محمد بوزيان، صوار يوسف، محاولة تقدير خطر القروض البنكية باستعمال القرض التنقيطي، المؤتمر العالمي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، 16-17 افريل 2007، الأردن.

2. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية تحليلها وقياسها وإدارتها والحد منها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الزيتونة، 16-17 افريل 2008، الأردن.

3. مفتاح صلاح، رحال فاطمة، تأثير مقررات لجنة بازل على نظام المصرفي الإسلامي، مداخلة ضمن المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو والعدالة والاستقرار ومن المنظور الإسلامي، 09-10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

5. القوانين والمراسيم:

1. المادة 32 من القانون الصادر في تاريخ 19-08-1989.

6. مراجع الأنترنت:

1. Cécile kharroub et Philippe thamas. Analyse du risque de crédit.

Reddition. Paris. 2016.

2. Dominique dosik. Introduction la méthode de scores. la difficultés financières des exploitations agricoles.

3. Eliasch Cohen. Analyse financière. Economica. 1997.

Herre hutin. Ingestion financier éditions dorganisttions. 2000.

4 P201. IDEM

5. Navan praage le crédit mangent et le crédit et économie. Paris.

www.badr-bank.net

الملاحق

Annexe 3 : BILANS D'OUVERTURE ET PREVISIONNELS SUR 5 ANS
BILAN D'OUVERTURE

الملاحق رقم 01

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Fonds propres	
Frais préliminaires	3 064 414,74	0,00	3 064 414,74	· Apport du promoteur	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	0,00	32 105 636,37	DETTES	
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	0,00	33 152 000,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Équipement électricité	2 050 000,00	0,00	2 050 000,00	Crédits RTFG	37 908 000,00
Disponibilités	37 908 000,00		37 908 000,00		
TOTAL	108 280 051,11	0,00	108 280 051,11	TOTAL	108 280 051,11

BILAN PREVISIONNEL Premier exercice

ACTIF				PASSIF	
LIBELLE	VALEUR BRUTE	AMORT	VALEUR NETTE	LIBELLE	MONTANT
Investissements				Capitaux permanents	
Frais préliminaires	3 064 414,74	612 882,95	2 451 531,80	· Fonds propres	35 170 051,11
Bâtiments + forage	32 105 636,37	2 140 375,76	29 965 260,61	DETTES	
Matériels + équipements d'élevage	33 152 000,00	3 315 200,00	29 836 800,00	Crédit long terme	35 202 000,00
Équipement électricité	2 050 000,00	205 000,00	1 845 000,00		
Disponibilités	12 802 297,53		12 802 297,53	Résultat de l'exercice	6 528 838,82
TOTAL	83 174 348,64	6 273 458,71	76 900 889,93	TOTAL	76 900 889,93

119

annexe 2 : Tableaux des comptes de résultats prévisionnels.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS PREVISIONNEL - 1ère année - الملاحق رقم 03

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 154 131,94		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			18 029 868,06
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 720 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 775 602,71		18 029 868,06
Résultat brut			7 254 265,36
Impôts sur le bénéfice	725 426,54		
Résultats net d'exploitation			6 528 838,82

**TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL - 2ème année -**

الكلفة رتبة 04

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	473 890,34		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 154 131,94		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			18 029 868,06
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 584 000,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 639 602,71		18 029 868,06
Résultat brut			7 390 265,36
Impôts sur le bénéfice	739 026,54		
Résultats net d'exploitation			6 651 238,82

122.

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS
PREVISIONNEL - 3ème année -

المحاسبة رقم 05

CHARGES	MONTANTS	PRODUITS	MONTANTS
61-Matières et fournitures consommées		71 -Production vendue	101 184 000,00
Achat Aliments	59 628 441,60		
Achat poulettes démarrées	20 217 600,00		
Alvéoles	2 419 200,00		
62-Services			
Entretien - réparation	521 279,37		
Frais vétérinaires	120 000,00		
Téléphone	85 000,00		
Gaz-Electricité	210 000,00		
Sous total (61- 62)	83 201 520,97		101 184 000,00
Valeur Ajoutée			17 982 479,03
63- Frais du personnel	1 175 040,00		
64- Impôts et Taxes	607 104,00		
65- Frais Financiers	0,00		
66- Frais Divers			
• Assurances	2 454 800,00		
68-Dotations aux amortissements	6 273 458,71		
Sous total (63 à 68)	10 510 402,71		17 982 479,03
Résultat brut			7 472 076,32
Impôts sur le bénéfice	747 207,63		
Résultats net d'exploitation			6 724 868,69